أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
4 أغسطس 2025
10 صفر 1447هـ
العدد 39

«تمدّد النار شمالاً»

بات المواطن يلمسها بأصابعه، يشم دخانها، يعدّ على اصابعه ولاداتٍ تشكيلات مسلحة كل يوم، كأن الأرض أصبحت رحمًا لا ينجب إلا الرعب وآلات الدمار. لا أحد يملك إجابة، ولا يوجد من يرى خلاصًا

على فوهة بركان،يتعانق النيل والنخيل والأمل، أرض الأمان كما كانت تسمى تختنق الآن برماد الخوف. المواطن ينام بعين نصف مفتوحة، وعقله مشرّد يبحث عن أسئلة بلا إجابة: كيف سيكون فجر الغد؟ هل ستشرق شمس على ما تبقّى من الطمأنينة؟

كل شيء تبدّل في تلك الولاية — الولاءات، اللغة، الوجوه. بات السلاح هو السيّد والحَكَم. الكلّ يسابق الزمن لا ليحيا، بل ليؤمّن لنفسه موطئ قدم في مليشيا ما؛ حمايةً لعائلته، وربما لنفسه من فوهة بندقية لا تعرفه. من يملك المال أو الوجاهة، يسعى ليصبح ميليشيا بحد ذاته — يشتري الأمان بقوة الرصاص..

المؤتمر الوطني منظمة إرهابية.. لماذا؟

في وطن صُبِغَ ترابه بدماء أبنائه، وتوشّحت مدنه بالحريق، لا يسعنا أن نواصل الهروب من الحقيقة، ولا أن نؤجل لحظة المواجهة الكبرى مع المجُرم الذي أُريد له أن يُنسى بمرور الوقت. لقد دخلت بلادنا، منذ اندلاع هذه الحرب البشعة، مرحلة من التمزق والخراب لم تشهدها من قبل، حرب لا تشبه الحروب، بقدر ولا مثيل لها إلا في ما سطره التاريخ عن حروب القرون الوسطى إن لم تفقها سوءًا وبشاعة. منازل تُقصف، أمهات يُسحقن تحت الأنقاض، أطفال يُفقدون بلا أسماء، قرى تُمحى عن الخريطة، ومدن تُفتك بها المجاعة، فيما يواصل مجرمو الأمس – وعلى رأسهم حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية – صناعة هذا الجحيم، وإدارته، والانتفاع من استمراره.

إنّ من أشعلوا نيران هذه الكارثة، ليسوا غرباء عن مشهد الدم. لقد فعلوها من قبل في دارفور، وفي جبال النوبة، وفي النيل الأزرق وجنوب السودان، وظنوا أن بإمكانهم إحراق البلاد مرة بعد مرة دون حساب. لم يسقط السودان في هذا الهاوية مصادفة، بل دُفع دفعًا إليها على يد نظام تأسس على الإقصاء، ونما بالعنف، وتغذى على الأشلاء واستمرأ في النهب، وانتهى – حين أسقطته الثورة – إلى زرع ألغامه داخل جسد الدولة، كي تنفجر في وجوهنا جميعًا.

نعم، المؤتمر الوطني هو من فجّر هذه الحرب، وأصرّ على استمرارها. حين نادت الثورة بالسلام، جهزوا الكتائب. حين هتفت الجماهير بالحرية، حرّكوا الميليشيات. حين سعى الناس لبناء وطن جديد، بثّوا خطاب التكفير والتخوين، والكراهية، وغرسوا عملاءهم في مفاصل الدولة، ثم انسحبوا إلى كهوفهم ليخططوا لليوم الذي تعود فيه الفوضى فيركبون موجها من جديد. الحرب التي نعيشها اليوم ليست مجرد صراع على السلطة. إنها فصل من فصول مشروع قديم، قادته الحركة الإسلامية منذ انقلاب 1989، ولا يزال رموزها – في الداخل والخارج – يتحكمون في خيوطه.

لقد شيدوا ميليشيات «الظل»، ومولوا المعارك من قوت الفقراء، وأداروا تحالفات الدم مع من يبيع الوطن في سوق المصالح. دماء الأبرياء في الخرطوم، والجنينة، ونيالا، ومدني، بل حتى في بورتسودان، هي في رقبة هذا التنظيم، الذي لم يكتف بتدمير الدولة، بل يسعى اليوم لتدمير ما تبقى من الروح.

إن تصنيف المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية كمنظمتين إرهابيتين ليس خيارًا سياسيًا، بل واجب وطني وأخلاقي وإنساني. واجب تجاه الضحايا الذين لم تُكتب أسماؤهم في نشرات الأخبار، والذين لم يتبقَ منهم سوى صور في هواتف الأمهات الثكالى. واجب تجاه الأحياء الذين يحلمون بوطن لا يخافون فيه من الطائرات، ولا يتوسلون الخبز والدواء، ولا ينزحون من مدينة إلى خيمة. وواجب تجاه المستقبل، كي لا تقوم دولة السودان من جديد على ركام الجريمة، وبقايا القتلة، وأوهام المصالحة الزائفة.

لا ينبغي أن يُترك الجُرم بلا اسم، ولا أن يُترك المجرم بلا توصيف. فالتاريخ لا يغفر التردد، ولا يُبرر الحياد في لحظات الحق. لهذا، فإن تصنيف المؤتمر الوطني كمنظمة إرهابية هو بداية اعترافنا العلني بأننا نعرف من أين جاءت الرصاصة، ومن خطّط للخراب، ومن يصرُّ أن تظل البلاد معلقة بين جثتين: جثة وطنٍ مات، وجثة وطنٍ لم يُولد بعد.

نقولها اليوم، بكل وضوح: كفى صمتًا. كفى نفاقًا. كفى مراوغة. لا سلام مع من خان، ولا بناء مع من خرب، ولا مستقبل مع من يقتات على الحريق.

وجهات نظر

الشمالية.. بين الدولة واللا دولة
مليشيات وشلليات وفساد
يمشي بين الناس في الطرقات
عثمان فضل الله
7-12

قراءة في فقه الكذب:
خديعة الوعي الجمعي
د. عصام عباس
18-20

حديث مناوي..
وأشباح تمزيق الوطن!
وائل محجوب
21-22

السكري في
درب غسيل الكُلى
طاهر المعتصم
23-24

من العدس إلى الذهب:
جنرالات في ثكنات الاقتصاد!
حيدر المكاشفي
25-26

النظام المصرفي السوداني..
الاختلالات، ورؤية شاملة
للإصلاح والهيكلة
عمر سيد أحمد
30-36

أسباب فشل المجتمعات
وسبل العلاج
عثمان يوسف خليل
37-38

رفع اجتماع الرباعية إلى سبتمبر:
تأجيل الحل أم إعادة ترتيب
أوراق الصراع في السودان؟
حاتم أيوب أبو الحسن
42-43

حكاية من بيئتي
المرفعيـــن
محمد أحمد الفيلابي
53-55

حول عرض مسرحية
طائر الصدى المفقود
السر السيد
75-76

الغلاف

تقرير
لم يخالف التوقعات ولم يلبي الطموحات
إجتماع مجلس السلم الإفريقي
ينتهى الى ..«لا جديد يذكر»
4-6

مقابلة

محمد الفكي:
الحكومة تستثمر
في الفوضى
14-15

انتهاكات
الدروشاب
تحت نيران الفوضى
16-17

تقرير
الفاشر.. موت بطيء
27-29

تقرير
في الذكرى السادسة.. ما الذي
تبقى من الوثيقة «المقلوبة»؟
39-41

مع الحدث
مدن تحت الحصار
كادوقلي، الدلنج، الفاشر..
تعالج الجوع بالانتظار
44-46

تقرير
«الخفاش»... موت من ظلم نفسه
47-49

قضايا
حرب السودان تدمر
سلالات نباتية نادرة
50-52

قصة
لن أجد بيتي أبدًا
رحلة مصور سوداني في زمن الحرب
59-66

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مقابلة

شنقل يحاور شنقل (3-2)
الرسم في وجه الخراب..
لن أهزم الحرب لكنني لن
أسمح لها بالانتصار عليّ
67-71

رياضة
77-78
السودان يفتتح مشاركته في «شان
2025» بمواجهة نارية أمام الكونغو

لم يخالف التوقعات ولم يلبي الطموحات

إجتماع مجلس السلم الإفريقي ينتهى الى ..»لا جديد يذكر»

ملخص

انتهى اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي دون تحقيق اختراق يُذكر في الأزمة السودانية، رغم التوقعات العالية، حيث أعاد التأكيد على مواقفه السابقة دون تقديم حلول فعلية، مكتفياً بإدانة تشكيل الحكومة الموازية في نيالا، والترحيب بتعيين كامل إدريس رئيسًا للوزراء.

لم يستجب المجلس لمطلب رفع تجميد عضوية السودان، رغم الضغوط من حكومة بورتسودان ومناشدة السفير الزين إبراهيم بوقف انتهاكات الدعم السريع وفك الحصار عن الفاشر، وسط إشارات إلى استحالة تجاوز لوائح الاتحاد الصارمة تجاه الحكومات الانقلابية.

انتقدت حكومة نيالا وتحالف «تأسيس» مخرجات الاجتماع، معتبرة أنها منحازة للجيش وتغض الطرف عن قصفه للمدنيين، بينما رأى مراقبون أن ما حدث مجرد تثبيت لمواقف قديمة، وأن إشادة الاتحاد بحكومة إدريس لا تعني تغييراً جوهرياً.

أعلن المجلس تفعيل ثلاث آليات لدعم السلام، لكن المتحدث باسم تحالف «تأسيس» د. علاء نقد شكك في جدواها، قائلاً إن فشل المبادرات السابقة يعود لتحكم الإسلاميين في قرار الجيش، محذراً من أن انحياز الاتحاد لحكومة بورتسودان ينسف حياده ويفقده شرعية الوساطة.

أديس أبابا – أفق جديد

في مشهد يعكس تعقيد الأزمة السودانية وإزدواجية المواقف الإقليمية ، إختتم مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي إجتماعه رقم 1293 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مساء اليوم ، الإثنين دون أن يُحدث إختراقاً فعلياً في جدار الأزمة المتفاقمة ، حيث لم يلبِّ الإجتماع طموحات السودانيين التواقين للسلام ، ولا حتى مطالب طرفي الحرب المتحاربين.

فبينما كانت التوقعات تتجه نحو قرارات جريئة تضع حداً لشلالات الدم والدموع ، جاء البيان الختامي محمّلاً بمواقف متكررة سبق تداولها ، مع بعض التعديلات الشكلية التي لم تُغيّر من جوهر الأزمة . ورغم أن الإجتماع خُصص بالكامل لمناقشة الأوضاع في السودان للمرة الثانية منذ إندلاع الحرب ، فإن نتائجه بدت دون المستوى ، خاصة في ظل تصاعد العمليات العسكرية في دارفور وكردفان ، وتزايد المؤشرات على قرب موجة جديدة من العنف قد تكون الأشد .

بين الإدانة والترحيب : إزدواجية الرسائل

وأدان مجلس السلم والأمن بشدة تشكيل ما وصفه بـ«الحكومة الموازية» في مدينة نيالا ، في إشارة إلى حكومة «تحالف تأسيس» ، داعياً الدول الأفريقية إلى عدم التعاون معها ، ومؤكداً على إعترافه فقط بـ«مجلس السيادة» والحكومة الإنتقالية التي أعلن عنها رئيس المجلس الفريق أول عبد الفتاح البرهان . كما رحّب المجلس بتعيين الدكتور كامل إدريس رئيساً للوزراء ، معتبراً ذلك «خطوة في الطريق نحو تنفيذ خارطة الطريق» التي أعلنها البرهان في فبراير الماضي.

رغم ذلك ، لم يرفع المجلس تجميد عضوية السودان في الإتحاد ، ما أثار إستياء حكومة بورتسودان التي كانت تراهن على ضغوط دبلوماسية تقودها الجزائر – التي تترأس المجلس لشهر أغسطس – إلى جانب دعم من مصر ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي السفير محمود علي يوسف ، لتحقيق هذا المطلب.

وفي إجتماع غير رسمي طالب مندوب السودان «المجمد» لدى الإتحاد الأفريقي ، السفير الزين إبراهيم ، في كلمته خلال الجلسة التشاورية غير الرسمية ، المجلس بالضغط على قوات الدعم السريع لفك الحصار عن مدينة الفاشر ، والإنسحاب من المناطق المدنية ، ووقف الإنتهاكات بحق المدنيين في دارفور وكردفان .

وجدد الزين دعوته للمجلس إلى الإستمرار في إدانة «الحكومة الموازية» التي أعلنتها المليشيا ، والعمل على إعادة السودان إلى محيطه الأفريقي ، كما ناشد المجلس حثّ دول الجوار على عدم تسهيل مرور الأسلحة والمساعدات لعناصر الدعم السريع ، أو استخدام مطاراتها ومعابرها البرية لهذا الغرض.

وشدد الزين على أن تشكيل حكومة بقيادة الدكتور كامل إدريس يمثل نقطة تحول في مسار تنفيذ خارطة الطريق التي تهدف إلى إنهاء الحرب والعودة إلى الحكم المدني ، داعياً إلى رفع تعليق عضوية السودان في أنشطة الإتحاد الأفريقي ، إستنادًا إلى «مبادرة التضامن الأفريقي» .

وهي المطالب التي لم يتعد صداها القاعة التي تلى فيها الزين خطابه ، وقال مصدر دبلوماسي أفريقي لـ«أفق جديد» إن السودان يبدد أمواله ومجهوداته على أمر لن يحدث البتة ، لأن الإتحاد الأفريقي محكوم بقانون صارم تجاه الإنقلابات العسكرية ، ونبه الدبلوماسي إلى مفارقة في موقف السودان قائلاً من المدهش إن السودان كان من أكثر الدول حماساً لتجريم الإنقلابات العسكرية في القارة وإنه كان من أكبر المتحمسين للنص القادة بتجميد عضوية أي دولة يحدث فيها انقلاب عسكري، والآن يريد من الإتحاد الأفريقي أن يتجاوز قوانينه ولوائحه .

وكان مصدر دبلوماسي سوداني كشف عن زيارة أجراها وفد حكومي رفيع المستوى إلى أديس أبابا الأسبوع الماضي ، أجرى خلالها مشاورات غير رسمية مع مسؤولي الإتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى إجتماعات مع البعثة الدبلوماسية السودانية في العاصمة الإثيوبية ، تمهيداً لإجتماعات المجلس

وقد أشاد رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي ، علي محمود يوسف ، في مايو الماضي ، بخطوة تعيين كامل إدريس رئيساً للوزراء ، واصفاً إياها بأنها تعزز الإنتقال المدني ، وهو الموقف الذي رآه البعض إنحيازاً واضحاً لصالح حكومة بورتسودان .

لكن في تصريح لاحق مساء اليوم ، قال مصدر دبلوماسي في الإتحاد الأفريقي إن المجلس لم يناقش رفع تجميد عضوية السودان خلال الجلسة الطارئة بشكل رسمي ، مؤكداً التزام الإتحاد بسيادة السودان وضرورة وقف الأعمال العدائية ، ومحاكمة مرتكبي الإنتهاكات ضد المدنيين .

تحليل المواقف

في قراءة موسعة لمخرجات الإجتماع ، قال المتحدث

باسم «تحالف تأسيس» الداعم لحكومة نيالا د. علاء الدين نقد ، إن البيان الختامي يعكس إنحيازاً غير معلن من مجلس السلم والأمن الأفريقي ، مضيفاً «المؤشرات كانت واضحة منذ زيارة وفد المجلس لبورتسودان والقاهرة ، وحديث السفير محمد بلعيش الذي بارك إستمرار الجيش في قتال ما وصفه بالتمرد ، وهو وصف لم تستخدمه لا الأمم المتحدة ولا الإتحاد الأفريقي منذ إندلاع الحرب . وتساءل علا من أين جاء بهذا التصنيف؟»

وأشار نقد إلى أن حديث المجلس عن تشكيل حكومة مدنية في بورتسودان «يتجاهل معاناة المدنيين في دارفور وكردفان تحت نيران طيران الجيش ، الذي إستهدف المستشفيات والأسواق بدعوى محاربة الحاضنة الإجتماعية للدعم السريع» ، متسائلاً عن صمت الإتحاد الأفريقي تجاه هذه الجرائم .

وإعتبر نقد في حديثه لـ«أفق جديد» أن إشادة المجلس بحكومة بورتسودان ، وإدانته لحكومة نيالا ، تعكس إنعدام الحياد ، محذراً من أن هذه المواقف «تشجع الإنقلابات العسكرية في إفريقيا ، وتهدد المسار الديمقراطي في القارة كلها.»

ويضيف نقد:

«من المؤسف أن المجلس يتحدث عن عملية سلام ، بينما يتغاضى عن حقيقة أن الجيش لا يملك القرار ، وأن الحرب تُدار من قبل المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية.»

وأردف

«الجيش يحرس إجتماعاتهم ، ويحافظ على مكتسباتهم ، ويعرقل أي مبادرة للحل.»

ويرى وكيل أول وزارة الإعلام السابق ، الدبلوماسي الرشيد سعيد ، إن الإجتماع لم يأتي بجديد ، و قال لـ«أفق جديد»

«رغم الزخم الإعلامي الذي رافق الاجتماع ، لم تختلف نتائجه عن مواقف سابقة ، سوى أنه أُعلن في إجتماع حضوري هذه المرة ، ولم يتم عبر البريد الإلكتروني كما حدث سابقًا». وقال سعيد «لقد منحت بورتسودان مكافأة رمزية بالسماح لمندوبها بالمخاطبة ، والترحيب برئيس الوزراء ، لكن ظل التجمد على حاله.»

وأضاف أن الحكومة في بورتسودان راهنت على الدور الجزائري والدعم المصري ، لكنها فشلت في إنتزاع القرار المنتظر . وفي المقابل ، يعتبر أن الدعم السريع وحكومة تأسيس خشيتا من احتمال رفع التجميد، وبالتالي شعرتا ببعض الارتياح لعدم إتخاذ هذه الخطوة .

وفي ذات إتجاه الرشيد سعيد يذهب الصحافي السوداني المتابع للشأن الافريقي أحمد يونس كان قائلا:

«لا أعتقد أن ما صدر عن الإجتماع جديد . هي ذات المواقف السابقة ، أضيف إليها فقط رفض الحكومة الموازية وتهنئة حكومة إدريس . كل ذلك لا يغيّر من حقيقة أن هذه الحكومة تشكلت بإرادة انقلابية ، مثلها مثل حكومة معتز موسى سابقاً . ويمضي يونس «هذه حكومة انقلاب ، وبالتالي لايمكنها أن تمثّل قطيعة مع ما إستدعى تعليق عضوية السودان أصلاً»

وأشار يونس إلى أن الإجتماع كان أقرب إلى محاولة لـ«إرضاء حلفاء الجيش» ، وربما إستباق لمبادرة دولية تقودها الولايات المتحدة ، متسائلًا عن كيفية تعامل الدعم السريع مع هذا الموقف الذي بدأ يتحوّل ضدّه تدريجيًا.»

الآليات الثلاث

وفي تطور لافت وفق توصيف الدبلوماسي الأفريقي الذي تحدث لـ «أفق جديد»، أعلن مجلس السلم والأمن الأفريقي عن تفعيل ثلاث آليات لدعم جهود السلام في السودان ، تشمل

الآلية الموسعة: لتنسيق الدعم الإقليمي والدولي

اللجنة رفيعة المستوى برئاسة محمد بن شمباس : لوضع خارطة طريق سياسية .

لجنة إتصال مباشر مع أطراف الحرب: لتأمين وقف إطلاق النار وضمان إيصال المساعدات الإنسانية.

لكن د. نقد كان حاسماً في تشكيكه بفعالية هذه الآليات ، قائلاً

«جميع هذه الأجسام أو مثيلاتها كانت موجودة طوال فترة الحرب . لكنها لم تفعل شيئاً لأن المشكلة ليست في الآليات ، بل في تجاهل حقيقة أن الجيش لا يملك القرار ، بل يتحرك وفق أجندة الحركة الإسلامية . هذا ما أفشل كل المبادرات السابقة ، وسيفشل هذه أيضاً .»

ويحذر نقد من أن إشادة الإتحاد الأفريقي بحكومة بورتسودان وتجاهله لانتهاكات الجيش «يضع علامات إستفهام كبيرة على إلتزام الإتحاد بمبادئه ومواثيقه ، خاصة وأن رئيس مفوضيته محمود علي يوسف سبق وأن أشاد في مؤتمر القمة العربية بـ«انتصارات الجيش»»، وهي مواقف تفتقر إلى الحياد والخطورة أنها تصدر من رأس المؤسسة مما يفقدها حيادتها ، ويجعلها غير مؤهلة لقيادة أي عملية للتوسط او تهدئة المواقف بين الأطراف المصطرعة في السودان .

الشمالية.. بين الدولة واللا دولة
مليشيات وشلليات وفساد يمشي بين الناس في الطرقات

عثمان فضل الله

ملخص

انقلبت شاحنة تهريب محمّلة بالوقود والذخائر قرب مناطق نفوذ قبلية في الشمالية ، أدت الحادثة إلى الكشف عن شبكة خفية من التهريب تحظى بحماية نافذين مثل الشاذلي الإدريسي، وأشعلت فتيل اشتباكات دموية في مدينة الدبة، سُميت زورًا «صراعًا قبليًا» رغم أنها صراع مافيوي بين مليشيات مقنّعة.

كشفت التحقيقات غير الرسمية والهمس الشعبي عن خمس تشكيلات مسلحة تحكم المشهد في الشمالية، أبرزها «أولاد قمري» التي تحوّلت من شبكة تهريب إلى مليشيا تفرض الجبايات وتتحرك بلا رقيب، بدعم غير معلن من الدولة التي تساوي بين حمل السلاح وترديد شعارات الجيش.

بين «الأسود الحرة» و«حماة السودان» و«كتيبة نادوس»، تتداخل الولاءات وتتقاطع المصالح في لعبة معقدة تحكمها الأموال والسلاح والانتماءات الغامضة، وسط صمت مريب من السلطة المركزية التي لم تحرّك ساكنًا، ما يفتح الباب أمام مشروع سلطة موازية يهدد ما تبقى من الدولة.

في ظل هذا المشهد، تتحول الشمالية من ولاية مهمشة إلى ساحة تنافس خطرة بين الطامحين للنفوذ، بينما تُترك المجتمعات الريفية تواجه قدرها وحدها، في معركة بلا قانون، حيث الكلمة لمن يحمل السلاح، والصمت لمن كان يملك الدولة.

قبل أن تبزغ الشمس بلحظات، وفيما كانت الرياح الباردة تهبّ من جهة الغرب حاملةً غباراً كثيفاً من الصحراء، انطلقت الشاحنة ذات الهيكل الرمادي المتهالك من قلب مدينة الدبة، تتهادى بثقل غامض على غير العادة. كان السائق، رجل في أواخر الأربعينيات، يُعرف في الأوساط الضيقة بـ«الظل»، يطوي الطريق بعينين يقظتين وذهن مشغول، يعلم أنه في مهمة ليست كسائر المهام.

الشاحنة التي خرجت قبل الفجر، لم تمر على نقاط التفتيش الروتينية، ولم يُطلب من سائقها إبراز تصريح أو كشف حمولة. لم يكن ذلك صدفة، بل امتيازٌ خاصٌ لا يُمنح إلا لمن يعمل تحت عباءة أحد «أساطين» الولاية الشمالية —الشاذلي الإدريسي، الاسم الذي يُقال إنه لا يُذكر على طريق إلا فُتحت له الحواجز، ولا يُطلب عند المعابر إلا ويُكتفى بهمهمة احترام وتحيّة.

خلف مقود الشاحنة، لم يكن السائق يقود فقط حمولة، بل يسير وسط حقل ألغام من التناقضات: مهمة تُصوَّر على أنها «تجارة»، لكنها تتستر بغطاء من البلح والتموين، وتُخفي تحت ذلك شحنة من الوقود والذخائر. تتجه غربًا، نحو دارفور، عبر طرق غير مأهولة ونقاط ارتكاز تابعة لمليشيات قبلية مسلحة، حيث تُشترى السلامة بأموال تُسلَّم يدًا بيد، وحيث لا تسأل البنادق عن وجهتك إن دفعت الثمن.

لكن في مكان ما، قرب مشارف مناطق نفوذ قبيلة «الهواوير»، خانهم الحساب. الحمولة كانت زائدة، والطريق كان رمليًا وموحلًا بفعل عاصفة الليلة

السابقة. انزلقت الشاحنة فجأة وانقلبت بجسمها الثقيل. ارتفع عمود من الغبار، وتحطمت الصناديق، وظهرت محتويات لم تكن معدّة للعيون: براميل وقود مهرب، وصناديق اسبيرات سيارات مغطاة بالخيش، وأكياس بلح كانت موضوعة بعناية في الأعلى لتخفي ما تحتها.

وصل السكان المحليون أولاً، تلتهمهم الدهشة، ثم جاءت وحدات مستنفري القبيلة التي لم تكن تعلم شيئًا عن هذه الرحلة. بدأت الأسئلة تتناسل والهواتف ترن حاملة أصواتًا مختلفة تطالب بإنهاء الأمر في مكانه، ودفن الخبر في رمال الصحراء، غير أن شابًا صغيرًا تمسك بموقفه رافضًا كل الإغراءات، فالشحنة خطيرة: وقود واسبيرات والوجهة دارفور! يجب أن تعلم السلطات بما يجري خلفها وما يحاك ضدها. تم التحفظ على السائق، وبدأت الألسن تتلعثم في دواوين الحكومة المحلية. من أرسل هذه الشحنة؟ ولصالح من؟ وما هو دور الإدريسي في كل ذلك؟ وهل كان الحادث عرضياً أم أن جهة ما قررت أن تكسر الحصانة الصامتة؟

هذه ليست قصة شاحنة انقلبت فحسب. إنها نقطة البداية لتحقيق يمتد من ممرات التهريب في الشمال، إلى الأسواق السوداء في الغرب، مرورًا بعلاقات متشابكة بين نافذين في السلطة وتجار حرب وعناصر داخل أجهزة الدولة. في هذا المقال، نكشف خيوط شبكةٍ تتغذى على الفوضى، وتحوّل الولاية الشمالية إلى ممرٍ لكل شيء عدا صوت السلام... تحت لافتة البلحِ، الضحايا هم المواطنون البسطاء.

هل تنتهِ قصة الشاحنة هنا؟ بالطبع لا.

نُقل السائق إلى مدينة الدبة مكبّل اليدين، وهناك - في مبنى الشرطة الذي تحاصره الإشاعات أكثر من الأسوار - جلس وحيدًا، يتصبب عرقًا تحت وهج الاعترافات، قال بحسب الرواية إن الإدريسي لا علم له بما فعل، وإنه وحده من حاول تهريب الوقود والاسبيرات. بدا كمن يحاول النجاة بنفسه في بحرٍ تتقاذفه التيارات من موت محقق إن ربط اسم سيده بالواقعة، أو فعلًا نطق لسانه بالصدق، وإنه استغل اسم الإدريسي ليغتني.. وحده الذي يعلم الحقيقة.

الأمور في عالم المليشيات لا تُترك للعدالة وحدها. فحين تتشابك المصالح وتتحرك الأوامر من خلف الستار، يُكتب الرد بالرصاص لا بالكلمات. جاءه الرد سريعًا: خُطف الشاب - الذي رفض دفن قضية الشاحنة في رمال الصحراء - في وضح النهار، كمن يُقتاد إلى ثأر قديم لا ناقة له فيه ولا جمل. فزعت قبيلته، هجمت كالعاصفة، استخرجوه من أيدي خاطفيه، وخطفوا آخر، لكنهم لم يعلموا أن فصلاً جديدًا يُكتب. أعيد اختطافه مرة أخرى، وكأن الانتقام يأبى إلا أن يُسدد الثمن مضاعفًا.

وفي الثالث من يوليو، انفجر المشهد. كانت الدبة قد استيقظت على همسات الغضب، لكنها ما كانت تتخيل أن يتحول سوقها إلى ساحة معركة، رصاص يتطاير، محال تُغلق، نساء تصرخ، وأطفال يحتمون خلف كل ما يظنون أنه سيحميهم من نيران اشتعلت فجأة على رؤوسهم، يومان من الرعب لم تعرف المدينة مثلهما في تاريخها. يومان حملت فيهما الشوارع أصداء المعركة التي تناقلتها المواقع الإخبارية على استحياء، وسمّتها صراعًا قبليًا بين الكبابيش والهواوير دون أن تسبر غورها، خوفًا من بعضها، وطمعًا من أخرى، وكسلًا من الكثيرين.

الحقيقة - التي تحاول الألسن كتمها والبيانات الرسمية تجاهلها - تقول شيئًا آخر: لم تكن حرب قبائل، بل مواجهة بين مليشيات ارتدت عباءة القبيلة، واستنجدت بالدم والانتماء لتغطي على جريمة العصابات، معركة صغيرة بحجمها، خطيرة بما فتحت من أبواب جهنم على استقرار المنطقة.

الرواية:

في يناير الماضي، لم يكن الخبر الذي تناقلته بعض المنصات الإخبارية مجرّد «عاجل عابر»، بل كان الشرارة الأولى التي فتحت أمامي بابًا واسعًا على جحيم مستتر.

عاجل: «حرس والدة قائد (الأسود الحرة) بالشمالية يعتدي على الطبيب المناوب بمستشفى الغابة»

عنوان صادم، لكنه، كما هو الحال دومًا، لم يقل كل شيء.

كانت القصة تخبئ في جوفها مأساة أكبر بكثير من اعتداء على طبيب. تتبعت الخيوط، وسرعان ما تكشفت أمامي أهوالٌ يعيشها إنسان الولاية الشمالية كل يوم. أهوال تُخفيها الأسوار، وتكممها الخشية، ولا يسمع صداها الإعلام الذي قرر أن يشيح بوجهه عن الشمالية، ويتركها تنزف في صمت.

الشمالية: معركتها الخاصة

في الدبة وكريمة وكرم كول، ومروي ودنقلا لا يعلو إلا صوت المليشيات. مدن كانت هادئة كصفحات النخيل، صارت اليوم مرمى لعبث السلاح ومستنقعًا للفوضى المنظّمة.

قال لي أحدهم، ولم أشأ ذكر اسمه – لا خوفًا او تخاذلًا منه، بل خوفًا عليه -

«والله لم أتمنّ أن أرى الدبة كما أراها اليوم... كلمة واحدة قد تجرّك إلى الزنازين، ليس هناك قانون

يحكم، بل غرٌ مغرور بسلاح على ظهره، بلا عقل ولا تربية، يمكنه أن يفعل فيك ما يشاء».

في تلك البقاع، لم تعد الكتائب أدوات لحماية الأرض أو عرض ولا حتى الدولة، بل تحوّلت إلى غطاء لمافيات المخدرات وفلول السجون والمجرمين، الذين وجدوا في الحرب عباءة تشرعن لهم كل ما كان محرّمًا.

السلاح... لمن يصرخ أكثر

في الشمالية، لم تعد حيازة السلاح مرتبطة بتأهيل أو انضباط. الأمر بسيط: اصرخ بأعلى صوتك دعمًا للجيش، واذكر «الفحاطة» بسوء، وستُمنح بندقية وربما سيارة دفع رباعي. لا أحد سيسألك عن سوابقك أو نواياك.

بهذا الشرط الوحيد، انخرط في ما يُسمى بـ«الاستنفار الشعبي» كل من أراد حماية نشاطه المشبوه: تجار مخدرات، مهربون، لصوص، وحتى من اعتادوا الاقتيات على الفوضى.

بناءً على إفادات ضباط في الشرطة، ووجهاء إدارات أهلية، وعدد من المواطنين، تتوزع المجموعات المسلحة في الولاية الشمالية على خمس تشكيلات رئيسية، أبرزها.

صغار المستنفرين، وتضم شبابًا حديثي التجربة، يُديرهم جهاز الأمن مباشرة، ويوكل لهم مهام الحراسة الليلية في الأسواق والمرافق الحيوية. يُنظر إليهم على أنهم الأقل خطرًا، رغم أن بعضهم لا يخلو من طيش.

مجموعة «البراؤون»

أكثر عنفًا من الأولى، وتضم عناصر من الحركة الإسلامية، إلى جانب معتادي الإجرام ومتعاطي المخدرات. تتخذ من نادي البركل العريق مقرًا، وتسيطر على عدد من المرافق الحكومية، تستهدف الناشطين والسياسيين الرافضين للحرب بشكل مباشر، ونفوذها آخذ في التمدد.

مجموعة «أولاد قَمَري» (بفتح الراء)

منها وفيها تبدأ القصة الأخطر، مجموعة لم تولد من رحم الحرب، بل من باطن الجريمة. قبل الحرب، كانت «أولاد قمري» شبكة تهريب محترفة تعمل في تجارة السلاح والمخدرات، متغلغلة في الصحراء بين دنقلا والحدود الليبية. ومع اندلاع الحرب، طُلب ودّهم، جلس وفد من السلطات للتفاوض معهم، ووفق شاهد حضر الجلسة، اشترطت المجموعة إسقاط ملاحقاتها الجنائية، مقابل تأمين طرق الصحراء. وافقت القوات المسلحة، على مضض، واشترطت فقط التوقف عن التهريب.

لكن من يراقبهم؟ لا أحد!!

تحولت «أولاد قمري» إلى مليشيا بمقام سلطة موازية. تملك السلاح، ولديها غطاء سياسي، وتسيطر اليوم على مدن بأكملها: القولد، دنقلا، بل وحتى أطراف الدبة.

في سوق دنقلا، لا أحد يصرّح. لكن الجميع يعرف. يقول تاجر - بصوت خافت وجسد متلفت - إن أفراد «أولاد قمري» يفرضون إتاوات على كل شاحنة تدخل المدينة أو تغادرها، تتراوح ما بين مليون إلى خمسة ملايين جنيه، بحسب الشحنة ووجهتها.

«إنهم ليسوا مقاومة شعبية»، يهمس الرجل، «إنهم مافيا تنشط في تجارة الذهب، والوقود، والمخدرات... تحت سمع الحكومة وبصرها.»

فوضى بمباركة الدولة؟

السؤال الذي يتردّد في أزقة دنقلا وحارات الدبة: هل ما يحدث محض فوضى؟ أم هو نظام غير مُعلن، حيث يُسمح للجريمة بأن تحكم طالما رفعت شعار الجيش؟

المعارك التي نُقلت للإعلام على أنها «اشتباكات قبلية» - كهذه التي دارت بين «الهواوير، والكبابيش» في سوق الدبة - ليست كذلك، إنها انفجارات مؤجّلة لصراعات مافيوية تُدار تحت لافتات زائفة، بينما الحقيقة تُخنق في صمت.

وهكذا، تستمر الشمالية في معركتها الخاصة، بعيدًا عن الكاميرات، تبكي المُدن في صمت، يُذلّ المواطن في وضح النهار، أما العدو الحقيقي، فهو من يحتمي بالسلاح ليُفسد في الأرض باسم الوطن.

الأسود الحرة/إخوان الشاذلي

كان فبراير من العام 2022 هو التاريخ الذي خرج فيه اسم «الشاذلي الإدريسي» إلى العلن لأول مرة، وسط دوّي الرصاص وصفير العربات المسلحة. عشرون مركبة رباعية الدفع، تحمل رجالاً مدججين بالسلاح، مزقت الهدوء الذي يلف تلك المناطق، اتجهت العربات وسط دهشة ورعب المواطنين صوب منزل أسرته في بلدة الغابة، لا لشيء سوى المطالبة بتسليمه. الحدث الذي تناقلته وسائل الإعلام في حينه اكتفى بالإشارة إلى أن المهاجمين يتبعون لقوات الدعم السريع، دون الخوض في التفاصيل.

غير أن خلف الكواليس، كانت الحقيقة أكثر تعقيداً وتشعباً، فمجالس قرى الشمالية أشارت إلى جهة أخرى، جهة عابرة للحدود، إنها مليشيا ليبية هكذا كانوا يقولون، وبالتقصي قادتنا المعلومات إلى مصادر مقربة من قبيلة «التبو» - وهي مجموعة عرقية منتشرة في حزام الصحراء الكبرى، من شمال تشاد إلى جنوب ليبيا وشمال النيجر، وصولاً إلى أقصى شمال غرب السودان. أحد أبناء التبو الذين تحدثنا إليهم أكد لنا وقوع الهجوم، مرجحاً أن تكون دوافعه مالية، تتعلق بخلاف بين الشاذلي الإدريسي وقائد مليشيا تبوية كان يرتبط معه بعلاقات تجارية قديمة. وأوضح المصدر أن تلك الخلافات، وإن كانت عنيفة في مظهرها، إلا أنها في الغالب سويت لاحقاً بعيداً عن الأضواء.

شبكة علاقات

اللافت أن الهجوم لم يكن حدثاً معزولاً، بل فتح نافذة على شبكة العلاقات الغامضة والمعقدة التي تحيط بالإدريسي، الرجل الذي لا يعرف له تاريخ واضح في مجال المال والأعمال، ورغم أن تقريرًا أمنيًا رسميًا حصلنا عليه يصف مليشيا «إخوان الشاذلي» بأنها الأقل عددًا وعدة إلا أن الواقع يكشف أن رجاله يتنقلون الآن بين القرى والمدن بلا هوية واضحة، أحياناً راجلين، وأحياناً أخرى على ظهور مركبات رباعية الدفع من نوع «تندرا». مجموعة «الأسود الحرة» كما يُطلق عليها، أو «إخوان الشاذلي» كما يفضل أنصارها تسميتها، باتت عنواناً للغموض والخطر في شمال السودان، تتقاطع مع الدعم السريع، وتتماوج علاقتها مع مليشيات «أولاد قمري»، وتتوغل في مفاصل المقاومة الشعبية والقبلية كما تتوغل الرمال في أقدام العابرين.

في الأسابيع الأخيرة، بدا أن العلاقة بين «الأسود الحرة» والجيش السوداني تجاوزت مستوى التنسيق الميداني العابر إلى ما يشبه الشراكة الميدانية على الأرض، وإن ظلّت دون غطاء رسمي معلن، إذ شوهد مقاتلو «الأسود» يقاتلون جنبًا إلى جنب مع وحدات من القوات الخاصة في بعض المعارك الصغيرة في الصحراء، وقد حمل بعضهم أجهزة اتصال عسكرية تُوزّع عادة على الوحدات النظامية، وارتدوا صدريات واقية شبيهة بتلك التي يحملها الجنود النظاميون، في مشهد أربك المراقبين.. رغم أن ذات التقرير الذي أشرنا إليه سابقًا صنفهم كمجموعة منفلتة تصعب السيطرة عليها.

أحد الضباط، الذي شارك في قيادة محور عمليات، أخبرنا أن المجموعة تلعب «دورًا نوعيًا في تأمين المحيط الريفي» لما يصفه بـ«مثلث الخطر»، الممتد بين الكاسنجر، الزومة، وشمال القولد. «هم يعرفون الأرض أكثر من أي أحد، ويمتلكون شبكة علاقات تجعلهم فاعلين»، ويتفق مع التقييم الرسمي بقوله:» لكنهم أيضًا ليسوا منضبطين، ولا يمكن السيطرة عليهم بالكامل»، قبل أن يُنهي المكالمة فجأة حين سألناه عن التنسيق الاستخباري معهم.

ورغم هذا الحضور شبه الفعّال ميدانيًا، لم تُدرج وزارة الدفاع السودانية اسم «الأسود الحرة» في أي بيان رسمي، ولم يُعترف بهم كمجموعة داعمة للجيش ضمن المبادرات القبلية أو بيانات التعبئة، وهو ما يثير أسئلة حول النوايا المتبادلة وحدود الثقة. «ربما الجيش يستخدمهم الآن، لكنه لن يثق بهم مستقبلاً»، يعلّق ناشط سياسي محلي في دنقلا، مضيفًا: «هؤلاء مرنون بدرجة خطرة... سيتحولون مع الريح إذا ما بدأت الكفة تميل من جديد لصالح الدعم السريع.»

الأخطر، بحسب تقصينا، أن بعض قادة «الأسود» لا يزالون يتنقلون في مناطق يُعرف أن الدعم السريع يحتفظ فيها بخلايا نائمة، خصوصًا على تخوم الصحراء والمناطق غير المأهولة، وسط تقارير عن عمليات تهريب للوقود وقطع غيار السيارات، لا يُعرف على وجه الدقة إن كانت موجهة لدعم لوجستي مباشر لقوات الدعم السريع أم لصفقات سماسرة في سوق الحرب.

وفيما يتزايد اعتماد الجيش على هذه التشكيلات الهجينة كحلّ مرحلي، تحذّر أصوات داخلية من أن السماح لمجموعات مثل «الأسود الحرة» بتعزيز موقعها قد يُفضي إلى مشهد ما بعد الحرب أكثر تعقيدًا، حيث يصعب ضبط السلاح، ويستحيل رسم خطوط واضحة بين الدولة واللا دولة.

«حماة السودان»

في بلاد تتقاسمها البنادق والمشاريع الصغيرة للحكم، يطلّ محمد سيد أحمد سر الختم، المعروف بـ«الجاكومي»، كواحد من أولئك الذين لم يرضوا بدور المتفرج. رجلٌ تشكّل من طينتين: جذوره ممتدة في الشمال، وجسده تربى وتشكل في مدن الجزيرة، لكنه الآن يرفع راية «كيان الشمال» في وجه المتنفذين الجدد، كمن يريد أن ينتقم من مشهد لفظه طويلًا.

ليس الجاكومي وحده من يحاول تحويل الولاية الشمالية من ساحة عبور إلى مسرح نفوذ، لكنه الأكثر صخبًا بينها، والأكثر مجاهرة بنواياه، حين أعلن عزمه إرسال خمسين ألف شاب شمالي إلى معسكرات التدريب في إرتريا، تحت مسمى «قوة

حماة السودان»، ضحك البعض، وسخر منه آخرون، مدعين جهله الجغرافي بالشمال وأهله، وأوغلوا في السخرية قائلين إن الجاكومي لا يستطيع التفريق بين «العفاض» و»حلة يونس». لكن الرجل لم يكن يمزح، ولم يكن وحيدًا، ودافع كثيرًا عن فكرته ولا يزال مصرًا عليها وما انفك يسعى جاهدًا لتحقيقها.

الأربعاء الماضي، ظهر من جديد، وهذه المرة وهو يوقّع اتفاقًا سياسيًا عسكريًا مع «درع السودان»، وهي مجموعة مسلحة يقودها المتمرّد السابق أبو عاقلة كيكل، والمعروفة بتحركاتها الغامضة وعلاقاتها الأكثر غموضًا. بنود الاتفاق كانت عائمة، لكنها حملت عناوين كبرى: «إعادة تعريف المركز»، «التنسيق المشترك»، و»توحيد المواقف». بدا الأمر كما لو أن الجاكومي ورفاقه قرروا كتابة دستور جديد من خارج الخرطوم، من الأطراف التي كانت صامتة طويلاً، ثم قررت أن تصرخ.

ما يحدث في الشمالية يتجاوز حدود النكتة السياسية أو طموحات فردية. ما بدا مشهدًا عبثيًا لرجل يتقن الظهور الإعلامي، صار فجأة مرآة لفوضى تضرب قلب الدولة. فالجاكومي، وإن لم يكن البطل المركزي في هذه الحكاية، إلا أنه تجسيد صارخ لحالة اللادولة: حين تغيب المؤسسات، وتتمدد الكيانات، وتتقافز البنادق في فضاء السياسة بلا كوابح.

الشمالية، تلك الأرض التي طالما قُدمت بوصفها ملحقًا للمركز أو ظهيره المطيع، باتت اليوم ساحة مفتوحة لصعود اللاعبين الجدد، بين مشروع جيش ومشروع مليشيا، بين أمل في حكم ذاتي وخطر في تشظٍّ قادم. وهنا، في هذه الفجوة، تتموضع قصتنا.

لعبة المال والنفوذ

في زوايا المشهد الشمالي المتشظي، لا يمرّ اسم قائد المقاومة الشعبية أزهري مبارك خافتًا. رجل الأعمال المتنفذ، المعروف بعلاقاته الوثيقة بدوائر الجيش، بات رقماً صعبًا في معادلة المال والسلاح، مستندًا إلى خيوط خفية نسجها خلال سنوات، قبل أن تكشف الحرب عن وجهه الأكثر وضوحًا، وهو الآن يجلس على رأس جبل هذه الفوضى، فقواته التي تعرف بكتيبة «نادوس» يمكن وصفها بين تلك المجموعات بأنها الأكثر انضباطًا بالنظرة العامة ولكنها الأكثر نفوذًا.. فالرجل الذي يجمع المتناقضات تحت عباءته، الخير، والشر، القانون، واللا قانون، الانضباط والفوضى لا يستطيع أحد أن يمسك عليه شيئًا، بينما تمتد الأصابع ناحيته في كل شيء.

وبين قوافل الشاحنات وممرات التهريب، ترددت روايات عن صفقات تسليح غامضة، قيل إن مبارك كان أحد ممولها الكبار. واليوم، ومع تسارع الانهيار، يقف الرجل كتوأم سياسي للجاكومي، يشاركه الرهان ذاته: «من يملك السلاح يملك القرار.»

ليست القضية مجرد طموح شخصي أو جنوح نحو التفرد، بل مشروع متكامل لصناعة فراغ أمني في ولايات الشمال، فراغ يمكن تعبئته بقوة السلاح والمال، ولو على حساب سلامة المجتمعات الريفية واستقرار المدن الممتدة على طول النيل.

صمت البرهان: غياب أم تواطؤ؟

وسط هذه التفاعلات المشحونة، يبدو الصمت المطبق من الفريق أول عبد الفتاح البرهان مدوّيًا. فالرجل الذي بسط سلطته على مفاصل الدولة منذ سنوات، واختبر الحرب في أقسى تجلياتها، يراقب بصمت تصاعد نشاط الميليشيات في الشمال، وكأن الأمر لا يعنيه.

لم تصدر توجيهات، لم تتحرك استخبارات، لم تُفعّل سلطات الوالي. وحتى عندما تسربت تقارير عن تنسيق بين قادة هذه الجماعات وبعض شخصيات في الدولة، لم يُحرّك المركز ساكنًا.

في الشارع، يتداول البعض همسًا مشوبًا بالريبة: «هل ترك البرهان الحبل على الغارب عمدًا؟ أم أن بعض هذه الكيانات تخدم لعبة أكبر لا يُراد الكشف عنها بعد؟».

في كل الحالات، فإن هذا الغياب – أكان تواطؤًا أم حسابات سياسية – يعمّق مأزق الدولة، ويمنح الميليشيات هامشاً أوسع للتوسع، بلا ضابط ولا رادع، بالنظر الى أن التشكيلات المسلحة في الشمال لم تعد تُشبه تلك الجماعات الهامشية التي لطالما نظر إليها المركز بازدراء. لقد تغيّرت المعادلة. الآن، تُدار هذه الكيانات من صالونات السياسة ومكاتب رجال الأعمال، وتُنفق عليها الأموال بلا حساب.. في أقصى الشمال، حيث لم يكن أحد يتوقع، خرجت هذه المليشيات من العتمة إلى الضوء، وسط صمت رسمي وتحركات مثيرة للقلق. هذه الميليشيات، وغيرها مما لم يُكشف عنه بعد، تُمثل قمة جبل الجليد لمرحلة سياسية شديدة الخطورة.

فإن استمر هذا الانفلات، وتحول الشمال إلى ساحة تنازع بين الطامحين والمتربصين، فإن البلاد مقبلة على جبهة جديدة لن تقل اشتعالاً عن جبهات دارفور أو الخرطوم. وما لم يتحرك المركز اليوم، فقد لا يكون هناك «مركز» غدًا.

خريطة الميليشيات في الولاية الشمالية

ميليشيا «أولاد قمري»

مناطق النفوذ:
دنقلا – القولد – الخناق – حدود المحس

النشاط:
تهريب السلاح والمخدرات، فرض الإتاوات، وعمليات ابتزاز واسعة النطاق

ميليشيا «الأسود الحرة / إخوان الشاذلي»

مناطق النفوذ:
الدبة – الغابة – الصحراء الغربية حتى حدود أم درمان وكردفان

النشاط:
تهريب الوقود والذهب والسلع، تنفيذ عمليات إنسانية مشبوهة، وارتكاب جرائم ضد المدنيين

مجموعة «البراؤون»

مناطق النفوذ:
القولد، دنقلا، حلفا، دلقو، مروي، الدبة

النشاط:
تصفية حسابات سياسية، استهداف الرافضين للحرب، وابتزاز محدود في بعض المناطق

أزهري المبارك «نادوس»

مناطق النفوذ:
تنتشر شبكاته على امتداد حدود الولاية

النشاط:
شريك سابق لحميدتي، داعم رئيسي لتشكيلات مسلحة، يدير شبكات تهريب الذهب والسلاح

محمد سيد أحمد سر الختم «الجاكومي» / مشروع «قوة حماية السودان»

مناطق النفوذ:
لا نفوذ ميداني واضح حتى الآن

النشاط:
سياسي مثير للجدل، يسعى لتشكيل ميليشيا خاصة، شريك سابق لحميدتي، وعضو في الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

القوة المشتركة (تحالفات من حركات دارفور)

مناطق النفوذ:
أسواق الذهب، مناطق التعدين، بعض القواعد في الخناق، مقرات في مروي والدبة

النشاط:
تجارة العملة والذهب، توفير الحماية مقابل المال لمناطق التعدين، وابتزاز محدود النطاق

سلاح في كل يد وموت في كل زاوية

محمد الفكي:
الحكومة تستثمر في الفوضى

في هذا الحوار الجريء، يكشف عضو مجلس السيادة الانتقالي السابق، محمد الفكي سليمان، عن الأسباب الحقيقية وراء تمدد الميليشيات المسلحة في الولاية الشمالية، ودور الدولة، والتنظيم الإسلامي، والأجهزة الأمنية في صناعة الفوضى وتسليح المجتمع. ويتحدث عن ملامح مشروع سياسي خطير لإعادة تشكيل مراكز النفوذ في السودان على جثث المواطنين المغلوبين على أمرهم.

***كيف تقيّم صمت الدولة المركزية ومؤسساتها تجاه تمدد الميليشيات في الشمالية، رغم تورطها في تهريب السلاح والمخدرات وابتزاز المواطنين؟ هل هو تواطؤ سياسي أم ضعف مؤسسي؟**

ما يحدث ليس صمتاً فحسب، بل هو مشاركة سياسية وعسكرية كاملة من الدولة في تفريخ هذه الميليشيات. هذا النهج ظل سائداً لعقود، إذ قامت السياسات الرسمية على قمع الشعب السوداني بالبندقية، وبدلاً من بناء الدولة، استثمرت الأنظمة المتعاقبة في زرع الانقسام وتأجيج الصراعات التاريخية.

عندما تصاعدت مطالب المواطنين في مناطقهم المختلفة، لم تواجهها الدولة بالحوار أو التنمية، بل جندت خصومهم التاريخيين، ومولتهم بالمال والسلاح لقتال جيرانهم. بهذه الطريقة تحوّلت البلاد إلى ميدان من الصراعات القبلية التي ترعاها وتنسقها السلطة المركزية، وما يحدث اليوم في الشمالية هو فصل جديد من مسلسل بدأ في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وغيرها.

***يُقال إن هناك شخصيات سياسية تلعب دوراً في دعم الميليشيات... هل ظهرت مؤشرات على ذلك خلال وجودك في مجلس السيادة؟**

خلال الفترة الانتقالية القصيرة، لم يكن هناك سعي لتكوين ميليشيات. بل على العكس، توقّف صوت السلاح، وبدأنا خطوات حقيقية نحو السلام، ووقعنا اتفاقات مع مجموعات مسلحة كبيرة، بينما توصلنا مع أخرى إلى وقف إطلاق نار في طريقنا لاتفاق شامل.

كان الرهان وقتها على العمل السياسي المدني، وفتحنا الساحة أمام الأحزاب ولجان المقاومة والمجتمع المدني، وتمكّنا من تأسيس مشهد سياسي جديد لا مكان فيه للبندقية. أذكر أنني زرت اعتصاماً حاشداً في مدينة الجنينة في فبراير 2021، وقلت للمعتصمين إنني سعيد باعتصامهم رغم أنه ضد الحكومة التي أنتمي إليها، لأنني رأيت بعيني رهاننا المدني يثمر في منطقة لم تعرف سوى لغة السلاح لعقدين.

أقمنا حواراً امتد لثمانية أيام، جلسنا فيه لساعات طويلة، نستمع لكل صوت وكل رأي، من الفجر حتى منتصف الليل. شعرت وقتها بقوة الجماهير وجبروتها، وكان ذلك أحد أعظم الانتصارات السياسية التي عايشتها.

***ميليشيا «أولاد قمري» تحوّلت إلى قوة مسلحة تسيطر على المدن والطرق. لماذا لا تتدخل الحكومة لنزع سلاحها ومحاسبة قادتها؟**

لأن الحكومة لا تريد نزع السلاح. هي ببساطة المنسق العام للفوضى، وتغذّي حالة الفزع في الشارع. في ظل الفوضى، تتوقف الأسئلة الكبرى، ويُجهض الوعي، وتُمنع المحاسبة.

اليوم، هذه الحكومة لا تلتزم بأي مسؤولية: لا رواتب، لا تنمية، لا خدمات. الأموال تُوجّه بالكامل للقتال، والفساد مستشرٍ على رؤوس الأشهاد، ولا أحد يجرؤ على الاعتراض، فاتهامك بالتعاون مع العدو جاهز..

هذا هو الواقع الذي تريده السلطة: سلاح في كل يد، وموت في كل زاوية، وفوضى تعفيها من أي التزام تجاه الناس.

***هل ترى أن ما يحدث في الشمالية جزء من مشروع أكبر لإعادة تشكيل مراكز النفوذ في السودان؟ ومن المستفيد؟**

بكل وضوح: نعم، ما يحدث مخطط له بعناية. المستفيد الأول هو الأجهزة الأمنية، ومن خلفها التنظيم الإسلامي الذي أشعل الحرب ويغذيها باستمرار. كلما خفتت نارها، سارعوا لإشعالها مجدداً، بدماء السودانيين المستضعفين.

الإسلاميون يعرفون تماماً أنهم لا يستطيعون العودة إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع أو رضا الناس. كما أن الأجهزة الأمنية لم تعد قادرة على قهر السودانيين كما في السابق، ولذلك أصبح الرهان الوحيد لهم هو استمرار الحرب. ولن يتوقفوا عن القتال حتى النهاية، حتى لو أدى ذلك إلى إحراق كل البلاد.

الدروشـــاب تحـت نيـران الفـوضى

ملخص

تحولت منطقة الدروشاب شمال إلى ساحة اشتباك عنيف بين سكان الحي ومجموعة مسلحة تستقل «ركشات» وتزعم الانتماء للقوات المشتركة، حيث اقتحم المسلحون منازل المواطنين وشرعوا في عمليات نهب وسط إطلاق نار كثيف.

رد أبناء الحي، ومعظمهم مستنفرون وبعضهم جنود في الجيش، على الهجوم بمقاومة شرسة استمرت لأربع ساعات، بينما تجاهلت الجهات الأمنية نداءات الاستغاثة، ما أدى إلى سقوط عدد من المصابين من الجانبين.

انسحب المهاجمون بعد تكبدهم خسائر، وسط شكوك حول تبعيتهم لجهات ترتبط بحركات مسلحة موقعة على اتفاق جوبا، ما يعكس اتساع دائرة التسيّب الأمني وانتشار السلاح في العاصمة.

المواطنون حمّلوا الجيش والاستخبارات مسؤولية الانفلات، واتهموا الدولة بالتقاعس أو التواطؤ، مشددين على ضرورة تدخل عاجل وحاسم لإعادة الأمن إلى شمال بحري.

الخرطوم – أفق جديد

شهدت منطقة الدروشاب شمال، التابعة لمحلية بحري، ليلة دامية تحولت فيها شوارع الحي إلى ساحة اشتباك مسلح بين مجموعة من أفراد قيل إنهم ينتمون لما يسمى بالقوات المشتركة، من جهة، وسكان الحي المستنفرين، من جهة أخرى، في مشهد يعكس حالة الانفلات الأمني المتزايد في أحياء العاصمة المثلثة.

وبحسب روايات شهود عيان وسكان محليين تحدثوا لـ«أفق جديد»، فقد بدأت الأحداث في وقت متأخر م مساء السبت(2 أغسطس الجاري) ، حينما تحركت مجموعة كبيرة من القوات المشتركة على متن عدد من «الركشات»، مدججين بالأسلحة الخفيفة وكمية كبيرة من الذخائر، نحو محطة خمسة في منطقة الدروشاب شمال.

وبحسب المصادر، فإن المجموعة اقتحمت عددًا من منازل المواطنين، وشرعت في عمليات نهب تحت تهديد السلاح، مصحوبة بإطلاق نار كثيف لبث الرعب وسط السكان.

لكن ما لم يكن في حسبان المهاجمين أن أبناء الحي، ومعظمهم من المستنفرين وبعضهم جنود في الجيش، كانوا على أهبة الاستعداد.

ليتحول الحي فجأة إلى مسرح لمواجهات عنيفة استمرت لنحو أربع ساعات متواصلة، سُمعت خلالها أصوات الاشتباكات في مناطق بعيدة، بما في ذلك ثكنات الجيش في الكدرو وأجزاء من مدينة أم درمان.

ورغم خطورة الموقف، أكد عدد من الأهالي أنهم حاولوا مرارًا التواصل مع الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، غير أن استغاثاتهم لم تجد أي استجابة. «اتصلنا بكل الجهات الممكنة، ولم يتحرك أحد»، يقول أحد السكان، مضيفًا أن تأخر التدخل ساهم في إطالة أمد المواجهات وسقوط عدد من المصابين في صفوف الطرفين، إلى جانب تعرض بعض المدنيين للإصابة أيضًا.

وفي نهاية المطاف، انسحب أفراد القوات المشتركة بعد تكبّدهم خسائر، دون أن تُعرف الجهة الرسمية التي يتبعون لها، في ظل حالة من التسيّب وانتشار السلاح، تغذيها جهات ذات صلة ببعض الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا، بحسب ما أفاد به مصدر عسكري محلي.

غياب الدولة وتعاظم الخطر

الحادثة سلطت الضوء على هشاشة الوضع الأمني في العاصمة، لا سيما في المناطق الطرفية مثل الكدرو والدروشاب والسامراب، التي باتت مسرحًا لتحركات مجموعات مسلحة تمارس النهب في وضح النهار، وتتحرك في مجموعات منظمة دون رادع.

ويصف أحد سكان الحي المشهد بقوله: «ما حدث في الدروشاب ليس مجرد مشاجرة، بل كان معركة حقيقية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والكارثة أن الدولة كانت غائبة تمامًا».

اتهامات للقيادة العسكرية

في ختام الأحداث، حمل المواطنون مسؤولية ما جرى لقيادة الجيش والأجهزة الأمنية والاستخبارات، معتبرين أن الصمت حيال الانفلات المتصاعد يرقى إلى مرتبة التواطؤ، أو على الأقل الفشل في أداء الواجب.

«كيف نأمن على أنفسنا إذا كانت هذه الفوضى تأتي من عساكر تابعين لهم؟»، يتساءل أحد المستنفرين، مشيرًا إلى أن عودة الأمن إلى مناطق شمال بحري باتت رهينة بقرار حاسم من الدولة، وإرادة سياسية تضع حدًا لتغوّل المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون.

قراءة في فقه الكذب:
خديعة الوعي الجمعي

د. عصام عباس

ملخص

يستعرض المقال الكذب السياسي في السودان، ويشير الكاتب د. عصام عباس إلى أنه منذ نشأة الدولة الحديثة، ظل الكذب جزءًا من أدوات الفاعلين السياسيين، وتضاعف خطره حينما استخدم الإسلاميون الدين لتزييف وعي المجتمع وتبرير سيطرتهم على السلطة بعد انقلاب 1989.

يوضح أن الإسلاميين روّجوا لأكاذيب كبرى مثل إنكار انقلابهم، ونفي تورطهم في محاولة اغتيال مبارك، وأساطير «الجهاد» في حرب الجنوب، مع تأسيس مليشيات موازية للجيش تحت غطاء ديني وإعلامي.

ويؤكد أنهم سعوا لتشويه القوى المدنية والثوار بترويج تهم العمالة للدعم السريع، وخلق حالة استقطاب حاد عبر الإعلام الموجه وخطاب التخويف من التغيير والفوضى.

ويعدد العوامل التي ساعدتهم عوامل مثل هيمنة إعلامية طويلة، استغلال الدين والعاطفة، ضعف الوعي السياسي، والتضليل عبر وسائل التواصل، ما مكنهم من بناء بنية دعائية خطيرة يصعب تفكيكها دون وعي جماعي مقاوم.

منذ نشأة الدولة السودانية الحديثة، لم تكن السياسة يومًا بريئة من دهاء المناورات ومكر الأجندات الخفية والكذب، إذ كثيرًا ما سلك الفاعلون السياسيون طرقًا ملتوية للوصول إلى غاياتهم. وبينما تتعدد أدوات الخداع، فقد اختار البعض في السودان أن يتخذوا من الدين ستارًا ورافعة لأكاذيبهم، حيث ادعى بعضهم في بدايات العهد الاستعماري البريطاني أنهم نبي الله عيسى، وادعى آخرون أن النبي محمد ﷺ قد زارهم في المنام وأوصاهم بالمضي في مشاريعهم. إلا أن توظيف الخداع وتزييف الحقيقة باسم الدين قد بلغ ذروته مع صعود الإسلاميين إلى الحكم بانقلاب الثلاثين من يونيو 1989، إذ حولوا الكذب إلى أداة استراتيجية لإحكام سيطرتهم على السلطة، واعتمدوا التضليل منهجًا ثابتًا في خطابهم السياسي والإعلامي. غلّفوا أكاذيبهم بعباءة الدين، فبدلوا الحقائق وضللوا الوعي الجمعي، حتى صار التلاعب بالحقيقة جزءًا أصيلًا من بنيتهم الأيديولوجية.

هذا المقال يتناول أبرز محطات الكذب السياسي لدى الحركة الإسلامية في السودان، ويحلل كيف تم تسويقه عبر خطاب ديني وشعارات زائفة، مستغلين بساطة قطاعات واسعة من المجتمع.

انقلاب 30 يونيو 1989: الكذب لحظة الولادة

رغم أن انقلاب 1989 كان ثمرة تخطيط محكم من قبل الحركة الإسلامية، فإن أول ما فعلوه بعد السيطرة على السلطة هو التنصل منه أمام الرأي العام. عمدوا إلى بث رواية إعلامية مفادها أن الجيش تحرك بمبادرة وطنية، وأن الحركة الإسلامية لم تكن طرفًا في الانقلاب. بل بلغ بهم الأمر حد الزج ببعض قياداتهم في السجون لتمويه المشهد، وعلى رأسهم حسن الترابي نفسه، الذي أطلق عبارته الشهيرة: «اذهب أنت إلى القصر رئيسًا، وسأذهب إلى السجن حبيسًا».

بهذا التضليل الممنهج، نجحوا في تهدئة الشارع وتمرير انقلابهم على أنه خطوة وطنية مستقلة، بينما كانت الحقيقة أنها عملية استحواذ على الدولة.

محاولة اغتيال حسني مبارك: نفي وإخفاء الأدلة

في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وقعت محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في التسعينيات (عام 1995). كانت كل الأدلة تشير إلى تورط النظام السوداني بقيادة الإسلاميين، لا سيما أجهزته الأمنية وبعض قيادات الحركة الإسلامية. لكنهم أنكروا صلتهم بالحادثة، وبدأوا بترويج سرديات بديلة لتحويل الأنظار. بل إنهم لجأوا إلى تصفية بعض العناصر المشاركة في العملية، إما عبر اغتيالات مباشرة، أو من خلال محاكمات صورية انتهت بالإعدام، في محاولة لطمس آثار الجريمة وقطع الخيوط التي قد تقود إليهم.

حرب الجنوب: الجهاد الزائف وتسويق الكرامات

خلال الحرب الأهلية في جنوب السودان، وظّف الإسلاميون خطابًا دينيًا اعد بإحكام لتجنيد الشباب وإقناع الأسر بتقديم أبنائهم للموت طوعًا، تحت شعار «الجهاد». أطلقوا حملة دعائية ضخمة صورت سفك دماء الأبرياء في جنوب السودان كمعركة مقدسة، وتفنن إعلامهم في نسج الخرافات وتسميتها بالكرامات: «غزال يأتي طوعًا ليُذبح تقربًا إلى الله»، «سحب تظلل المقاتلين»، «رائحة المسك تفوح من قبور القتلى»، «الشهيد يردد سورة يس أثناء دفنه». ورغم وضوح الطابع الخرافي لهذه القصص، فإنها نجحت في استقطاب البسطاء، خصوصًا حينما قُدمت في قالب ديني. لكن ما إن نشب الخلاف داخل الحركة الإسلامية عام 1999 ووقعت المفاصلة بينهما، حتى تبرأ الترابي من الحرب، وصرّح بأن من ماتوا في الجنوب ليسوا شهداء، بل وصفهم بـ «الفطايس». بهذه الكلمات انكشفت حقيقة زيف ما أسموه بالمشروع الحضاري.

المليشيات: صناعة العنف خارج المؤسسات

لطالما ادعى الإسلاميون أنهم في خندق واحد مع القوات المسلحة، لكن سلوكهم كان يشير إلى عكس ذلك.

كانوا يدركون أن الجيش كمؤسسة قد لا يضمن ولاؤه الدائم، لذلك سعوا إلى خلق كيانات موازية تحقق لهم التوازنات إذا دعت الضرورة، بدءًا من «قوات الدفاع الشعبي»، مرورًا بقوات «القبائل العربية في دارفور»، وانتهاءً بقوات «الدعم السريع». لقد شرعنوا وجود الدعم السريع عبر قوانين خاصة صادرة من مجالس تشريعية خاضعة لهم، ووجّهوا إعلامهم لتسويق هذه المليشيا باعتبارها «قوة وطنية»، بل وكتبوا فيها القصائد والأهازيج.. حينما هب ثوار السودان مطالبين بحل هذه المليشيا انبرت الأقلام «المتوضأة» في الدفاع عنهم وتعظيم شأنهم ووضعهم في مرتبة الصالحين: ألم يصف إعلامهم أحد مجرمي الدعم السريع الذي عاث فسادًا في ولاية الجزيرة بأنه «خالد بن الوليد» وما زالوا يصرون على وصف القاتل كيكل بذلك.

تخوين القوى المدنية: الحرب على الثورة

أدرك الإسلاميون منذ وقت مبكر أن الشارع الثوري، بوعيه المتقدم وتجاربه التراكمية، والقوى المدنية التي تقوده، يشكلان التهديد الأبرز لمشروعهم السياسي

الذي يسعى لاستعادة السلطة عبر بوابة الفوضى والانقلاب على الثورة. ومن هذا الإدراك، انطلقت ماكينة إعلامية ضخمة وموجهة، تعمل على تشويه صورة القوى المدنية وتمزيق صفوفها، مستخدمة خطابًا عدائيًا ممنهجًا. روجت هذه الحملة لكذبة «الاتفاق الإطاري أو الحرب»، في مسعى لتأليب الرأي العام ضد أي مسار سياسي مدني. وبلغت الحملة ذروتها عندما ألصقوا بالقوى المدنية تهمة أنها «الذراع السياسي للدعم السريع»، في محاولة لتجريمها أخلاقيًا وشعبيًا، وتجريدها من الشرعية الثورية. وعندما أصر تحالف «صمود» على التمسك بخيار الحراك المدني السلمي، ورفض الانحياز لأي من طرفي الحرب، تحولت الماكينة الإعلامية الإسلاموية بكل ثقلها ضده، ساعية لتقويض صلته بالشارع الثوري، وضرب رمزيته الأخلاقية والسياسية، في محاولة مستميتة لعزل التيار المدني الحقيقي عن الجماهير، وخلق فراغ تتسلل منه قوى الثورة المضادة لاستعادة الهيمنة.

لماذا صدقهم البعض؟

إن تصديق قطاع من السودانيين لأكاذيب الإسلاميين لا يمكن عزله عن السياق التاريخي والاجتماعي والنفسي الذي تراكم عبر عقود من الحكم السلطوي، والتضليل الإعلامي، والانقسام المجتمعي، والتجارب السياسية المعقدة التي مر بها السودان. ويمكن تحليل هذا الانجذاب للرواية الإسلاموية من خلال عدة أسباب مترابطة:

الإرث الطويل لغسل الأدمغة وهيمنة الإعلام: خلال ثلاثة عقود من حكم الإنقاذ، سيطر الإسلاميون على مفاصل الدولة وأجهزتها الإعلامية، ووظفوها لترسيخ خطاب أحادي يصورهم كحماة الدين والوطن، ويُجرّم كل من يعارضهم بوصفه علمانيًا أو خائنًا أو عميلًا للخارج. هذه العقود زرعت في وعي بعض قطاعات الشعب مفاهيم مشوشة حول الوطنية والدين والسياسة، وجعلت الكثيرين عرضة لتصديق الخطاب الشعبوي الذي يتلاعب بالمقدسات.

الاستثمار في العاطفة الدينية: أتقن الإسلاميون استخدام الدين كسلاح سياسي، فحوّلوا المعارك السياسية إلى «معارك بين الإيمان والكفر»، وصوروا خصومهم المدنيين كأعداء للدين، متناسين عمدًا أن الصراع معهم هو صراع لأجل العدالة الاجتماعية. هذا التوظيف العاطفي جعل شريحة من السودانيين، خصوصًا في الريف والمجتمعات المحافظة، تميل إلى تصديق سرديات الإسلاميين دون تمحيص.

التضليل الممنهج عبر الوسائط الجديدة: استغل الإسلاميون وسائل التواصل الاجتماعي بحرفية، إذ أنشأوا مئات الصفحات والمجموعات التي تنشر الشائعات وتشوّه الحقائق بصورة يومية. خاطبوا فيها المشاعر والعواطف، وصياغة الأخبار بأسلوب درامي جذاب، مما جعل الأخبار الملفقة تنتشر أسرع من التصحيحات الرسمية أو التوضيحات الثورية.

ضعف الوعي السياسي في بعض المناطق: لم تتح لكثير من السودانيين فرص كافية للتعليم السياسي أو الإعلامي، مما جعلهم ضحية سهلة للدعاية الإسلاموية، لا سيما في المناطق الطرفية والمهمشة، التي تعاني من ضعف الخدمات وانتشار الأمية السياسية. ولأن هذه المجتمعات تميل إلى الانغلاق أحيانًا، كان يسهل تسويق الخطابات المؤامراتية فيها.

سياسة التخويف والشيطنة: نجح الإسلاميون في تخويف الناس من التغيير، عبر خطاب يُحذر من مصير الدول المجاورة (مثل ليبيا وسوريا واليمن)، ويزعم أن القوى المدنية ستقود السودان إلى الفوضى والتقسيم. هذا الخطاب، المقترن بالهجوم على الدعم السريع و»شيطنة» أي تيار لا يعاديه صراحة، ساعد في تشويش وعي الناس وإرباك إدراكهم للواقع المعقد.

الاستفادة من أخطاء الفترة الانتقالية: وقعت القوى المدنية، في مراحل مختلفة، في أخطاء تنظيمية، منها ضعف الخطاب الموحد، والانقسامات، وعدم القدرة على تقديم بدائل واضحة وعملية في نظر المواطن البسيط، وهو شيء متوقع في جميع الديموقراطيات الناشئة. هذه الثغرات استغلها الإسلاميون لإقناع العامة بأن هذه القوى ليست سوى واجهات نخب لا تمثل الشعب، بل وتتآمر عليه. اقترن ذلك مع حالة الإحباط العامة التي تسببت فيها الأزمة الاقتصادية، وتدهور الأمن، وتعثر الحكومات الانتقالية في تحقيق تطلعات الثورة، أصبح المواطن السوداني البسيط يبحث عن «منقذ» أو «رواية بديلة» تفسر له ما يحدث. هنا وجد الخطاب الإسلاموي، رغم تهافته، بيئة خصبة للانتشار عبر القنوات الاجتماعية والدينية وشبكات التأثير المحلية، خصوصًا مع غياب إعلام ثوري فعال.

ختامًا: الكذب كعقيدة سياسية

إن التجربة الإسلاموية في السودان تقدم نموذجًا لكيف يمكن للكذب أن يتحول إلى «عقيدة سياسية» متكاملة، تُبنى حولها شبكات إعلامية، وتحالفات سلطوية، وكيانات مسلحة. لقد كانت أدواتهم في ذلك الدين، العاطفة، الإعلام، والسلاح.

وما لم يتم تفكيك هذه البنية الدعائية وكشف زيفها بصورة شاملة، فإن خطر استدراج البسطاء عبر الأكاذيب سيظل قائمًا، وستظل البلاد عرضة لدوامة الاستغلال والخداع.

حديث مناوي.. وأشباح تمزيق الوطن!

وائل محجوب

ملخص

يتناول المقال تصريح حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي الذي كشف فيه عن عرض تلقاه من مسؤول في دولة كبرى لتقسيم السودان إلى ثلاث دول، ما يعكس وجود مخططات خارجية خطيرة يجب الوقوف عندها، خاصة في ظل الصمت الدولي حيال مآسي الحرب.

يشير الكاتب إلى أن الحرب الحالية أسهمت فعليًا في تقسيم البلاد اجتماعيًا ومناطقيًا، عبر تصاعد خطابات الكراهية والاستقطاب القبلي، وسط صمت وتواطؤ من قوى داخلية وخارجية، مما يزيد تعقيد فرص التعايش مستقبلاً.

وينوه إلى فظائع الحرب طالت النسيج الاجتماعي السوداني، من انتهاكات وقتل ونهب واسع، وسط غياب لأي التزام بالقوانين الدولية، مع مسؤولية مشتركة لجميع أطراف النزاع في الجرائم المرتكبة.

دعا الكاتب إلى تحرك عاجل من القوى المدنية وكل مكونات الشعب السوداني لمواجهة هذا الانهيار، محذرًا من ضياع الوطن بشكل نهائي إن استمر الصمت أمام تجار الحروب وعديمي المسؤولية.

* التصريح الذي أدلى به مني أركو مناوي لقناة الحدث يوم السبت 2 أغسطس وأذاعته في نشراتها المختلفة، الذي قال فيه إن مسؤولًا في دولة عظمى اتصل به في بدايات الحرب وعرض عليه تقسيم السودان لثلاث دول، واحدة تمثل إقليم الشرق والوسط والشمال ويحكمها البرهان والجيش، وأخرى لدارفور «غرب السودان» يحكمها حميدتي، وثالثة لجنوب السودان يحكمها عبد العزيز الحلو يجب ألا يمر مرور الكرام.

* هذه المعلومة بالغة الخطورة التي صمت عنها مناوي مذ قيلت له حتى الآن، وهو صمت مكلف، تكشف عن نوايا خارجية لتقسيم البلاد، وهي إن صحت فقد تقدم تفسيرًا لهذا الصمت الإقليمي والدولي عن هذه الحرب الطاحنة التي تدور في البلاد، دون أي تحرك يناسب مقدار خرابها وأضرارها، وحجم ضحاياها من المدنيين، وصار بسبب هذا الصمت والتجاهل للشعب السوداني بقتلاه وضحايا الحرب من لاجئين ونازحين، في عداد المفقودين على كافة المستويات لدى المنظمات الإقليمية والدولية.

* لقد أدت الحرب فعليًا لتقسيم البلاد، إذ سادت فيها خطابات الكراهية والعنصرية، وقادت الانتهاكات وجرائم الحرب، التي انزلقت فيها أطرافها لقسم وجدان أهلها وتقسيم مناطق البلاد المختلفة لحواضن اجتماعية لقوى القتال المختلفة، انسياقًا وراء حملات الاستقطاب المحمومة التي أدت إليها حملات التعبئة، وتلك الغرف الإلكترونية المنحازة لأطراف القتال طوال اليوم وعلى مدى سنتين ونصف، وما سبقها من تمهيد للحرب، بعثًا للحمية القبلية ونثرًا لخطابات الكراهية والعنصرية، وبشكل منتظم ومرتب له. وقد أعانها انحيازًا قبليًا حوّل الصراع لصراع أهلي وقبلي وقد حذرنا مرارًا من ذلك، فهي حالة تصعب من إمكانات الحل والتعايش السلمي بين مجموعات السودان الأهلية المختلفة.

* لقد بعثرت هذه الحرب كامل النسيج الاجتماعي الذي ربط أهل السودان لعقود بسبب طبيعتها المتوحشة، وبسبب الجهل الذي يسم أطرافها وغياب الحكمة، فقد شهدت أسوأ أنماط الانتهاكات بحق المواطنين العزل، استيلاء على منازلهم ونهبًا لممتلكاتهم، وتصفية لأبنائهم، فيما انعدمت كل تلك القيم والقوانين التي تحكم الحروب، مثل قوانين الحرب واتفاقيات جنيف الأربعة وكل حقوق الإنسان، وشهدنا كل الأطراف تصفي أسرى الحرب بلا رادع.

● ليس هناك طرف بريئ في هذه الحرب من تلك الممارسات، علاوة على نهب الممتلكات العامة وتدميرها، وحملات الشيطنة للآخرين سواء بالممارسات الرسمية من خلال حملات الوجوه الغريبة والحرمان من خدمات الدولة، أو بتسمية القبائل الشمالية ونعتها بأسوأ الصفات وتوعدها بنقل الحرب لديارها كرد فعل لتلك الممارسات، كما شهدنا موجات من الحشود القبلية على جانبي الحرب، حشدًا للقبائل لتواجه جوارها بالحرب والقتال، مما قاد لتحويلها لحرب أهلية واسعة النطاق.

* هذه القوى المتصارعة على السلطة تفتقر للمسؤولية الوطنية، ويجب أن يلملم أهل السودان قواهم، بكل مكوناتهم وتعلو أصواتهم في كل المنابر، ويتحركوا في كل اتجاه ليتصدوا لخرابها، وليحاصروا هذا الخراب الذي ستفضي إليه ممارساتهم غير المسؤولة بحق الوطن وجرائمهم التي فاقت كل ما هو متوقع بحق الآخر، وهذه مهمة لا تقبل التأجيل، إما ان تدرك القوى المدنية المختلفة دورها وتتحرك بناء على المخاطر الماثلة، أو سنفقد بلادنا مرة وللأبد بسبب أمراء وتجار الحروب هؤلاء.

السكري في درب غسيل الكُلى

طاهر المعتصم

ملخص

لجأ أكثر من مليون ونصف سوداني إلى مصر، حيث لاقوا حسن الضيافة، و من بينهم آلاف مرضى الكلى، الذين يعانون من صعوبة الحصول على جلسات الغسيل بسبب ارتفاع التكاليف، وشح الخدمات، كما تجلى في احتجاجات بورتسودان.

يذكر الكاتب أن مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية أطلق مبادرة لتوفير خدمات غسيل الكلى للسودانيين بمصر، بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية والسفارة السودانية، وتحت إشراف منظمة الصحة العالمية، بميزانية تتجاوز 3.5 مليون دولار.

ويشير إلى أنه في الثاني من أغسطس، استضافت القاهرة ورشة عمل نظمها اتحاد السكري السوداني بالتعاون مع جهات دولية وإقليمية، لوضع خطة لتوفير الأنسولين لنحو 50 ألف مريض سكري سوداني في مصر، وتدريب 200 من الكوادر الطبية.

ويخلص إلى أن التوصية الأساسية كانت بتوسيع المبادرة وتفعيل توصيات الورشة على الأرض، ويدعو الكاتب مركز الملك سلمان لتبنّي مشروع السكري كما تبنّى دعم مرضى الكلى، دعمًا للسودانيين في مصر والسودان.

في ظل دخول الحرب عامها الثالث، دون أن تلوح نهاية لها في الأفق، هرع عدد كبير من السودانيين إلى الجارة الشقيقة مصر، التي أحسنت وفادتهم واقتسمت معهم لقمة العيش.

من بين أكثر من مليون ونصف سوداني وسوداني، هناك الآلاف من مرضى الكلى، وقد شهدنا وقفة احتجاجية في بورتسودان من بعضهم بسبب انقطاع الكهرباء وتوقف الغسيل.

مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية، أطلق مبادرة إنسانية بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية والملحقية الطبية بالسفارة السودانية في القاهرة، وتحت إشراف منظمة الصحة العالمية، لتوفير العلاج والغسيل لمرضى الكلى من السودانيين بمصر، حجم الدعم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف دولار، وتجري الاستعدادات لتنزيل المبادرة أرض الواقع، ليستفيد منها الآلاف الذين يدفعون ما يعادل 60 دولارًا في المرة الواحدة للغسيل، ويحتاجون إلى غسلتين أو أكثر في الأسبوع.

يوم السبت الثاني من أغسطس بالقاهرة، شاركت في ورشة أقامها اتحاد السكري السوداني، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للسكري لإقليم المتوسط وشمال أفريقيا، الذي يقوده السفير البروفيسور محمد علي التوم، أحد العلماء السودانيين في مجال طب السكري والغدد الصماء، بالشراكة مع جمعية السكري الخيرية السعودية، وجمعية السكري صعيد مصر، وبحضور ممثلي منظمة الصحة العالمية الإقليمين والدوليين.

ناقشت الورشة سبل التعاون الإقليمي بين المنظمات في الدول الثلاث، وبلورة خطة عمل قصيرة المدى، ووضع إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى، لتوفير الأنسولين في المرحلة الأولى لقرابة 50 ألف من مصابي السكري السودانيين بمصر، وتدريب حوالي 200 من الكوادر الطبية، وعمل شراكة مع مراكز طبية ومستشفيات مصرية، ورد ذلك في إعلان القاهرة للاستجابة الإنسانية الذي صدر في نهاية الورشة.

كما قام الاتحاد الدولي للسكري لأقليم المتوسط وشمال أفريقيا على هامش الورشة بتنصيب المطرب السوداني طه سليمان، كسفير للنوايا الحسنة لمرضى السكري، في تأكيد لدور الثقافة والفنون في التوعية والمناصرة.

آخر قولي إن بروفيسور محمد علي التوم رئيس الاتحاد الدولي للسكري لأقليم المتوسط وشمال أفريقيا، رجل حباه الله بالقدرة على أن يكون شعلة نشاط إنساني، وهو أول من أطلق مفهوم (دبلوماسية الصحة)، قبل سنوات حتى أضحت من ضمن برامج منظمة الصحة العالمية.

المطلوب تطوير المبادرة وتنفيذ مصفوفة توصيات ورشة القاهرة، لتصبح واقعًا يمشي بين مصابي السكري من السودانيين في مصر وفي السودان، وليت مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية، كما ظل دائمًا يلتقط المبادرات الإنسانية، أن يجعل مبادرة القاهرة للاستجابة الإنسانية لمرضى السكري السودانيين، ضمن برامجه.

من العدس إلى الذهب: جنرالات في ثكنات الاقتصاد!

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول المقتل إعلان الجيش السوداني تعليق أنشطة بعض شركاته المدنية، كالتعدين والطباعة، معتبرا أن الخطوة محاولة لامتصاص الضغوط أكثر من كونها إصلاحًا حقيقيًا.

يشير إلى أن القرار لم يشمل تصفية أو نقل ملكية، بل أبقى الموظفين في مواقعهم، ما جعله أقرب إلى استعراض إعلامي بلا أثر جوهري على إمبراطورية الجيش الاقتصادية.

يوضح أن الجيش يدير قرابة 300 شركة تُدر مليارات الدولارات سنويًا، وينافس القطاع الخاص في مجالات لا علاقة لها بالدفاع، مثل طحن الدقيق وتجارة الذهب وتصدير اللحوم. بفضل الإعفاءات والامتيازات، باتت المؤسسات العسكرية تسيطر على السوق وتُضعف الاقتصاد المدني وتشوّه بيئة المنافسة.

يخلص إلى أن الإصلاح الحقيقي يبدأ بإعادة الجيش إلى حدوده، لا إلى أسواق الذهب والعدس، ويجب حصر دوره في الصناعات الدفاعية والمهام الوطنية كالإغاثة والطوارئ، وليس مزاحمة القطاع الخاص.

في خطوة بدت أقرب إلى حملة علاقات عامة منها إلى إصلاح اقتصادي حقيقي، أعلن الجيش السوداني تعليق أنشطة عدد من شركاته العاملة في قطاعات مثل التعدين والإنشاءات والطباعة. القرار شمل كيانات تابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية والمخابرات والشرطة، وهو ما فُسر على نطاق واسع كاستجابة لضغوط داخلية ودولية متزايدة تطالب المؤسسة العسكرية بالخروج من السوق. الجيش السوداني، وبحسب تقارير رسمية، يدير عبر منظومة الصناعات الدفاعية نحو 300 شركة، تُدر أكثر من ملياري دولار سنويًا. ومع أن جزءًا كبيرًا منها يعمل في مجالات مدنية بحتة مثل التعدين والطباعة والاستيراد والإنشاءات، إلا أن قرار تعليق النشاط الأخير لا يعني بالضرورة التخلي عن هذه الإمبراطورية الاقتصادية، بقدر ما هو إعادة تموضع أو محاولة امتصاص للضغوط الدولية والمحلية. فالخبراء يرون أن القرار يفتقر إلى الجدية طالما لم يتبعه تصفية حقيقية أو طرح للأسهم في البورصة، وتحويل الشركات إلى مساهمة عامة خاضعة لوزارة المالية. ما حدث حتى الآن لا يعدو كونه تعليقًا مؤقتًا، يُبقي الموظفين في مواقعهم، ويواصل دفع المرتبات، وكأن شيئًا لم يكن.. لكن، وكما هو الحال دائمًا في المشهد السوداني، فإن الشيطان يكمن في التفاصيل، أو بالأحرى في غيابها. إذ لا تزال الوحدات الهندسية للجيش تمارس نشاطها في مشروعات البنية التحتية، ولا يزال الحديث عن تحويل تبعية هذه الشركات لوزارة المالية أقرب إلى حلم يقظة منه إلى خطة إصلاح واضحة. فما الذي يدفع جيشًا يفترض أن مهمته حماية الحدود وحراسة الدستور الى ممارسة نشاط اقتصادي معيب ومضر بالاقتصاد الوطني، حيث يستثمرون في العدس والزيت والعمل في مجالات مدنية حيوية مثل طحن الدقيق والتنقيب عن الذهب وتصنيع الأحذية والأدوات الكهربائية والمنزلية، وتصدير اللحوم والصمغ العربي والسمسم وإنشاء وإدارة المستشفيات الخاصة، وهلمجرا من استثمارات يزاحمون فيها القطاع الخاص، بل ويضربونه بما ينالونه من امتيازات وإعفاءات، ما يحول السوق إلى ساحة منافسة غير عادلة. والنتيجة تدمير ممنهج للقطاع المدني، وتحويل الاقتصاد إلى مزرعة خفية لا يعرف أحد حجم إنتاجها الحقيقي ولا كيف تُدار. الإجابة ببساطة أن الجنرالات وجدوا في الاقتصاد المدني منجم ذهب لا يحتاج إلى ذخيرة، بل إلى إعفاءات وامتيازات.

السودان الآن لا يملك فقط (اقتصاد ظل)، بل (جمهورية ظل اقتصادية) تديرها المؤسسات العسكرية. رئيس الوزراء المستقيل عبدالله حمدوك سبق أن كشف أن الحكومة المدنية لم تكن تسيطر سوى على 18% فقط من إيرادات الدولة، بينما ظلت النسبة الأكبر – 82% – خارج نطاق وزارة المالية، وتحت قبضة الجنرالات. هذا التغلغل العسكري في الاقتصاد لا يضر فقط بالقطاع الخاص، بل يشوّه مفهوم المنافسة ويقوض إمكانات التنمية. كيف يمكن لرجل أعمال شريف أن ينافس شركة يملكها الجيش ويديرها ضابط، معفية من الضرائب، وتتمتع بامتيازات الدولة، وربما حتى بالحراسة المجانية، أما قرار تعليق أنشطة بعض الشركات، فبدا كمن يسحب عربة غاطسة في الطين، لكنه يترك العجلات (تلف على الفاضي) تدور في المكان نفسه. دون نقل فعلي لملكية هذه الشركات للسلطة المدنية، ووضعها تحت رقابة مالية ومحاسبية صارمة، فإن كل هذه التصريحات تبقى أقرب إلى مسرحية هزلية، أبطالها جنرالات يحسنون لعب أدوار (رأس المال الوطني). لقد آن الأوان لأن يعود الجيش إلى ثكناته وإلى حدوده، لا إلى أسواق الخضار وأسهم الذهب. فالدولة لا تبنى بالبزنس العسكري، بل بمؤسسات مدنية شفافة ومساءلة حقيقية.. صحيح أن كل جيوش العالم لديها علاقة بالاستثمار، لكن استثمارهم متعلق بميزتهم التفضيلية مثل الاستثمار في الصناعات الدفاعية، فمثل هذا الاستثمار إذا ما انخرط فيه الجيش يكون استثمارًا مهمًا ومشروعًا بل ومطلوبًا، أما أن يدخل في أية استثمارات أخرى خلاف ذلك، فهذا يعني مضايقتها ومزاحمتها ومنافستها للقطاع الخاص والعمل على إزاحته.. الحاجة ضرورية جدًا اليوم قبل الغد لعملية الإصلاح، حتى يعود الجيش والقوى الأمنية الأخرى سيرتها الأولى قبل الأدلجة والتمكين، قومية ومهنية وبعقيدة وطنية، وتتمتع بمستوى عالٍ من الانضباط والتنظيم والتفوق الاستراتيجي، ولها عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية، ونظام انضباط عسكري صارم، وتقوم ببعض المهام المدنية المتمثلة في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة، كما يجب أن تعود إلى سابق عهدها مؤسسات قومية ووطنية، ويعود الجيش إلى ما اشتهر به عبر الأزمان من بسالة ومهابة شهدت بها الكثير من الجولات والصولات والبطولات، والمشاركات في العديد من الجبهات الخارجية، مثل حرب المكسيك وشرق أفريقيا ومعركة العلمين ومعارك شمال أفريقيا، حتى قيل عنه يومها (إن أفريقيا أصبحت مدينة بحصولها على حريتها للجيش السوداني)..

الفاشر.. موت بطيء

ملخص

تعيش مدينة الفاشر أوضاعًا إنسانية كارثية جراء حصار خانق ومعارك متواصلة، أدت إلى انعدام الغذاء والدواء وتفشي المجاعة، وتبرز مأساة الطفلة «غفران» كرمز للمعاناة، بعد أن فقدت أمها وأسرتها تحت القصف، وباتت تواجه الموت البطيء بمفردها في مدينة تحولت إلى مقبرة مفتوحة.

في ظل هذه الظروف، يضطر آلاف المواطنين للبقاء في المدينة تحت القصف والجوع، أو المجازفة بالخروج منها وسط تضارب في التصريحات الرسمية. بينما دعت قيادات من «تأسيس» والسُلطة الانتقالية المدنيين إلى مغادرة المدينة حفاظًا على أرواحهم، أصر الوالي الموالي للجيش على بقائهم.

تعاني المدينة من انعدام الأمن الغذائي بنسبة تتجاوز 70%، حسب تقارير أممية، وسط غياب المنظمات الإنسانية بسبب انعدام الضمانات الأمنية. وأشارت المفوضية السامية إلى حصار مستمر منذ مايو 2024 طال مئات الآلاف.

تضاعفت معاناة النازحين، حيث بلغ عددهم أكثر من مليوني شخص، يعيشون في ظروف مأساوية في مخيمات مكتظة تفتقر للغذاء والرعاية الصحية، وقد وثقت منظمات محلية ودولية لجوء السكان في دارفور إلى أكل أوراق الشجر وأعلاف الحيوانات.

تعيش مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور غربي السودان أسوأ كارثة إنسانية، وتقف على شفير هاوية المجاعة، بسبب نقص الغذاء وتفشي الجوع والأمراض وانعدام الأدوية.

وحسب تنسيقية لجان مقاومة الفاشر (نشطاء) فإن «مواطني الفاشر يطحنهم الجوع. لا يوجد ما يأكلونه، ولجأ الناس إلى أكل (الأمباز) وكل هذا بسبب الحصار. يجب التدخل لإنقاذ المواطنين».

مأساة الطفلة غفران

تقول تنسيقية مقاومة الفاشر، إن «الطفلة غفران يونس ولدت في مدينة لا ينتهي فيها الألم؛ ولا تتوقف المأساة. فُرض عليها الجوع كعقوبة إضافية، لأولئك الذين لم يقتلوا برصاص الحرب. حرائق مشتعلة، ركام بيوت مهدّمة، نيران وقذائف، شهداء وجرحى، أشلاء وصراخ، معاناة لا تهدأ، تهجير قسري، وتجويع ممنهج».

وذكرت التنسيقية أن «الطفلة غفران ترعرعت في حضن والدتها، تلك التي لا تتذكر متى كانت آخر مرة مشطّت فيها شعر ابنتها المُجعّد كسنابل القمح. أم لا يعنيها طول النهار أو قِصره، لا تعرف توقيت هذا العالم، ولا عاشت أمومتها كما يجب».

نصف عمرها أمضته في النزوح، الركض، الهروب، تركلها أقدام الأوباش في الطرقات، وتدهسها عجلات العربات العسكرية. تستيقظ كل صباح على صراخ غفران، باحثة عن حليب من صدر أم جفّها الجوع. ولسوء حظ الطفلة، فقدت كل من كان لها سندًا: أمها، جدتها، وخالتها – سقطت عليهم قذيفة، أصابتها شظايا في قدمها، وظلت تبكي بين الوجوه الراحلة، وتركوها تواجه الموت وحدها وببطء».

عالقون في المدينة

تقول عائشة الزين – تقيم في مدينة ربك- لـ«أفق جديد»: «أسرتي ظلت عالقة داخل مدينة الفاشر، وتضطر إلى السير مسافات طويلة للحصول على الماء، وعجزت عن شراء الذرة من أجل طبخ الطعام».

وأضافت بالقول: «كل شيء معدوم والمنطقة أصبحت ثكنة عسكرية ومدينة أشباح، في ظل استمرار المعارك الحربية والقصف العشوائي».

وتابعت: «عناصر الدعم السريع تمارس الإعدامات العشوائية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، ونهب الأسواق، وحرق الممتلكات العامة والخاصة».

انقطاع الطعام والدواء

وتتسارع وتيرة المعارك في مدينة الفاشر عاصمة

ولاية شمال دارفور، وسط هجمات متكررة لقوات الدعم السريع في عدد من المحاور بالمدينة .

وتشهد مدينة الفاشر منذ ما يقارب العامين معارك وهجمات متواصلة تشنها قوات «الدعم السريع» بجانب القصف المدفعي والهجمات بالطائرات المسيرة.

بالنسبة إلى الناشط الإنساني فيصل آدم، فإن النساء والأطفال داخل مدينة الفاشر ومحيطها يعانون سوء التغذية بعد انقطاع الطعام والدواء.

وأوضح آدم في حديثه لـ«أفق جديد»، أن المستشفيات ومراكز الإيواء تشهد كارثة إنسانية بسبب الاكتظاظ ونقص الخدمات الضرورية».

وأضاف: «الأطفال يموتون بسبب سوء التغذية وتوقف التكايا التي تطعم الأسر. الوضع يمضي من سيء إلى أسوأ والموت يطرق الأبواب بعنف».

انعدام الأمن الغذائي

أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 70% من سكان المدينة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في وقت تغيب فيه معظم المنظمات الإنسانية عن المشهد بفعل غياب الضمانات الأمنية.

وفي 20 أبريل الماضي ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أن الحصار المستمر منذ مايو 2024 ضرب حياة مئات الآلاف، ووجهت الدعوة لقوات الدعم السريع للإسراع برفع الحصا فورًا.

وأشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إلى أن هناك أدلة واسعة على ارتكاب جرائم حرب منظمة ضد الإنسانية في دارفور، وخصوصًا في الفاشر، ودعا إلى جمع البيانات حول هذه الانتهاكات.

دعوات المغادرة

في بيان أصدره عضو المجلس الرئاسي ورئيس تجمع قوى تحرير السودان الطاهر أبوبكر حجر، دعا سكان الفاشر إلى مغادرة المدينة فورًا.

وأشار الطاهر حجر إلى أن الوضع الإنساني والأمني بلغ مرحلة خطيرة، وأن بقاء المدنيين داخل الفاشر أصبح مخاطرة حقيقية على حياتهم وسلامتهم.

وأضاف حجر: «لن نسمح باستخدام المدنيين دروعًا بشرية في حرب تخوضها قوى الإسلاميين، وبعض الحركات المسلحة التي قبضت الثمن على حساب أرواح الأبرياء».

وشدّد البيان على أن «قوات الدعم السريع» لا تفرض أي قيود على حركة المواطنين، بل تعمل على تسهيل مغادرتهم وتأمين المساعدات لهم بالتعاون مع منظمات إنسانية دولية ومحلية.

من جهته، صرح الهادي إدريس عضو المجلس الرئاسي وحاكم إقليم دارفور المعين من حكومة «تأسيس»، في تسجيل مصور، بأن مدينة الفاشر أصبحت منطقة عمليات عسكرية، ويصعب على المنظمات الدخول إليها لأنها غير آمنة.

ووجه إدريس نداء للمواطنين بالخروج من الفاشر إلى منطقة قرني على البوابة الشمالية الغربية، وأشار إلى أن «قوات تأسيس» الموجودة في المنطقة مستعدة لتأمينهم وحمايتهم.

وأوضح أن القوات ستقوم بنقلهم إلى «كورما» أو أي منطقة أخرى يريدون التوجه إليها، مضيفًا أن هناك قوة مرابطة بين كورما وقرني للتعامل مع اللصوص وقطاع الطرق.

وتبعد منطقة «قرني» 30 كيلومترًا شمال غرب الفاشر، بينما تبعد مدينة كورما نحو 330 كيلومترًا عن الفاشر، وتسيطر على المنطقة قوات حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس، حيث ظلت تستقبل النازحين في كورما.

وأكد استعداد قوات «تأسيس» لتقديم الخدمات الضرورية في كورما، خاصة الدواء والغذاء، وناشد الأمم المتحدة الإسراع في تقديم المساعدات للنازحين.

وكانت «منظمة مناصرة ضحايا دارفور» قد أعلنت في يونيو الماضي أن 890 أسرة على الأقل غادرت مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور إلى معسكر أبو شوك، مشيرة إلى أنهم يعيشون في ظروف إنسانية كارثية مع ظهور سوء التغذية بين النازحين.

وأكد البيان أن أكثر من مليوني مدني نزحوا من مدينة الفاشر ومعسكراتها بمحلية طويلة بولاية شمال دارفور، يعانون من العطش والجوع وانعدام الرعاية الصحية والعلاجية.

دعوات لعدم المغادرة

كرر والي شمال دارفور التابع للجيش السوداني الحافظ بخيت محمد، دعواته لسكان الفاشر بعدم مغادرة المدينة، متعهدًا بتوفير بعض المساعدات المحلية من خلال «التكايا»، رغم الأزمة المعيشية الخانقة وتزايد مؤشرات المجاعة، وهو ما اعتبره ناشطون محاولة لإبقاء المدنيين داخل دائرة النار واستخدامهم كورقة ضغط سياسي وعسكري.

وذكر أن المناطق التي ينقل إليها النازحون والخاضعة لسيطرة قوات الهادي إدريس وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور «مناطق غير آمنة».

ونتيجة للمعارك وإغلاق الأسواق انعدمت معظم السلع الغذائية في الفاشر بما في ذلك الدخن والذرة الرفيعة، فيما بات «الأمباز» - بقايا الفول السوداني والسمسم بعد استخراج الزيت منه على وشك النفاد - بعد أن اعتمده معظم سكان المدينة غذاء رئيسيًا بسبب نقص التموين.

انتهاكات موثقة

مع استمرار التدهور الأمني والإنساني داخل الفاشر تتعالى الأصوات الحقوقية والدولية للمطالبة بفتح تحقيقات مستقلة في الانتهاكات الموثقة، وضمان حرية التنقل للمدنيين، وحماية العائلات التي تقرر الخروج من المدينة بعيدًا عن قيود الجيش السوداني.

وفاقمت الحرب من حدة الأزمة الإنسانية في إقليم دارفور، خاصة في مخيمات النازحين، إثر تسبب الاشتباكات الناجمة عنها في تعطيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الإقليم.

وخلفت الحرب الدائرة في السودان منذ منتصف أبريل/نيسان 2023 أكبر أزمة إنسانية على المستوى الدولي، إذ اضطر الناس إلى تناول أعلاف الحيوانات وأوراق الأشجار في دارفور، لعدم توفر الغذاء في مخيمات النزوح البالغة عددها 51 في ولايات دارفور الخمس.

وأُنشئت مخيمات اللجوء في دارفور عندما نزح السكان من القرى إلى المدن الكبيرة بحثًا عن الأمان بعد اندلاع الحرب في الإقليم 2003 بين القوات الحكومية وفصائل مسلحة متمردة.

ويشهد إقليم دارفور منذ 2003 نزاعًا مسلحًا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة نحو 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريبًا أسوأ أزمة جوع في العالم».

النظام المصرفي السوداني.. الاختلالات، ورؤية شاملة للإصلاح والهيكلة

عمر سيد أحمد

ملخص

يؤكد المقال أن النظام المصرفي السوداني تعرّض لدمار واسع نتيجة الحرب، شمل تدمير البنى التحتية، فقدان البيانات والمستندات، وخروج بنوك أجنبية.

ويشير إلى أن الدمار في الجهاز المصرفي ترافق مع أزمة سيولة حادة، وانهيار الثقة، وشلل كامل في أدوات السياسة النقدية، مما حوّل السوق الموازي إلى مركز للسيولة والنقد الأجنبي، وفاقم تدهور سعر الصرف.

ويوضح أن الجهاز المصرفي يعاني من هشاشة هيكلية، تشمل ضعف كفاية رأس المال، وغياب الالتزام بمعايير «بازل»، وهيمنة تمويلات غير منتجة لصالح أدوات الدين الحكومي،كما ساهم التمكين السياسي في تحويل البنوك إلى أدوات لخدمة مصالح النخب، مما زاد التعثر وسوء استخدام التمويل.

يدعو المقال إلى إصلاح جذري يبدأ باستقلالية بنك السودان، وإلغاء قانون 2002، ودمج القوانين المتفرقة في تشريع موحد و إعادة هيكلة البنوك، وتحقيق الشفافية، وتوسيع الخدمات الرقمية، واستحداث مصارف تنموية متخصصة.

مقدمة

يلعب النظام المصرفي دورًا محوريًا في أي اقتصاد، باعتباره الآلية المركزية لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، إضافة إلى دوره في صياغة السياسة النقدية وتنظيم دورة رأس المال. وفي السودان، كان هذا الدور عرضة لتآكل ممنهج على مدى العقود الماضية، نتيجة السياسات التمكينية والتجريبية التي بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتفاقمت مع سياسات أسلمة النظام المالي، ثم ازدادت سوءًا بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، لتبلغ ذروتها مع اندلاع الحرب في أبريل 2023 التي تسببت في تدمير البنية التحتية للنظام المصرفي، ودفعت الاقتصاد السوداني إلى حالة من الانكماش الحاد وانعدام الثقة وانفلات السيولة.

يسعى هذا المقال إلى تقديم تحليل شامل لراهن النظام المصرفي في السودان، عبر استعراض دقيق للاختلالات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، ومن ثم طرح رؤية إصلاحية متكاملة تستند إلى معايير الشفافية، الكفاءة، والاستقلالية، وتستفيد من التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال.

أولًا: واقع النظام المصرفي بعد الحرب – انهيار غير مسبوق

تدمير البنية التحتية وفقدان موجودات

تعرّضت البنوك التجارية لبنية دمار واسع نتيجة الحرب، وشملت الأضرار:

نهب وتدمير عشرات الفروع، خاصة في العاصمة والولايات المتأثرة.

فقدان أرشيفات ومستندات، بما فيها بيانات العملاء والضمانات العقارية.

تعطل شبه كامل للأنظمة الإلكترونية، بما فيها المقاصة ونظام الدفع.

خروج أكثر من 6 بنوك أجنبية من السودان.

. فقدان الثقة والسيولة

أدت هذه الكارثة إلى:

سحب جماعي للودائع عند أول فرصة، مما زاد من الضغط على السيولة.

توقف أو تجميد معظم عمليات السحب والتحويل.

عجز البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، وتعثر العملاء في سداد القروض.

ازدياد نشاط السوق الموازي وتحويله إلى المركز الحقيقي للسيولة والنقد الأجنبي.

تعطّل السياسات النقدية: شلل أدوات التحكم النقدي وانحراف وظيفي للبنك المركزي

من أبرز ملامح اختلال الجهاز المصرفي في السودان هو تعطّل كامل في وظيفة السياسة النقدية، التي تُعد جوهر دور البنك المركزي في ضبط السيولة، ومحاربة التضخم، واستقرار سعر الصرف. إلا أن هذا الدور قد شُلّ تمامًا بفعل السياسات التي انتهجها النظام السابق، واستمرت لاحقًا دون مراجعة جذرية.

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، تجاهل بنك السودان المركزي أدوات السياسة النقدية التقليدية المعروفة عالميًا، مثل:

سعر الفائدة.

الاحتياطي الإلزامي.

سعر الخصم.

وبدلاً من هذه الأدوات، تم التركيز المفرط على أدوات التمويل الإسلامي – تحديدًا «عمليات السوق المفتوحة الإسلامية»، عبر التوسع في إصدار شهادات شهامة وصكوك مماثلة (صرح، وأرحموا، وسندات مقاولات). وقد تحوّلت هذه الشهادات إلى أداة رئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة، وليس لضبط السيولة أو التحكم في الكتلة النقدية كما هو متعارف عليه. وفاقمت هذه السياسة في زيادة الدين العام الداخلي، وامتصاص السيولة من البنوك التجارية دون مردود اقتصادي مباشر، وإضعاف قدرتها على تمويل القطاعات الإنتاجية. كما أدي تحميل البنوك مخاطر سيولة مرتفعة بسبب عدم قابلية شهادات شهامة للتسييل الفوري. والأخطر من ذلك أن فرض بنك السودان على البنوك التجارية الاحتفاظ بما لا يقل عن 30% من أصولها المتداولة في شكل شهادات شهامة وعند الاستحقاق يتم تمديد أجلها، مما يحوّل هذه الشهادات إلى أدوات حجز للموارد، لا أدوات سيولة.

أما على مستوى سوق ما بين البنوك، فقد أنشأ البنك المركزي ما يُعرف بـ»صندوق إدارة السيولة بين المصارف»، غير أن أداء هذا الصندوق بقي ضعيفًا جدًا مقارنة بمعدلات التداول في أسواق ما بين البنوك عالميًا، وقد أدى هذا الضعف إلى لجوء البنوك إلى البنك المركزي كمصدر سيولة نهائي، وفق صيغ تمويل إسلامية معقّدة (مثل القرض الحسن، أو الشراكة المشروطة)، ما جعل البنوك تتأخر في السداد أو ترفض الدفع أصلًا، مما اضطر البنك المركزي لتحويل هذه التمويلات إلى «حصص شراكة» في البنوك، وهو ما خلق تضارب مصالح صارخ بين البنك المركزي كجهة رقابية والبنوك التجارية كمؤسسات خاضعة للرقابة، وأصبح بنك السودان طرفًا مشاركًا ومراقبًا في الوقت نفسه، مما قوّض استقلالية قراراته، وأضعف فاعليته كجهة محايدة. وفي ظل هذه البيئة، وغياب احتياطي نقدي كافٍ، وفقدان الثقة في العملة الوطنية، فقد البنك المركزي القدرة على التدخل في سوق النقد الأجنبي، وانهار سعر الصرف ليصل إلى ما يقارب الـ 3000 جنيه للدولار الواحد، وسط سيادة السوق الموازي.

ثانيًا: المشكلات والاختلالات البنيوية للنظام المصرفي

مقارنة إقليمية – أين يقف السودان من محيطه المصرفي؟

لمعرفة حجم الاختلال في القطاع المصرفي السوداني، من الضروري عقد مقارنة مع بلدان إقليمية ذات ظروف مشابهة مثل: إثيوبيا، كينيا، مصر، ورواندا، وذلك وفق المحاور التالية:

كفاية رأس المال للبنوك:

الدولة	الحد الأدنى لرأس المال للبنك التجاري	الالتزام ببازل 3
السودان	10 ملايين دولار (غير مفروض بصرامة)	غير مطبق
كينيا	25 مليون دولار	مطبق جزئيًا
مصر	150 مليون جنيه مصري (≈9.5 مليون دولار)	مطبق بالكامل
إثيوبيا	75 مليون دولار	غير مطبق
رواندا	15 مليون دولار	مطبق

جملة الموجودات المصرفية (2023/2022)

الدولة	إجمالي أصول القطاع المصرفي (مليار دولار)	نسبة الأصول إلى الناتج المحلي (%)
السودان	≈12 مليار دولار	20% تقريبًا
كينيا	60 مليار دولار	45%
مصر	470 مليار دولار	70%
إثيوبيا	45 مليار دولار	25%
رواندا	4.5 مليار دولار	30%

الملاحظة: الأصول المصرفية في السودان محدودة جدًا مقارنةً حتى بدول أقل في الناتج المحلي مثل رواندا، ما يدل على ضعف قدرته على تعبئة الموارد وتوسيع النشاط الائتماني.

الشمول المالي (وفقًا لبيانات البنك الدولي):

رواندا

الدولة
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية (2021)
السودان
7%
كينيا
83%
مصر
64%
إثيوبيا
45%
رواندا
68%

الملاحظة: السودان يأتي في ذيل القائمة، ما يؤكد عزلة النظام المصرفي عن قطاعات واسعة من السكان، وغياب البنية الرقمية والخدمات المتاحة للنساء والشباب والمناطق الريفية.

نقص كفاية رأس المال وضعف الحوكمة:

يُعد ضعف كفاية رأس المال في البنوك السودانية أحد أبرز مظاهر الهشاشة المالية التي تعيق استقرار الجهاز المصرفي وتحدّ من قدرته على امتصاص الصدمات، خاصة في ظل الأزمات الكبرى كالحرب والانكماش الاقتصادي. معظم البنوك السودانية لا تستوفي الحد الأدنى من متطلبات اتفاقية بازل 2، ناهيك عن الالتزام بمعايير بازل 3 التي تُعد الإطار الدولي الأكثر تقدمًا في ضبط كفاية رأس المال وإدارة المخاطر. فبينما تُلزم هذه الاتفاقيات البنوك بالحفاظ على نسب معينة من رأس المال المخصص لتغطية الخسائر المحتملة، فإن البنوك السودانية غالبًا ما تعمل برأسمال اسمي ضعيف، وغير مدفوع بالكامل، وتستخدم أدوات وهمية أو صورية لتعزيز موقفها المالي وغياب رأس مال حقيقي لدى معظم البنوك فاقم العجز عن مواجهة الانهيارات المفاجئة، خاصة مع غياب أي تحوط مالي أو فني كافٍ لمواجهة المخاطر السيادية أو الكوارث كالحرب. هذا الضعف الهيكلي حولها إلى بنوك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وأفقدها الثقة بصورة متزايدة، وهو ما يتجلى حاليًا في فشلها في تحصيل التزامات العملاء الذين فقدوا أنشطتهم الاقتصادية بسبب الحرب.

كما يُلاحظ وجود ضعف رقابي مزمن على التسهيلات الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارات والمساهمين، ما أدى إلى تضخيم المحافظ الائتمانية المرتبطة بأشخاص ذوي نفوذ سياسي أو تنظيمي وتكرار حالات تعثّر وسوء استخدام للتمويل وضعف التمويل المخصص للقطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة، رغم أنها تمثل ركيزة أساسية للتعافي الاقتصادي. بتركيز معظم الأنشطة المصرفية في القطاعات الاستهلاكية قصيرة الأجل كما يتم يتم توجيه قدر كبير من التمويل لشراء شهادات «شهامة» وأدوات الدين الحكومية ذات العائد المضمون، ما يحوّل البنوك من ممول للقطاع الخاص إلى ممول غير مباشر للعجز المالي الحكومي.

هذه الممارسات تتنافى مع مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة التي تؤكد ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة، وإخضاع التسهيلات لرقابة داخلية صارمة، مع الالتزام التام بضوابط منح الائتمان، وتوزيع المخاطر على قطاعات متعددة، خاصة في البيئات الهشة.

غياب الشمول المالي: قطاع مصرفي منعزل عن المجتمع

تمثل مشكلة الشمول المالي أحد أخطر أوجه ضعف الجهاز المصرفي السوداني، حيث تشير البيانات إلى أن أقل من 15% فقط من المواطنين يمتلكون حسابات مصرفية نشطة، وهو رقم متدنٍ جدًا مقارنة بدول الإقليم (84% في كينيا، 64% في مصر، 36% في إثيوبيا). كما تتركز معظم البنوك وفروعها في ولاية الخرطوم وبعض المدن، فيما تعاني الولايات الطرفية والمناطق الريفية من شبه غياب كامل، وهذا الواقع يُقصي ملايين المواطنين من الخدمات المالية الأساسية، ويُعزز الاعتماد على الاقتصاد النقدي غير الرسمي، ما يُضعف الرقابة، ويزيد من معدلات التهرب الضريبي، وغسل الأموال.

كما أن البنوك لا تملك منتجات مصرفية ملائمة للفئات الضعيفة أو الشرائح الصغيرة، وتفشل في ابتكار أدوات مرنة تُراعي طبيعة الاقتصاد السوداني القائم على الحراك الموسمي والزراعة التقليدية والمهن الحرة وبالتالي، أصبح القطاع المصرفي لاعبًا معزولًا عن استحقاقات النهضة الاقتصادية والتنموية، وتحول إلى تاجر أموال لا يعبأ ببنية الاقتصاد الحقيقي.

ترهّل هيكل بنك السودان المركزي: جهاز مترهل، متضارب، مثقل بالدولة العميقة

يُعد بنك السودان المركزي أحد أكثر المؤسسات تضررًا من سياسات التمكين، حيث تحوّل خلال العقود الماضية من مؤسسة نقدية وطنية سيادية إلى كيان بيروقراطي متضخم يخدم مصالح نخبوية وتنظيمية ضيقة. يتكوّن الهيكل التنظيمي للبنك من:

17 إدارة عامة تتفرّع عنها 37 إدارة تنفيذية، دون احتساب مكتب المحافظ ونائبيه، والهيئة العليا للرقابة الشرعية، والسكرتارية، وما يتبعهم من وحدات.

18 فرعًا إقليميًا موزعًا على مدن السودان، بعضها متقارب وظيفيًا، ولا مبرر اقتصاديًا لبقائه.

مجلس إدارة مكوّن من 7 أعضاء، بينهم المحافظ ونائباه، يتم تعيينهم غالبًا على أسس سياسية لا مهنية.

هذا التمدد غير المدروس خلق تضاربًا في الاختصاصات وتكرارًا في المهام. ومكلف ماليًا وبشريًا، ويفاقم ظاهرة «العطالة المقنعة» داخل الجهاز المركزي، ويُعيق سرعة القرار، والأخطر أن هذا الهيكل المترهل أصبح واجهة لاستيعاب عناصر الدولة العميقة من كوادر النظام البائد، وتكريس مصالح فئوية عبر مواقع اتخاذ القرار المصرفي.

وفي ظل التحول الرقمي، لم يعد من المبرر الإبقاء على عدد كبير من الفروع، خاصة مع تطور أدوات الرقابة والإشراف الإلكترونية.

بناءً عليه، فإن إعادة هيكلة بنك السودان تتطلب:

تقليص عدد الإدارات العامة والفروع الإقليمية.

دمج المهام المتداخلة، وإلغاء الشركات التابعة وإدماجها داخل الهيكل الإداري المباشر.

مراجعة شاملة للكوادر العليا وفق مبدأ الكفاءة وليس الولاء.

إخضاع البنك للقانون العام للخدمة المدنية، وإلغاء الامتيازات الخاصة غير المبررة.

تطوير الهيكل التنظيمي ليكون مرنًا، سياديًا، كفؤًا، خاليًا من التضارب والتكرار.

هيمنة نموذج أحادي للأسلمة دون نوافذ تقليدية:

تسبب في فقدان البنوك العالمية لشهية الاستثمار في السودان وغياب التكييف القانوني للمنتجات المصرفية الإسلامية. وتضارب بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية، مما أضعف الانضباط المصرفي.

الفساد والتمكين السياسي: اختطاف البنوك لخدمة مصالح النخب

يُعد الفساد السياسي والمصرفي أحد الأعمدة المدمّرة التي أطاحت بوظيفة الجهاز المصرفي السوداني. فقد شهدت البلاد، لا سيما منذ العام 1990، عملية خصخصة ممنهجة للبنوك الحكومية، تمّت غالبًا لصالح عناصر نافذة من النظام البائد، دون دراسات جدوى أو عروض تنافسية شفافة. ففي كثير من الحالات حصلت قيادات المؤتمر الوطني أو ألاجهزة الأمنية على حصص في البنوك العامة، ثم أعادت هيكلة إداراتها لخدمة مصالحها وتم منح المالكين الجدد تسهيلات مصرفية بمئات الملايين دون ضمانات أو رهن فعلي واستخدمت البنوك واجهات لشركات تجارية تخدم التمويل السياسي والانتخابات والمليشيات التابعة للنظام. وقد تدهورت أجهزة التدقيق الداخلي إلى مجرد أذرع شكلية، وفُرغت إدارات المخاطر والمراجعة من كفاءاتها المهنية، في حين غابت الرقابة المستقلة تمامًا. كما فشلت وحدة الامتثال وإدارة المخاطر في معظم البنوك في كشف حالات التعثر المفتعل أو الاحتيال المال، وتشير تقارير سابقة إلى أن أكثر من 70% من التمويلات المتعثرة في بعض البنوك الكبرى كانت مرتبطة بشخصيات سياسية أو شركات تدور في فلك النظام هذا الوضع يستدعي مراجعة جذرية لكامل المنظومة، تبدأ بإعادة تقييم الخصخصة المصرفية، وتفعيل دور البنك المركزي كجهاز رقابي مستقل، وإنشاء هيئة قومية مستقلة لمكافحة الفساد في القطاع المالي.

إصلاح النظام المصرفي – خريطة طريق متكاملة

أ. إصلاح بنك السودان المركزي

إلغاء قانون بنك السودان لعام 2002 وتبني قانون جديد يستلهم تجربة قانون 1959، ويرسخ استقلالية البنك، ويفصل بين مهامه التنفيذية والرقابية.

تعيين مجلس إدارة ومحافظ عن طريق السلطة التشريعية المنتخبة، لضمان استقلالية البنك عن السلطة التنفيذية.

تقليص هيكل البنك الإداري والوظيفي بما يتناسب مع طبيعة وظيفته كمؤسسة نقدية سيادية.

إلغاء الشركات التابعة مثل «السودان للخدمات المالية» ودمج مهامها داخل الهيكل التنفيذي.

تطوير أدوات السياسة النقدية التقليدية: كالفائدة، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي الإلزامي.

ب. إصلاح البنوك التجارية والمصرفية

رفع كفاية رأس المال وفقًا لمعايير بازل، عبر:

إعادة الرسملة.

الدمج بين البنوك الصغيرة والمتعثرة.

دخول الدولة كشريك في بنوك استراتيجية.

مراجعة كاملة لخصخصة البنوك الحكومية، واسترداد أسهم الدولة متى ما ثبت وجود تجاوزات.

تصفية محافظ الأسهم والعقارات الخاصة بالبنوك، وإلغاء أنشطتها خارج مهامها الأساسية.

إعادة تأسيس مصارف تنموية متخصصة في الزراعة، الصناعة، العقار، والتصدير.

ج. الإصلاح التشريعي والتنظيمي

توحيد القوانين المصرفية: عبر دمج قوانين بنك السودان، الودائع، التعامل بالنقد، مكافحة غسل الأموال، الصرافات، في قانون شامل.

إلغاء اللوائح السنوية غير المستقرة لبنك السودان، واستبدالها بـ 5 كتيبات تعليمات تنفيذية يتم تحديثها كل خمس سنوات.

ضمان حماية ودائع العملاء بقانون صريح، وليس مجرد «صندوق ضمان تكافلي» كما هو الوضع الحالي.

د. تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي

دعم وتوسيع نظم الدفع الإلكتروني عبر شركات وطنية حديثة ومستقلة.

إتاحة الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة على غرار M-Pesa الكينية.

ربط البنوك التجارية بقاعدة بيانات موحدة للسجل المدني والتجاري لتسهيل الوصول للمواطنين وتقييم المخاطر.

هـ. إعادة هيكلة التمويل الأصغر والاستهلاكي

دمج كل شركات التمويل الأصغر في مؤسسة وطنية واحدة برأسمال كبير، وتحت إشراف البنك المركزي.

إلغاء شرط التمويل الإجباري للأفراد من قبل البنوك التجارية، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية.

رابعًا: الإصلاح في سياق ما بعد الحرب – الضرورات والتحولات

تصفية شهادات شهامة والأدوات المشابهة تدريجيًا، واعتماد أدوات السياسة النقدية الحقيقية.

تسوية التزامات البنك المركزي للبنوك لتخفيف أزمة السيولة.

استعادة الأموال المنهوبة في الداخل والخارج، ومراجعة علاقات البنوك بالنقد الأجنبي وتحويلات المغتربين.

عقد مؤتمر قومي لإصلاح النظام المالي قبل أي مؤتمر اقتصادي، لضمان توافق بين الرؤية النقدية والسياسات الاقتصادية العامة.

سادسًا: تفصيل موسع في الإصلاحات المقترحة للجهاز المصرفي

1. إصلاح وتحديث البنك المركزي – بنك السودان

الأهداف:

جعله مؤسسة نقدية مستقلة، فعالة، غير مسيّسة.

استعادة أدوات السياسة النقدية التقليدية.

تنظيم العلاقة بين العملة والاحتياطي الحقيقي (ذهب، نقد أجنبي).

الإجراءات المقترحة:

إلغاء قانون 2002 واستبداله بقانون جديد مستمد من أفضل الممارسات (نموذج جنوب أفريقيا + بازل).

إعادة هيكلة إدارية تشمل تقليص الإدارات إلى 5–7 إدارات تنفيذية.

دمج الشركات الموازية داخل إدارات البنك (مثل السودان للخدمات المالية، ترويج).

تطوير نظام محاسبة وتسويات ومقاصة مركزي حديث.

رفع كفاءة موظفي البنك عبر خطة تدريبية صارمة تشمل شهادات AML، Basel، CIB، الرقابة الشرعية الفنية.

حصر إصدار العملة وربطها بالغطاء الحقيقي (الذهب والاحتياطي).

ربط تقارير البنك بالبرلمان لا بالسلطة التنفيذية لضمان الاستقلالية.

2. إصلاح البنوك التجارية

الإجراءات المقترحة:

رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى ما يعادل 50 مليون دولار.

دمج البنوك الصغيرة والمتعثرة في كيانات أكبر (من 32 بنكًا إلى نحو 10–12 مصرف).

استعادة البنوك الحكومية المستهدفة بالخصخصة غير الشفافة مثل بنك الخرطوم.

فرض الحد الأدنى من كفاية رأس المال وفق بازل 3 بنسبة 8–10%.

إلغاء امتلاك البنوك لمحافظ استثمار في الأسهم والعقارات.

إصدار قانون واضح يحدد حدود التسهيلات للمساهمين والإدارة العليا.

إجبار البنوك على تخصيص 60% من محافظها للزراعة والصناعة والبنية التحتية على الأقل.

تبنّي نظام تصنيف ائتماني وطني موحد يرتبط بنظام مركزي لتقييم المخاطر.

3. إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي

الإجراءات المقترحة:

دمج القوانين التالية في قانون واحد شامل:

قانون بنك السودان

قانون تنظيم العمل المصرفي

قانون الودائع

قانون المعاملات الإلكترونية

قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

إنشاء «المرصد الوطني المصرفي» كمؤسسة مستقلة لرصد جودة الخدمات المصرفية والمخاطر والشفافية.

إلغاء اللوائح السنوية واستبدالها بكتيبات تنفيذية محدّثة كل 5 سنوات.

اعتماد نافذتين (إسلامية وتقليدية) لضمان الشمول وتوسيع الخيارات أمام العملاء.

4. إصلاح شامل للتمويل الأصغر والتعاونيات

الإجراءات المقترحة:

دمج 46 شركة تمويل أصغر في مؤسسة وطنية واحدة بخطة عمل واضحة.

استحداث «بنك التمويل الشعبي» يقدم خدمات رقمية مبسطة لصغار المزارعين والحرفيين عبر الهاتف المحمول.

تحويل وكالة «تيسير» إلى ذراع ضمان قومي مستقل لكل تمويل غير تقليدي.

ربط التمويل الأصغر بالمحليات والوحدات الإنتاجية الفعلية وليس النخب المدنية.

5. استراتيجية التحول الرقمي والمصرفية الحديثة

إعادة هيكلة نظام الدفع الوطني وربطه بالهوية الرقمية الموحدة.

تشجيع الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) على غرار M-Pesa.

منح رخص لبنوك رقمية بالكامل تخدم الريف والمغتربين.

إعادة بناء ثقة العملاء عبر تطبيق خدمات التوقيع الإلكتروني، المصادقة، ونظام حماية البيانات.

خاتمة موسّعة: نحو سيادة اقتصادية عبر نظام مصرفي رشيد

لن ينهض السودان من ركام الحرب والانهيار الاقتصادي دون نظام مصرفي مستقل، شفاف، تنموي، قادر على قيادة التحول نحو الإنتاج. وتاريخ الأنظمة المالية حول العالم يثبت أن بناء الدولة يبدأ من إصلاح البنك المركزي. بل إن أحد ملامح فشل الدولة هو انهيار وظيفة النقود وغياب وسيط الثقة – أي البنوك.

الإصلاحات المقترحة في هذا المقال ليست ترفًا أو طموحات مثالية، بل شروط لازمة لإنقاذ الاقتصاد ومنع الانهيار الشامل. ولذا، فإن إعادة هيكلة الجهاز المصرفي يجب أن تُدرج ضمن أولويات أي حكومة انتقالية أو مستقبلية.

قائمة المراجع

International Monetary Fund (IMF). Sudan: 2021 Article IV Consultation – Staff Report. IMF Country Report No. 21/73. Washington, DC: International Monetary Fund, 2021. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/03/10/Sudan-2021-Article-IV-Consultation-50308

World Bank. World Development Indicators: Financial Access and Stability – Sudan Dataset. Washington, DC: World Bank, 2023. https://data.worldbank.org/country/sudan

Bank for International Settlements (BIS). Basel III: Finalising Post-Crisis Reforms. Basel Committee on Banking Supervision, December 2017. https://www.bis.org

African Development Bank (AfDB). Sudan Economic Outlook 2023. Abidjan: AfDB, 2023. https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/sudan

Central Bank of Sudan. Annual Reports 2020–2022. Khartoum: Central Bank of Sudan. http://www.cbos.gov.sd

Transparency International. Corruption Perceptions Index 2023 – Sudan Profile. Berlin: Transparency International. https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/sdn

Islamic Financial Services Board (IFSB). Islamic Banking Stability Report 2022. Kuala Lumpur: IFSB, 2022. https://www.ifsb.org

Central Bank of Kenya (CBK). Bank Supervision Annual Report 2022. Nairobi: CBK, 2023. https://www.centralbank.go.ke

National Bank of Rwanda (NBR). Annual Report 2022. Kigali: NBR, 2023. https://www.bnr.rw

United Nations Development Programme (UNDP). Post-Conflict Economic Assessment – Sudan 2023. New York: UNDP, 2023.

World Bank Group. Enhancing Financial Inclusion in Fragile Contexts: Lessons from Sudan. Washington, DC: World Bank, 2021.

International Finance Corporation (IFC). Sudan Financial Sector Diagnostic. IFC Technical Report, 2022.

Basel Committee on Banking Supervision. Core Principles for Effective Banking Supervision. Bank for International Settlements, 2012.

OECD. Integrity in the Financial Sector: Global Standards and Enforcement Trends. Paris: OECD Publishing, 2021.

Islamic Development Bank (IsDB). Guide to Islamic Financial Products and Institutions. Jeddah: IsDB, 2021.

أسباب فشل المجتمعات وسبل العلاج

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول الكاتب في هذا المقال أسباب فشل المجتمعات، مشيرًا إلى أهمية الحديث الصريح عن العوائق البنيوية التي تعيق تطورها، مؤكدا أن الجهل، والتعصب، والفساد، وضعف التعليم، وتدهور الاقتصاد، وغياب القيم، والتبعية العمياء، والإعلام المضلل، هي من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تفكك المجتمعات وعجزها عن مواجهة تحديات العصر.

يرى أن التعليم هو المدخل الأول للإصلاح، إذ لا بد من بناء نظام تعليمي يعزز التفكير النقدي ويشجع على البحث العلمي، داعيا إلى مكافحة الفساد بقوانين صارمة ومساءلة عادلة، إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية.

يشدد على أهمية ترسيخ القيم والأخلاق عبر الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وعلى ضرورة وجود إعلام مسؤول يلعب دورًا توعويًا وتثقيفيًا بدلاً من نشر الخرافات.

ويدعو الكاتب إلى تبني فكر مستقل يراعي الخصوصية المحلية، مؤكدا أن التغيير الحقيقي يتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والأفراد، مع ضرورة توفر إرادة جماعية قوية تسعى لوضع الأمور في نصابها الصحيح «بوضع الحصان أمام العربة».

في هذا النص سوف نتناول موضوعًا هامًا لابد من الحديث عنه، كما يقول علماء الاجتماع (يجب أن نهدم ذاك الجدار الصلب).. كما أنه من الضروري النظر إلى أسباب فشل المجتمعات وسبل العلاج. وسوف نحاول قدر المستطاع أن يكون النص مبسطًا عله يكون مدخلاً يقود إلى حوار أوسع وأشمل يفيد في توعية الأجيال للحفاظ على مجتمعاتهم.

ما هي أسباب فشل المجتمعات:

من المعروف أن نجاح المجتمعات وفشلها يتوقف على بنيتها الأساسية. وهناك عدة عوامل تسهم في فشل المجتمعات، منها:

1. **الجهل والتعصب:**
عندما تسود الأمية الفكرية ويزداد التعصب للرأي الواحد، تتعطل فرص التفكير النقدي والإبداع.

2. **الفساد الإداري والسياسي:**
الفساد يضعف مؤسسات الدولة، ويحول دون تحقيق العدالة والمساواة.

3. الاقتصاد المتدهور:
ضعف الاقتصاد يؤدي إلى بطالة وفقر، مما يزيد من معدلات الجريمة ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

4. **التعليم الضعيف:**
إن النظام التعليمي الفاشل نتيجته أنه يؤدي إلى جيل غير قادر على مواجهة التحديات، بالإضافة إلى العيش في الماضي والإيمان بالغيبيات التي لا تغني ولا تسمن من جوع. وهذا ما نراه في مجتمعاتنا السودانية حتى تلك التي بالمهاجر.

5. **غياب القيم والأخلاق:**
فقدان القيم المجتمعية والأخلاقية يؤدي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية وزيادة الفوضى.

6. التبعية والتقليد الأعمى:
التبعية للخارج وتقليد النماذج الفاشلة دون مراعاة السياق المحلي، والتكاسل عن العمل والإنتاج.

7. **الإعلام المضلل:**
وسائل الإعلام غير المسؤولة تسهم في نشر الشائعات والمعلومات المغلوطة، مما يزيد من الارتباك والفوضى وتصديق الدجل والخرافة.

والآن لابد من طرح هذا السؤال وهو كيفية علاج الفشل؟

1. **تعزيز التعليم والتوعية:**
الاستثمار في التعليم والتأكيد على أهمية التفكير النقدي والابتكار. العمل على تشجيع البحث العلمي ودور النشر والمكتبات وتوفير الكتاب لكل أعضاء المجتمع.

2. **مكافحة الفساد:**
وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في جميع المؤسسات والعمل على مبدأ معاقبة الشريف والوضيع.

3. **تحقيق العدالة الاجتماعية:**
توفير فرص متساوية للجميع وتحقيق توزيع عادل للموارد، مما يشجع على تخفيف الضغط على المدن من خلال تنمية المجتمع الريفي.

4. **تنمية الاقتصاد:**
تنويع الاقتصاد وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل.

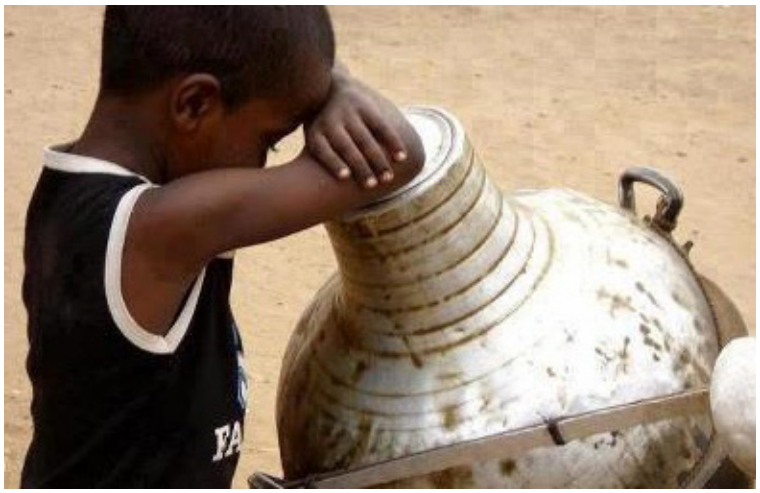

5. **تعزيز القيم والأخلاق:**
التأكيد على القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية من خلال الأسرة والمدرسة والإعلام ودور العبادة والدعوة إلى الخير.

6. **الإعلام المسؤول:**
تنظيم الإعلام بكل أنواعه وتشجيع الصحافة الاستقصائية والمستقلة لنشر الوعي والمعرفة. تشجيع إنشاء مراكز الشباب والمسارح والسينما وكذلك المكتبات العامة ومكتبات المدارس ولو باليسير من الكتب التي تشجع الجيل على القراءة والمعرفة.

7. **الاستقلال الفكري:**
تشجيع التفكير المستقل وعدم الاعتماد الكلي على الأفكار المستوردة أو تبنيها مع مراعاة الظروف المحلية.

وأخيراً فإن تحقيق هذه الخطوات يتطلب جهودًا جماعية من الحكومة والمجتمع المدني والأفراد، والعمل على تعزيز الوعي بأهمية التغيير الإيجابي والتعاون لتحقيقه. مع الإرادة القوية إن أردنا التغيير.. وبصورة أخرى يجب أن نضع الحصان أمام العربة.. فهل نحن فاعلون؟

في الذكرى السادسة.. ما الذي تبقى من الوثيقة «المقلوبة»؟

ملخص

في 4 أغسطس 2019 وُقِّع الإعلان الدستوري بين المدنيين والعسكريين كخطوة انتقال نحو الحكم المدني، لكنه حمل في صورته الأولى تناقضًا، إذ رُفعت الوثيقة مقلوبة، وكأنها تنذر بمستقبل من الانقلابات والنكوص عن الثورة.

سرعان ما انقسمت قوى الثورة، وتعددت نسخ الوثيقة، ثم انقلب عليها العسكر رسميًا في أكتوبر 2021، بينما تعمقت الانقسامات وتحولت الثورة إلى صراعات على السلطة، وانبثقت حكومات متوازية من بورتسودان إلى نيالا.

مع الحرب الشاملة والانفلات، أصبحت الوثيقة الدستورية أداة لتبرير سلطة الأمر الواقع، يتلاعب بها المنقلبون بالتعديل والتأويل، بينما جيل الثورة يحاول بناء بديل دستوري جديد يستند إلى «ميثاق سلطة الشعب».

الآن، بعد ست سنوات، تختفي رموز الثورة خلف ركام الحرب والمنافي، فيما يتمسك البعض بأمل التغيير، رغم هيمنة السلاح وانبعاث بقايا النظام السابق، ويبقى السؤال: ما الذي تبقى من حلم سودان الحرية والسلام والعدالة؟

الزين عثمان

الرابع من أغسطس العام 2019، الدم والثورة يتقاسمان الخطوات في الشارع السوداني، ثنائية المواجهة كانت على أشدها بين المدنية والعسكرية، ومواكب الثوار حينها لا تتوقف في بحثها عن حلم سودان الحرية السلام والعدالة.

المجلس العسكري الذي أعلن إسقاط البشير والاحتفاظ به في مكان آمن، دون أن يحبس سلوك نظامه المعزول في قتل الناس بدم بارد، يبحث له عن مخرج مما صنعت يده في الثالث من يونيو 2019.

بدعم وبوساطة من الاتحاد الأفريقي ودولة إثيوبيا، وقع المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير بالأحرف الأولى على إعلان دستوري يمهد الطريق نحو تشكيل حكومة انتقالية.

واعتمد الإعلان الدستوري اتفاقية تقاسم السلطة التي تم التوصل إليها في وقت سابق، مثل أستاذ الكيمياء والقيادي بتجمع المهنيين أحمد ربيع قوى إعلان الحرية والتغيير، بينما دفع المكون العسكري بمحمد حمدان دقلو «حميدتي» لينوب عنه في توقيع الإعلان الدستوري.

الوثيقة المقلوبة قولًا وفعلًا

عكست الصورة الرسمية الملتقطة للتوقيع، كيف أن الرجلين حملا وثيقة الانتقال بشكل «مقلوب»، وكأن اللحظة تشرح ما سيأتي بعدها من انقلابات ليست على الوثيقة فقط بل على الثورة وعلى حياة السودانيين برمتها.

بعد نحو شهر على توقيع الوثيقة عرف السودانيون أن هناك وثيقتان دستوريتان إحداهما من «70» مادة والثانية من «78» مادة، قبل أن يخرج في وقت لاحق القانوني ساطع الحاج، أحد صناع الوثيقة، ليحدث الناس «العسكر التهموا الوثيقة الدستورية».

يبدو أن الالتهام كان مجرد مقدمة للانقلاب عليها كاملة في زمن آخر، وهو ما حدث بالفعل في أكتوبر 2021 بحجج تعديل مسار الثورة.

دشنت الوثيقة الدستورية التي جاءت كامتداد للإعلان السياسي حقبة جديدة في تاريخ سودان ما بعد حقبة عمر البشير، وكان ينظر إليها باعتبارها اللبنة الأولى في بناء سودان جديد على هدى شعارات ديسمبر الثورة للحرية والسلام والعدالة.

تم تشكيل حكومة الثورة على هذا الأساس برئاسة عبد الله حمدوك قبل أن ينخر سوس الخلافات في بنية مكونات الثورة، حيث انقسم «تجمع المهنيين»، وهو الانقسام ذاته الذي ضرب قوى الحرية والتغيير بين مجلس مركزي وتوافق وطني.

مؤخراً تم إعلان محمد حمدان دقلو رئيساً لحكومة موازية تتخذ من مدينة نيالا غرب السودان مقراً مؤقتاً لها، وفي ظل تمدد حرب «الجيش والدعم السريع» شركاء التوقيع على الإعلان السياسي والانقلاب عليه في الوقت ذاته، بينما أحمد ربيع صار داعماً لخيارات «البرهان» في الحرب ومنضوياً تحت لواء «الكرامة»، وهي الصور التي تعيد السؤال ما الذي تبقى من الوثيقة الدستورية؟

حرب وانقسام

عامان وأزيد من اندلاع الحرب، ويلوح الانقسام في الأفق وسط تهديدات بانفراط عقد سودان الثورة بقيام دويلات أخرى.

وهو الأمر الذي صرح به رئيس حركة جيش تحرير السودان «أركو مناوي» الذي ارتبط وصوله للخرطوم باتفاقية سلام جوبا 2020، التي لم يكن لها أن تكون لولا الثورة.

هو ورفاقه من حركات دارفور والنيل الأزرق

ارتبطوا بأول تعديل على الوثيقة وفقاً لبروتوكولات تقاسم الثورة والسلطة، وهو الشريك الأبرز في الانقلاب عليها في أكتوبر مناوي.

قال مناوي في تصريحات ببورتسودان الأسبوع الماضي: إن دبلوماسياً كبيراً سأله عن رأيه في قيام ثلاث حكومات في السودان قبل الحرب.

المفارقة أن الوثيقة التي ماتت وأجهزت عليها الحرب ما تزال حاضرة حين يتعلق الأمر بالمزايا التي منحتها للموقعين على اتفاق سلام جوبا، وهي «النصوص» التي خاضت من خلالها مكونات سلام جوبا معركتها الأخيرة مع حكومة الأمر الواقع في بورتسودان.

شرعية الثورة

ليظل السؤال قائمًا: ما الذي تبقى من وثيقة الثورة؟ تأتيك الإجابة أن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان المتمسك بشرعية الثورة المنقلب عليها، وبالوثيقة التي صعدت به، وبالطبع المتمسك بتعديلها بما يضمن له السيطرة على مقاليد الأمور.

ابتعدت السلطة آلاف الكيلومترات عن الخرطوم حيث تم تصميمها والتوقيع عليها بسبب الحرب، لكن المنقلبين عليها لم ينسوا «الأوراق» حملوها معهم من أجل تعديلها متى ما ادعت الضرورة بالحذف أو الإضافة.

بعد ست سنوات من الانقلاب، وحرب، وانتقال من الخرطوم لبورتسودان، وخروج مناطق عن السيطرة وسلطة مفترضة، لا نزال نتابع مشاهد تعديل الوثيقة الدستورية كخبر شبه أسبوعي.

ولعل آخر التعديلات تلك تعديل المادة المتعلقة بأصحاب الجنسيات المزدوجة من أجل صعود «كامل إدريس» لمنصب رئيس الوزراء، ليكون رئيس وزراء حكومة «الأمل» وفقاً للوثيقة الدستورية!

مفاصلة وانقلاب

وبناء على التعديلات البرهانية بدأت التعديلات صبيحة انقلاب أكتوبر حين قرر «البرهان» وبدعم من نائبه آنذاك «حميدتي» تعليق 7 مواد من الوثيقة الدستورية تتعلق بقوى الحرية والتغيير باعتبارها الشريك في الثورة، ما دعا بمبارك أردول الداعم للانقلاب بتسمية ما حدث يومها بـ«المفاصلة» وليست الانقلاب.

إلا أن المفاصلة لم تنته بالمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، حيث فاصل رئيس مجلس السيادة في عام 2023 حميدتي حين أصدر قرارًا بحل قوات الدعم السريع، رغم أن الأخير كان عضواً في مجلس السيادة، وهو الأمر ذاته الذي حدث مع الطاهر حجر والهادي إدريس عضوي السيادي وفقاً لاتفاقية جوبا، وحلفاء حميدتي في الحرب على البرهان.

وللتأكيد على أن الوثيقة الدستورية صارت من التاريخ قامت لجان المقاومة التي أنجزت الثورة وقاومت الانقلاب بإعلان «ميثاق تأسيس سلطة الشعب»، استناداً على موقف «لا تفاوض ولا شرعية ولا شراكة»، الذي حوى بندًا يطالب بإلغاء الوثيقة الدستورية وخلق وضع دستوري جديد عن طريق إعلان دستوري مؤقت يستند إلى ميثاق سلطة الشعب.

الاتكاء على البندقية

بعد ست سنوات من ذلك الصباح ومن رفع الوثيقة المقلوبة أمام الكاميرات يمكنك أن توجه عدسة الكاميرا نحو الخرطوم حيث لا حياة لا قصر ولا قاعة صداقة ولا ساحات للاحتفال، موت يتربص بالكل وجوعى يبحثون عن «تكايا»، من سقطوا بالهتافات ووجهوا بالاستثناءات ما عدا المؤتمر الوطني يعودون لخنق الناس من جديد يتحولون لـ «سند» وهم المتكئين على البندقية في زمن مجدها لاستعادة ما فقدوه. أما في نيالا يرفع حميدتي البنادق على أسنة الوثائق، يبحث عن شرعية أخرى بالسلاح بعد إشعاله وشريكه في الانقلاب الحرب التي حولتهم «لعمد بلا أطيان».

بينما قيادات القوى المدنية مطاردة ببلاغات الجرائم الموجهة ضد الدولة، وممنوعون من الحصول على الوثائق التي تثبت سودانيتهم، يحاولون «الصمود» لصناعة انتقال بلادهم من الحرب للسلام، ومؤكدين على أنه لا شرعية لمن يصنعون الموت شرقاً وغرباً، وأنه لابد من ديسمبر الثورة وإن طال السفر.

وجيل ديسمبر الذي صنع الثورة، وقاوم الانقلاب من الشباب انخرط بعضه مع طرفي الحرب، وظلت أغلبيته واقفة عند نقطة يقينها بالوصول لفجر الخلاص، مات بعضهم برصاص الاتهامات والتخوين وتم تصفية آخرين بدم بارد.

كما أنهم هائمون في المنافي وفي مدن لا يعرفونها ولا تعرفهم يقتلهم الحنين للخرطوم، للرفاق للجدران وللجداريات، ولعبارة كتبها أحدهم في جدران حائط بالمؤسسة بحري «قدرنا أننا الجيل الذي سيضع نهاية الانقلابات العسكرية ومضاعفاتها في السودان»، ويكمل الجيل الذي لم ينتصر حتى الآن لكنه حتماً لن يهزم .

رفع اجتماع الرباعية إلى سبتمبر: تأجيل الحل أم إعادة ترتيب أوراق الصراع في السودان؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن تأجيل اجتماع الرباعية الدولية المعنية بالأزمة السودانية إلى سبتمبر المقبل خطوة مفاجئة، أثارت تساؤلات حول دوافع القرار وتأثيره على مسار الحل السياسي في السودان ويأتي ذلك وسط تصاعد الأزمة الأمنية والإنسانية وتبدّل موازين القوى بين الجيش والدعم السريع، مما يعقّد من فرص اتخاذ قرارات دولية حاسمة.

يستعرض الكاتب أسباب التأجيل بينها تباين الرؤى بين أطراف الرباعية (الغربية والخليجية) واختلاف مصالحها تجاه مستقبل الصراع، بالإضافة إلى رغبة محتملة في إتاحة المجال للمبادرات الإقليمية مثل «إيغاد» و«الاتحاد الأفريقي»، خاصة مع انشغال القوى الكبرى بأزمات دولية أخرى.

يشير إلى أن هذا التأجيل لا يخلو من مخاطر، إذ يمنح أطراف الحرب فرصة لإعادة التموضع، ويزيد من معاناة المدنيين في ظل غياب تقدم سياسي ملمو س .

يخلص إلى أن تأجيل الاجتماع يعكس مأزقًا أعمق في تعاطي المجتمع الدولي مع الأزمة السودانية، ويبقى السؤال: هل يكون سبتمبر بداية انفراج أم محطة جديدة في مسار التأجيل؟

في خطوة مفاجئة أثارت العديد من التساؤلات، تقرر رفع الاجتماع المرتقب للرباعية الدولية المعنية بالأزمة السودانية إلى شهر سبتمبر المقبل. هذا التأجيل، الذي يأتي في وقت يزداد فيه تعقيد الوضعين الأمني والإنساني في السودان، يفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول خلفيات القرار ومدى تأثيره على مسار الحل السياسي في البلاد.

رغم عدم الإعلان الرسمي عن أسباب التأجيل، إلا أن المتابعين للشأن السوداني يلمحون إلى جملة من العوامل التي قد تكون وراءه. فالوضع الميداني لا يزال غير مستقر، إذ تتغير موازين القوى على الأرض بشكل سريع بين الجيش وقوات الدعم السريع، خاصة في الخرطوم ودارفور. هذا الغموض الميداني يجعل من الصعب على القوى الدولية اتخاذ قرارات حاسمة أو دفع الأطراف نحو تسوية دون وضوح في خطوط النزاع.

كما أن تباين الرؤى داخل الرباعية نفسها – بين القوى الغربية من جهة، والخليجية من جهة أخرى – حول كيفية التعامل مع الأطراف السودانية المختلفة، قد يكون ساهم في تعطيل المسار أو دفعه إلى إعادة التقييم. لكل دولة في الرباعية حسابات خاصة، سواء فيما يتعلق بمستقبل الجيش والدعم السريع، أو في دعم مبادرات السلام الإقليمية مقابل المبادرات الدولية.

من جهة أخرى، قد يكون التأجيل محاولة لإفساح المجال أمام مبادرات إقليمية تقودها «إيغاد» أو «الاتحاد الأفريقي»، في ظل الانتقادات المتزايدة لطغيان الصوت الدولي على العملية السياسية في السودان. وهناك أيضًا من يرى أن انشغال القوى الكبرى بأزمات أخرى مثل الحرب في أوكرانيا أو تطورات الصراع في غزة، ساهم في تراجع أولوية الملف السوداني على جدول السياسات الخارجية.

لكن يبقى التأجيل محفوفًا بالمخاطر. فكل يوم يمر دون تقدم في المسار السياسي يعني مزيدًا من المعاناة للسودانيين، سواء من خلال النزوح أو تدهور الأمن الغذائي أو تفكك مؤسسات الدولة. كما أن انتظار اجتماع سبتمبر قد يمنح الأطراف المتصارعة مزيدًا من الوقت لإعادة التموضع ميدانيًا، على أمل تحسين شروطهم التفاوضية لاحقًا، وهو ما قد يُغرق البلاد في موجات جديدة من التصعيد.

في المقابل، قد يُمثل سبتمبر فرصة لصياغة طرح سياسي أكثر نضجًا، خاصة إذا تم تجاوز التردد الدولي، وتم توسيع دائرة التشاور لتشمل قوى مدنية جديدة داخل السودان.

ويتوقع مراقبون أن يكون الاجتماع القادم مفصليًا، إما بإطلاق مبادرة حقيقية تقود إلى عملية سياسية شاملة، أو بانكشاف محدودية الإرادة الدولية في التعامل مع واحدة من أسوأ الأزمات في القارة.

رفع اجتماع الرباعية ليس مجرد تعديل في روزنامة اللقاءات الدبلوماسية، بل يعكس في جوهره مأزقًا دوليًا في التعامل مع ملف معقد وشائك كالسودان. فهل سيكون سبتمبر نقطة انطلاق نحو حل شامل؟ أم أنه سيكون مجرد محطة أخرى في مسلسل التأجيلات الذي يطيل أمد المعاناة ويزيد من تعقيد المشهد؟ الأيام المقبلة وحدها كفيلة بالإجابة .

مـدن تحـت الحصـار
كادوقلي، الدلنج، الفاشر..
تعالج الجـوع بالانتظـار

ملخص

ثلاث مدن تحت الحصار والموت البطيء «كادقلي، الدلنج، والفاشر» تعيش حصارًا خانقًا منذ ما يقارب ثلاث سنوات، وسط انقطاع تام للغذاء والدواء، وصمت دولي مخز. السكان هناك لا ينتظرون الحياة، بل يتقاسمون الجوع واليأس في ظل غياب أبسط مقومات البقاء.

تحوّلت مدينة الفاشر إلى «مقبرة للأحياء»، بعد أن طوقتها قوات الدعم السريع، ومنعت الإغاثة، المستشفيات عاجزة، والمطاعم الخيرية أُغلقت، والأطفال يقتاتون من القمامة أو على علف الحيوانات، وسط تجاهل مريع للكارثة.

مدينة الدلنج الناس فيها يصطفون لساعات أمام محلات خاوية، بينما في كادقلي يتحوّل السوق إلى ساحة اشتباكات ونهب مسلح للغذاء، والطرق مقطوعة، والمخيمات مكتظة بالأسر الجائعة، خاصة الأطفال الذين ينامون على الأرض ويشربون من مياه ملوثة.

أمام تخلي العالم وخذلان الداخل لا مساعدات دولية، ولا تدخلات عاجلة، فيما الحكومة المركزية تكتفي بالكلام، لا يطلب السكان المستحيل، فقط طعامًا يسكت جوع أطفالهم، المدن الثلاث ليست مجرد مناطق منكوبة، بل عنوان لفشل جماعي وجرح مفتوح في ضمير الإنسانية.

أفق جديد

في أعماق السودان، حيث الأرض عطشى والسماء لا تمطر إلا قنابل، تصمد ثلاث مدن كجراح مفتوحة على جسد الوطن: كادقلي، الدلنج، الفاشر. مدن لم تعد تنتظر الحياة، بل تحتمي بما تبقى من أنفاسها، وتتقاسم الرمق الأخير على أمل أن يراها العالم، أو يسمع صرخة طفلٍ ضاع صوته من فرط الجوع.

حصار المدن الثلاث يكاد يقترب من الدخول إلى عامه الثالث. لا دواء، لا طعام، لا صوت. فقط حصى الطرقات وعيون الأمهات التي تذبل ببطء، وطفولة تنهار تحت وطأة الجوع مثل أعمدة طين أكلتها الأمطار والنسيان.

الفاشر.. مدينةٌ تمشي على ضفاف المجاعة

في الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، لا يُقاس الوقت بالساعات، بل بعدد الوجبات المفقودة منذ أن طوقت قوات الدعم السريع المدينة قبل أكثر من عامين، تحولت الفاشر إلى ما يشبه «مقبرة للأحياء»... الأسواق فارغة، الصيدليات مغلقة، والمستشفيات باتت غرف انتظار للموت، وليس للعلاج.

«لم نعد نحلم بطعام يكفينا، بل فقط بأن لا نُدفن اليوم»، تقول خديجة، وهي أم لطفلٍ توقف وزنه عند أربعة كيلوغرامات، لا يقوى على البكاء، ولا على التنفس إلا بارتعاش جسده الهزيل. المستشفى السعودي، آخر معقل للأمل الطبي، يتحول كل يوم إلى مسرح مأساوي، يقول أحد الأطباء هناك: «نحن لا نعالج.. بل نُسجّل زمن الموت. نرى الأطفال يذبلون كالزهور التي نسيها المطر، ولا نملك سوى أن نمسح جبينهم في انتظار النهاية.»

أما المطابخ الخيرية، «التكايا»، التي كانت تُشعل نار الطنجرة لأربعة آلاف فقير يوميًا، فقد أُطفئت قبل شهور. ليس لانقطاع التبرعات، بل لانقطاع الحياة. الناس الآن يأكلون «الأمباز» -علف البهائم- أو يبحثون عن فتات الخبز داخل أكياس القمامة. أطفال في عمر الورد، يفتشون عن لقمة ملوثة، ثم يضحكون عندما يجدونها، وكأنهم عثروا على كنز.

الناشط محمد حسن، من تنسيقية مقاومة الفاشر، يقول: «الموت أصبح زائرًا يوميًا. النساء لا يبكين، الأطفال لا يصرخون. هذه المدينة لا تحتضر، بل تُقتل ببطء وسط تجاهل دولي معيب».

في أحد أحياء الفاشر الشرقية، الحي الأكثر عرضة لغارات الدعم السريع، تسير أمينة بخطى ثقيلة، تحمل في يدها كيسًا بلاستيكيًا فارغًا، وفي يدها الأخرى طفلًا يكاد لا يقوى على الحياة. أمامها عشرات النساء يلتففن حول كومة من القش بحثًا عن بقايا الذرة المنسكبة.

الشمس بدأت تسخّن الحصى تحت الأقدام. السوق مغلق. المتاجر مهدمة جزئيًا. بعض الباعة جلسوا على الأرض يبيعون قشر الفول، والماء في أكياس صغيرة .

"لم أتناول شيئًا منذ أمس، فقط شربت الماء»، تقول أمينة بصوت شبه مبحوح. ثم تواصل في حديثها لـ»أفق جديد»: «أطفالي لا ينامون من الجوع.. نغلي الماء ونضيف إليه ذرات من دقيق الذرة كيما يشربوه،

وفي الغالب هذه الذرات لا تتوفر..»

مئات العائلات في الفاشر تجوب الشوارع منذ الفجر يوميًا، لا تبحث عن طعام، بل عن أمل في أن يكون هناك طعام في إحدى التكايا. منذ أكثر من عامين، تغلق المدينة على نفسها ككفّ مشدود. قوات الدعم السريع تحيط بها من كل الاتجاهات. كل المداخل مغلقة. تمنع دخول أي شاحنة إغاثة، وتكتم خروج صرخة مسموعة.

الدلنج.. مدينة تنهض كل يوم على خيبة

في الدلنج، الصورة ليست أوضح، بل أكثر ظلمة. كل فجر جديد، تخرج العائلات في طوابير طويلة – وجوههم رمادية، أعينهم لا تنظر، أقدامهم تجر بعضها – يقفون أمام محلات خاوية من البضائع. ساعات وساعات، وفي النهاية يعودون بلا شيء.

امرأة تُدعى رجاء، أم لثمانية أطفال، قالت إنها لم تطعم أبناءها سوى مرتين في أسبوع كامل، وأصيبت بوعكة صحية نتيجة الجوع. لكن رجاء ليست استثناء، بل هي نموذج متكرر لأمهات هذه المدينة المنسية.

في السوق، الأطفال يجمعون حبوب الذرة من الأرض، يلتقطونها من تحت أرجل الناس، يخبئونها في جيوب مهترئة وكأنها مجوهرات ثمينة..

المأساة هنا ليست فقط في الفقر، بل في غياب السلع نفسها. فحتى من يملك المال لا يستطيع الشراء. فالحصار الكامل حوّل المدينة إلى صحراء جوع، لا ظلّ فيها إلا للصبر.

كادوقلي.. حين يتحوّل السوق إلى ساحة قتال

أما كادوقلي، عاصمة جنوب كردفان، فقد تجاوزت حدود الحصار إلى حالة من الفوضى والانفلات التام.

السوق هناك ليس مكانًا للبيع، بل لمعارك صغيرة تُخاض بالسلاح الأبيض والناري. مسلحون بزي عسكري يقتحمون المحلات، ينهبون الدقيق والزيت، ويتركون خلفهم متاجر خاوية وأصحابها مكسوري النظرة.

أمير البرام، كافي طيار، توعّد بفتح المخازن بنفسه، مدّعيًا توزيع الغذاء بالقوة. لكن هذه «العدالة المسلحة» لم تجلب سوى الرعب، والاشتباكات، والفوضى. حتى الجيش نفسه اشتبك مع جماعته قبل أسابيع، حين حاولوا السيطرة على مخازن غذائية بالقوة.

الطريق الوحيد المؤدي إلى كادوقلي، عبر الدلنج، مقطوع. الدبيبات في قبضة قوات الدعم السريع، والدشول تحت سيطرة الحركة الشعبية – ولا شيء يمر إلا بإذن من الموت.

في ملعب كادوقلي، تقيم أكثر من 450 أسرة نزحت من مناطق الاشتباك. لا مأوى، لا طعام، لا دواء. أكثر من 74% من هذه الأسر تضم أطفالًا يعانون من سوء تغذية حاد، وبعضهم ينام على التراب، ويشرب من مياه آبار ملوثة.

صمت العالم.. وخيانة الداخل

وراء كل هذا، يقف العالم صامتًا. الأمم المتحدة لم تصدر خطة تدخل واحدة. لا ممرات إنسانية، ولا قوافل طوارئ. المجتمع الدولي، الذي يُهرع عادة لإنقاذ القطط العالقة في الأشجار، لا يسمع بكاء الفاشر، ولا أنين الدلنج، ولا صرخات كادوقلي

حتى الحكومة السودانية، المركزية في بورتسودان، لا تهتم إلا بالتصريحات الفارغة.

يقول الناشط إسماعيل عيسى: «الحصار كامل. هذا قتل ممنهج. من يتأخر في التحرك، مشارك في الجريمة».

وأضاف: «القيادات تغرّد من فنادق الساحل، بينما الناس هنا يموتون وسط النسيان، وتحت نيران الجنجويد».

من سينقذ الصابرين؟

أمام هذا المشهد المروّع، يصبح السؤال ليس: «من يطعم الفاشر أو الدلنج أو كادوقلي؟». بل من سيعترف أنهم بشر؟

من سيكسر حاجز الصمت؟

من سيخترق هذا الحصار الإنساني الذي لم يعد مجرد عسكري، بل جدارًا من الإهمال العالمي، والتخلي الوطني، والخذلان الجماعي؟

الناس هناك لا يطلبون المستحيل. لا يريدون سلامًا فوريًا، ولا عدالة انتقالية، ولا مؤتمرات دولية. يريدون فقط أن يأكلوا.

أن يحظوا بوجبة تسكت بكاء طفل.

أن لا يختاروا بين الخبز والكرامة.

أن لا يُدفنوا في صمت لأنهم وُلدوا في المدن الخطأ.

كادوقلي، الدلنج، الفاشر... ليست مدنًا تحت الحصار فحسب. بل مرآة سودانية تنعكس فيها كل خيباتنا، وأكفاننا التي نحملها بأنفسنا ونحن أحياء.

«الخفاش»...
موت من ظلم نفسه

ملخص

أثار مقتل الشاب «أحمد خفاش» في معارك شمال كردفان جدلاً واسعًا في السودان، إذ ارتبط اسمه بمجزرة القيادة العامة، واعتُبر رمزًا للقمع الإسلامي، ما جعل نعي الإسلاميين له سببًا لانفجار الذاكرة الجمعية من جديد.

بينما احتفى به أنصاره ونعاه د. أمين حسن عمر بلقب «الشاهين»، واصفًا إياه بالشهيد، أعاد آخرون تداول اعترافاته المصورة بمشاركته في القتل والسخرية من ضحايا الاعتصام، وخرجت دعوات صريحة تُنكر عليه الرحمة.

شهادات سكان من حي الصالحة اتهمت «الخفاش» بالضلوع في تصفيات ضد لجان المقاومة، وسط صمت من المجموعة التي قاتل في صفوفها، مما زاد من حدة الانقسام حول شخصه وسيرته.

بين من يقدّسه ومن يلعنه، انقسم السودانيون في الحكم عليه، لتعود الأسئلة القديمة: من القاتل؟ من الشهيد؟ وهل تطهر البندقية ماضيًا ملطخًا بالدم؟ ليصبح موته مناسبة جديدة لتجدد معركة الذاكرة في بلد لا تُدفن فيه الأسئلة.

الخرطوم – أفق جديد

في بلد لم يعد الموت فيه نهاية، بل بوابة لذكريات أشد فتكًا، انفجرت مواقع التواصل السودانية في الأيام الماضية بنقاش حاد، حول مقتل شاب في مقتبل العمر، اسمه محمد أبوبكر، ولقبه الأشهر «أحمد خفاش». سقط الشاب في منطقة أم سيالة بولاية شمال كردفان، ضمن معارك الجيش ضد قوات الدعم السريع. لم تُشيّع له جنازة، إذ مات في مناطق العمليات، حيث لا يُعاد الجسد ولا يُقام العزاء، لكن النعي الذي خرج من الإسلاميين على صفحاتهم الرسمية، كان كافيًا ليشعل حربًا أخرى... هذه المرة، في فضاء الذاكرة.

ففي سودان ما بعد الحرب، لا يشبه الموت موتًا، ولا الجنازة جنازة. كل دم مسفوح يعيد طرح الأسئلة المؤجلة: من القاتل؟ ومن الشهيد؟ وما الثمن.. سخرية تسيل مع الدماء من جديد؟

من القيادة إلى كردفان... طريق الدم

في الذاكرة الجمعية لكثير من السودانيين، ليس «أحمد خفاش» شخصًا عاديًا. بل هو أحد الأسماء التي ارتبطت بمجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، عندما كان شباب الثورة معتصمين أمام مقر القيادة يطالبون بالحكم المدني، لتُفتح عليهم أبواب الجحيم. حينها، ظهر «الخفاش» في فيديو متداول، يقدّم نفسه كأحد أفراد كتائب الظل التابعة لحزب المؤتمر الوطني، معترفًا بمشاركته في القمع، والقتل والسحل الذي تم فجر ذلكم اليوم، وساخرًا من ضحايا المجزرة، في مشهد مثّل استفزازًا قاسيًا لجراح لم تندمل.

اعتُقل لاحقًا، لكن سرعان ما أُطلق سراحه بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي أعاد الإسلاميين تدريجيًا إلى المشهد السياسي، وأوقف مسار العدالة الانتقالية ولجنة تفكيك التمكين، وأعطى «خفافيش الظلام» فرصة للعودة من الظلال.

غياب الجنازة... وحضور النعي

سقط «أحمد خفاش» في جبهة القتال بكردفان، ودفن حيث قُتل، كحال كثير من القتلى في معارك «حرب الكرامة»، لكن رغم غياب الجنازة، خرج نعيه مدويًا. صفحات ومنصات الإسلاميين وصفوه بـ«الشهيد»، ومنهم من تغنّى بسيرته واعتبره واحدًا من حماة المشروع الإسلامي.

نشرت خبر مقتله صفحات مؤيدة للجيش والتيار الإسلامي، مرفقًا بنعي حمل نبرة تعظيم وتقديس واضحة، متجاهلين أن الشاب أعلن في فيديو مبذول مسؤوليته عن مقتل ما لا يقل عن 200 شاب في

حادثة وجدت استنكارًا واسعًا.

وأبرز من نعوه، القيادي الإسلامي المعروف، د. أمين حسن عمر، واصفًا أحمد بـ«الشاهين»، في محاولة واضحة لاستبدال لقبه «الخفاش»، الذي ظنه مشينًا أومقترنًا بـ«عبارة خفافيش الظلام».

كتب أمين في وداعه:

«كان أحمد محمد أبو بكر (الشاهين) شوكة في حلوق الفاسقين، فاعتقلوه مرة ومرة ثانية وثالثة حتى لم يعد لهم عليه سلطان... أبغضوه حيًا وميتًا، ويا طوبى له ببغض الفاسقين والفاسقات... إنك إذا أردت أن تعرف مقام عبد عند ربه، فانظر إلى من يحبّه ومن يبغضه من الصالحين والفاسقين، فهو استفتاء من أية جهة أتيت».

رحم الله أحمد... غادر لا يلوي إلا على صوت النداء بعد أن نادته الجنة (بإذن الله) إذ ناداها: «يا جنة نادِيني»... مضى وترك في حلوق المحبين غصة، وفي حلوق المبغضين شوكة، وكذلك كان أحمد... كان دائمًا ملء الوقت والحضور».

هكذا حاول د. أمين، عبر النعي، إعادة صياغة صورة «الخفاش»، بمنحه لقب «الشاهين»، في محاولة لتحرير اسمه من وصمة «خفافيش الظلام».

من الصالحة إلى القيادة

في المقابل، لم يتأخر الطرف الآخر.

صفحات عديدة استرجعت الفيديو الشهير الذي ظهر فيه أحمد بعد فض الاعتصام، وهو يعترف بانتمائه للمؤتمر الوطني وكتائب الظل، بل ويسخر من الشهداء والثوار.

وجاءت واحدة من أكثر الشهادات تداولًا، من أحد جيرانه في حي «الصالحة» بأم درمان، حيث كتب منشورًا قال فيه إن «أحمد» كان مسؤولًا عن تصفية بعض أعضاء لجان المقاومة بعد أن دخل الجيش إلى الحي، وإنه هدده شخصيًا بمصير مماثل. شهادة لم تُوثّق رسميًا، لكنها وجدت صدىً عميقًا، في ظل صمت «مجموعة البراءة» التي قاتل خفاش تحت لوائها، التي لم تنعه في أي منصة.

بين دعاء له... والدعاء عليه

في مشهد غير مألوف على السودانيين، الذين اعتادوا أن يترحموا على كل من يفارق الحياة، حتى الخصوم، خرجت دعوات علنية عليه، تتمنى له «جهنم وبئس المصير».

تلك الدعوات لم تكن تعبيرًا عن قسوة، بل عن شعور بعدم العدالة، بعدم القصاص، عن دماء نزفت دون حساب، في القيادة العامة، وفي أحياء الثورة، وفي السجون، وعلى الأرصفة.

ويقول المحامي والقانوني المعز حضرة لـ« افق جديد» كثيرون يرونه شاربًا من الكأس التي صنعها بيديه، فصمتت ألسنتهم عن الترحم، وعلت دعواتهم لعدالة السماء، حين فشلت عدالة الأرض، مؤكدًا أن غياب العدالة وحكم القانون نتائجه دائمًا تكون إحساس بالمرارة، والقهر الذي يخرج في مثل هكذا مواقف.

طريق ثالث

وسط العاصفة، كتب القيادي في حزب البعث محمد ضياء الدين على صفحته في فيسبوك:

«من مات قد صار أمره إلى الله، فلنترك الأمر لله، فهو الحكم العدل، وهو القادر على إنصاف المظلوم من الظالم. من مات فقد أفضى لما قدم، وإن حسابه على ربه... أتركوه إلى ربه، فهو أحق به وأقدر عليه».

كانت محاولة لتهدئة الجدال، لفصل الدم عن الجدل السياسي، لكنها ضاعت وسط صخب الاتهامات والانقسام الحاد بين طريقين: أحدهما يقدّس القتيل، والآخر يلعنه دون تردد.

قاتل أم شهيد؟

في رواية الإسلاميين، هو «شهيد»، رفض منحة دراسية في تركيا ليستكمل دراسته بجامعة النيلين، مفضّلًا القتال «في سبيل المشروع الإسلامي».

في نظر خصومهم، هو أحد منفذي ابشع مجزرة في تاريخ السودان، اعترف وسخر واختفى، ثم عاد ببندقية ووجه جديد، حتى لقي مصيره في رمال كردفان.

بين النقيضين، وقف سودانيون في المنتصف، حائرين، هل يُنسى التاريخ بمجرد أن يسقط أحد رموزه في المعركة؟

هل تكفي البندقية لتطهر الدم؟ وهل يجوز منح الشهادة لمن اعترف بيده على من سُفكت دماؤهم بغير حق؟

حين لا تموت الأسئلة في سودان غارق في الحرب، لم يعد الموت لحظة ختام، بل بداية لمعركة ذاكرة. أحمد خفاش، وإن دُفن في صمت، أعاد إلى الواجهة كل جراح القيادة العامة، وكل القضايا المفتوحة منذ أن صمتت البنادق، وامتلأت الشوارع بالكفن بدل الزينة.

حرب السودان تدمر سلالات نباتية نادرة

ملخص

تسببت الحرب في السودان، وتحديدًا سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة ود مدني، في تدمير بنك الجينات النباتية، الذي احتفظ لنحو 40 عامًا بـ17 ألف سلالة وراثية من النباتات، تمثل تراثًا زراعيًا نادرًا.

كان البنك يخدم كمركز علمي لحفظ بذور محلية وأصناف تقليدية من محاصيل كالذرة والدخن والفول والكركديه، تُستخدم في البحوث الزراعية وتحسين الإنتاج، ما يشكل دعامة أساسية للأمن الغذائي والبيئي في السودان والمنطقة.

تقدر الخسائر بـ5 ملايين دولار في مشروع الجزيرة نتيجة النهب والتخريب، وشملت الأضرار سرقة معدات مهمة من هيئة البحوث الزراعية، وعلى رأسها محتويات بنك الجينات، ما عطّل عمليات الزراعة والبحث العلمي.

أكدت حكومة ولاية الجزيرة التزامها بإعادة تأهيل بنك الجينات، معلنة دعمها لتركيب غرفة تبريد جديدة لحفظ العينات الوراثية، وأوضح مدير هيئة البحوث الزراعية حجم الدمار الذي طال البنك بفقدان 33 ثلاجة مخصصة لحفظ السلالات، مشيرًا إلى أهمية تهيئة الظروف لإعادة الإنبات وإنقاذ ما تبقى من المدخرات الوراثية النباتية.

17 ألف نوع من السلالات الوراثية للنباتات كانت محفوظة لمدة 40 سنة، في بنك الجينات النباتية بمدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة، وسط السودان، أصبحت هشيمًا تذروه الرياح إبان سيطرة قوات «الدعم السريع» على المنطقة.

وبنك الجينات الذي أُنشئ عام 1982 يُعتبر أحد المراكز البحثية العاملة ضمن منظومة هيئة البحوث الزراعية في السودان، ويتم عبره حفظ وصيانة عينات بذور لأكثر من 15 ألف مدخل، جرى جمعها من مختلف أقاليم السودان، وأكثر من ذلك لبعض المداخيل.

يُعد بنك الجينات بمثابة ثروة علمية هائلة يتابع تطور سلالة النباتات، وحفظ الأصول والسلالات الخاصة بالنباتات بتصميم عالمي لكل نبات، ويتتبع الطفرات الوراثية للنباتات المختلفة.

والمداخيل تمثل العديد من أصناف المزارعين المحلية والتقليدية والقديمة، وكذلك الأقارب البرية لكثير من المحاصيل الزراعية في السودان مثل الذرة (الذرة الرفيعة)، والدخن والسمسم والفول السوداني واللوبيا والفول المصري وحب البطيخ والقرع العسلي والبامية والطماطم والفلفل الحار والكركديه.

والموارد الوراثية تُعتبر وحدات البناء الرئيسية والمواد الخام الأساسية لكافة أنشطة البحث العلمي والتحسين الوراثي، التي تهدف لتحسين إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية المختلفة، وتتمثل أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، والأمن البيئي، وتوفير المأوى والدواء والكساء والطاقة للإنسان.

خسائر بملايين الدولارات

في 22 يوليو الماضي، تلقت عضو مجلس السيادة السوداني، سلمى عبد الجبار، خلال زيارتها إلى ولاية الجزيرة شرحًا مُفصلًا حول حجم الأضرار والتحديات التي أحدثتها قوات الدعم السريع، بأقسام مشروع الجزيرة وسرقة الآليات والمعدات وماكينات إعداد المحاصيل، ما أدى إلى تعطيل

العمل في مساحات شاسعة من المشروع، وانتشار شجرة المسكيت والحشائش، وكشفت التقديرات الأولية أن خسائر المشروع تبلغ نحو 5 ملايين دولار.

زارت عبد الجبار مقر هيئة البحوث الزراعية، وتعرفت على جهود هيئة البحوث الزراعية لاستعادة نشاطها البحثي، وعلى رأسها الجهود المبذولة لإنقاذ مدخرات بنك الجينات، التي تضم نحو 17 ألف عينة مداخيل بإمكانها أن تفيد السودان والعالم، التي ظلت محفوظة لمدة 40 سنة.

مرتكز أساسي

أعلن والي ولاية الجزيرة إبراهيم الخير، لدى ترأسه بهيئة البحوث الزراعية بمدينة ود مدني الاجتماع المشترك الذي ضم هيئة البحوث الزراعية ومنظمة (الفاو)، التزام حكومة الولاية بتركيب غرفة مبردة في بنك الجينات الوراثية بالهيئة .

وأكد الخير أن البحوث الزراعية مرتكز أساسي ومرجعية للزراعة الناجحة في السودان، واستمرار دعم حكومة الولاية لتعود البحوث الزراعية أفضل مما كانت عليه في السابق.

من جانبه كشف البروفيسور أحمد حسن أبو عصارة، وهو المدير المكلف لهيئة البحوث الزراعية، الدمار الممنهج الذي ألحقته قوات الدعم السريع بالهيئة، خاصة بنك الجينات، بنهب 33 ثلاجة تحتوي على أكثر من 17 ألف نوع من السلالات الوراثية للنباتات، لافتًا لأهمية البنك في حفظ السلالات الوراثية.

وأشار إلى انتظام العمل وإنبات السلالات التي تحتاج توفير الثلاجات أو غرف مبردة للحفاظ عليها وضمان سلامتها، وأشاد باهتمام والي الجزيرة بنهضة الهيئة .

تقييم الأوضاع

قال نائب ممثل منظمة (الفاو) بالسودان آدم ياو، إن زيارتهم لهيئة البحوث الزراعية تستهدف تقييم الأوضاع ثم التدخل عبر خطط ممرحلة، وأشار إلى عدد من الجهات المانحة التي يمكن أن تسهم في إعمار بنك الجينات والهيئة لتحسين السلالات .

فيما أكدت مدير عام وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بالولاية، عرفة محمود على أهمية تدخل منظمة الفاو لإنقاذ ودعم بنك الجينات للحفاظ على السلالات الوراثية للنباتات.

وشدد الخبير الزراعي، عابدين الأمين، على ضرورة تنفيذ خطة قصيرة المدى لإنقاذ محتويات بنك الجينات من الموارد الوراثية، وتهيئة المكان بتوفير معدات وأجهزة ومبردات.

وأوضح الأمين في حديثه لـ«أفق جديد»، أن البذور والعينات تحتاج إلى بيئة آمنة تخضع للرقابة بغرض حفظها وصيانتها.

نداءات لإنقاذ بنك الجينات

في أعقاب سيطرة قوات الدعم السريع، على العاصمة ود مدني في ديسمبر 2023، وجه خبراء نداءات لإنقاذ بنك الجينات لما يمثله من ثراء التنوع البيولوجي الزراعي في السودان.

وسبق أن أطلق عالم النبات السوداني المقيم في السويد، محمد الصافي، نداء للمجتمعين الدولي والمحلي، لإنقاذ بنك البذور الرئيسي في البلاد من الضياع والدمار، والمخاطر التي تواجه البحث العلمي الزراعي بعد وصول الحرب بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني إلى ولاية الجزيرة.

ووفقًا لنداء الصافي، الذي أطلقه عبر منصة «Research Professional News»، فإن «بنك الجينات المركزي» التابع لمركز الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية الزراعية وأبحاثها، يواجه تهديدًا وجوديًا غير مسبوق، وأن هناك حاجة طارئة لنقل الموارد الجينية من حافظات البذور، ومسابقة الزمن قبل تلفها.

وحذّر الصافي من فقدان السودان لتنوعه الوراثي الذي يضر بمرونته الزراعية، ويهدد النظام الغذائي العالمي، باعتبار السودان منشأ لكثير من المحاصيل الأساسية.

ويضم بنك جينات النبات وفقًا لتقرير «Research Professional News» أكثر من 15 ألف عينة، تتضمن بذور المواد الغذائية والزراعية، مثل البطيخ والذرة الرفيعة والدُخن اللؤلؤي.

جدير بالذكر أن العينات الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، تعتبر مواد أساسية للبحوث العلمية وبرامج التربية والتحسين الوراثي، لاستدامة وتطوير الزراعة.

وأُنشئت هيئة البحوث الزراعية السودانية في عام 1902، بهدف إنتاج التقنيات والنظم اللازمة لإنتاج المحاصيل وضمان الأمن الغذائي واستكشاف الإمكانات الزراعية في عدد من مناطق البلاد. ومن بين أجهزة الهيئة المهمة «بنك الجينات والبذور السودانية» الذي يضم عينات جينية من البذور التي أجريت الأبحاث حولها منذ أكثر من قرن، وتعد تراثًا علميًا لا يقدر بثمن.

حكاية من بيئتي
المرفعيـــن

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

في حكاية رمزية تتقاطع فيها العزلة مع الغموض، يعيش رجل منفي في غابة نائية بعد أن حكمت عليه قبيلته بالنفي لأسباب تتعلق بالشرف أو انتهاك القوانين القبلية غير المكتوبة، كان رفيقه الوحيد صوت «المرفعين»، الحيوان الأسطوري الذي ظل يلاحقه بأصواته ليلاً، فزرع الخوف في قلبه، ودفعه لقطع الأشجار حول مسكنه لتحسين الرؤية والدفاع عن نفسه.

تتغيّر حياة القروي حين يصل سائق شاحنة (لوري) يُلقّب بـ«المرفعين»، لتنشأ بينهما علاقة غير متوقعة. من خلال هذا اللقاء، يتحوّل الخوف من المرفعين الحيوان إلى تعاون مع «المرفعين» الإنسان في مشروع تجاري يعتمد على قطع الأشجار وبيع الأخشاب، وهو ما يفتح بابًا جديدًا للعيش والنجاة، وإن لم يكن خاليًا من المفارقة البيئية والأخلاقية.

تُكرَّس في القصة رمزية اللوري كجزء من الذاكرة السودانية الجمعية، حيث لا يُنظر إليه كمركبة فقط، بل كرمز ثقافي واجتماعي له دلالات الحنين، والسفر، والتواصل بين المدن والقرى. فاللوري حفر مكانته في الغناء الشعبي والأدب والتاريخ الحديث، منذ دخوله السودان على يد المستعمر، وحتى صار بديلاً للجمل في الحياة اليومية.

تختتم القصة بتأمل فلسفي في علاقة الإنسان بالطبيعة؛ فبينما كان الإنسان القديم يهابها ويقدّسها، صار الآن يسيطر عليها ويدمّرها باسم التطور. يظهر هذا التحوّل في المفارقة بين «المرفعين» المفترس الذي يخشاه البطل، و«المرفعين» الذي يساعده على استنزاف الغابة، في انعكاس لصراع الإنسان الحديث مع البيئة ونتائج جشعه المدمرة على نفسه وعلى الكوكب.

كان مستلقٍ يدندن:
«يا اللوري.. عليك الرسول بوري..
سول بوري.. عليك الرسول بوري»

هو لا يعرف من الأغنية أكثر من هذا المقطع الذي يلبي أشواقه، يدندن به كلما سمع بكاء ماكينات اللواري في صراعها مع رمل الوادي عند منتهى شجرات الغابة. إنه الشهر الثاني، أو قد يزيد، منذ غاب ذلك البوري الذي يعشق.. النداء الذي يعلن عن قدوم صديقه. ربما هي ثلاث سنوات أو أكثر منذ جاء إلى هنا، لا يدري كيف كانت ستمضي لولا العلاقة التي نشأت بينه وبين (المرفعين)!

المرفعين لدى السودانيين المرفعين، كما أنه لدى المصريين «السعلوة». ويقال إنّه الحيوان الأسطوري «تشوباكابرا» الوارد في العديد من الأعمال الفنية والحكايات. ويعتقد البعض أنّه نتاج للتزاوج ما بين ذئب وضبع، وينفي البعض ذلك بحجة اختلاف عدد الصبغيات في الضباع والذئاب، مؤكدين أنّ التزاوج بين الذئاب والكلاب جائز لتشابه الصبغيات.

منذ جاء إلى هنا مداناً ومطروداً من جماعته، ظل في صراع مع المرفعين، يسمع صوته كل ليلة يحوم حول المسكن الذي شيده على مدى يومين. وأحزنه أنه لم يأت معه بسلاح ناري، رغم توفر الأسلحة بكافة أنواعها في تلك النواحي، لكنه حمد الله أن كان من بين أدواته فأس وسكين، وأداة شحذ (حجر مسن)، وبطارية، بجانب مستلزمات من يُجبر على سكنى الغابة. إذ كان عليه أن يمتثل لأمر القبيلة ويأتي إلى هنا وحيداً، ولا يدري لماذا لم يفكر في السفر إلى أي مدينة بعيدة كما يفعل المنفيون من أمثاله، ولعله أراد أن يعيش العقاب كما هو جراء ما قام به.

من القواعد والتقاليد غير المكتوبة التي تحكم سلوك الأفراد في بعض الأعراف القبلية، هناك عقوبات يحكم بها كبار زعماء القبيلة في حال ارتكاب العضو جريمة تتعلق بانتهاك قواعد الشرف، أو الأعراف القبلية، أو أي جريمة ضد أفراد القبيلة ورموزها المقدسة. ومن ذلك الخيانة كالتعاون مع قبيلة معادية، أو التجسس لصالحها، أو أي عمل يضر بمصالح القبيلة، وكذا القتل العمد خاصة إذا كانت الضحية من ذات القبيلة، وحين يقبل أهل المجني عليه بعقوبة النفي حقناً للدماء. وفي بعض القبائل تعد السرقة من الجرائم التي تستوجب النفي، وكذا الاغتصاب وانتهاك الحرمات. ووفقاً لذلك، ومن أجل حماية تماسك القبيلة يطرد الجاني من دار القبيلة ويحرم من حقوقه ومكانته داخلها. وبعض القبائل تنفي الفرد الذي لا يظهر الاحترام لكبار رجال القبيلة، أو الذي يهين رمزاً من رموزها. كما يتم نفي الجبناء ممن يتهربون من القتال، أو الدفاع عن القبيلة. بل حتى الذين يمارسون السحر والشعوذة.

لن يحدّث أحداً عن جريمته، وعليه أن يقبل بالأمر، ويحزم ما يحتاجه من متاع قليل، ويخرج بحثاً عن حياة جديدة بعيداً عن دياره، حياة لا تنسيه ما فعل، ولا تلهيه عن (الإحساس اليومي بالعقاب)، كما عبّر يوم أن حكى لصديقه سائق اللوري.

كان يقضي جل ساعات النهار في البحث عن الفرائس وقطع الأشجار حول مسكنه ليتمكن من رؤية الوحش المتربص به، فقد ظل يعاني لليالٍ طويلة من محاولات هش المرفعين، رغم أنه لم يره إلا بأذنيه، فكل صوت حوله مبعثه المرفعين كما يظن، وإن كان خشخشة أوراق، أو حركة حيوانات صغيرة من التي تصيد فرائسها من الحشرات والطيور ليلاً.

بعد أيام اهتدى إلى صوت الفأس صاحب عربة نقل (لوري) تعطلت عند طرف الوادي، فجاء يطلب الماء والمؤانسة ريثما تصله قطعة الغيار فيصلح عربته. خلال اللقاء، حكى القروي قصته مع المرفعين حين ألح عليه الضيف الذي ضحك مبيناً أنّه - للمفارقة - يُلقّب بـ (المرفعين)، لأنّ الاسم مكتوب على صندوق سيارته. فقد اعتاد أصحاب السيارات أن يطلبوا من الخطاطين الجوالين في أسواق المدن، وورش إصلاح السيارات رسماً على صندوق السيارة، أو ليكتبوا عبارات تعبر عنهم عن أمزجتهم حينها.

وفي كل مكان تجد من ينتظر (اللوري) ومن عليه.. في شوق عبر عنه المطرب الشعبي (آدم شاش) في أغنيته، التي ردّدها بعده الكثيرون، وأعادت مجموعة عقد الجلاد بعثها من جديد..

يا اللوري عليك الرسول بوري

يعود عمر استخدام "اللوري" في السودان لأكثر من مئة عام منذ جلبه المستعمر البريطاني في 1918 من مدينة بيدفورد شرق إنجلترا، حيث كانت تصنعه إحدى الشركات التابعة لجنرال موتورز. وذكر الشيخ بابكر بدري في كتابه (حياتي) أنه «زار رفاعة فريق من ضباط الجيش الذي حارب بالميدان الغربي في فرنسا، حيث جاء الضباط محملين على لوريات (سيارات ناقلات جنود)، وكانت تلك المرة الأولى التي نرى فيها هذه الشاحنات».

ويقول الباحث الأنثروبولوجي مبارك حتة «ظهر (اللوري) في الحياة السودانية خلال فترة الاستعمار، وكان يأتي عن طريق ميناء بورتسودان، ويدخل بكابينة فقط (رأس) ويتم تصنيع صندوق له بواسطة ورش متخصصة في تركيب الحديد الذي يتوافق مع حجم (اللوري) ووظيفته، سواء في نقل الناس (بصات) أو البضائع أو الدواب إلى أماكن متفرقة في السودان».

وذكر أن اللوري في السودان يحمل تفاصيل الحنين إلى حقبة القرن الماضي، فعلى رغم الحداثة التي طاولت وسائل النقل، فإنه ظل ولا يزال يواصل رسالته بين مدن وقرى السودان المختلفة، فهو نبض وريد يضخ حنيناً في جسد التواصل السوداني، وحلقة وصل اجتماعية لم تنقطع إلى الآن. (1)

كان اللوري هو وسيلة النقل الرئيسية في المناطق التي تفتقر إلى الطرق المعبدة والسكك الحديدية، مما جعله جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. إذ يرتبط اللوري بذكريات السفر والتنقل، والأغاني الشعبية، والقصص التي تروى عن الرحلات والمغامرات. ليغدو في الثقافة السودانية، ليس مجرد شاحنة نقل، بل هو رمز ثقافي واجتماعي يرتبط بالذاكرة والتقاليد.

وكان اللوري قد أبعد الجمل حتى من المشاوير القصيرة الأخرى إلى الاسواق والمزارع. وأبعد عنه كثير من راكبيه لأداء مهام رسمية أو شعبية. فأول فئة انتقلت من ظهر الجمل إلى متون الشاحنات هم موظفو الحكومة الذين انتقلوا إلى الكومر والشاحنات الاخرى من ورثة الكومر.

هناك «وجدانيات في الثقافة والأدب نشأت بين اللوري وعموم أهل السودان. حتى أنّ اللوحة التي تعبّر عن السودان في مبنى الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا هي لوحة يظهر فيها لوري أوستن تعرّض للوحل، ومجموعة من الناس تجره. لا بد أنها من قبيل حكاية اللوري قبل إنشاء الطرق، عندما كانت تكثر الأوحال فتتوقف اللّواري، ولا زالت في المناطق خارج طريق الإسفلت. فيقولون «بكرة يجي الخريف واللّواري تقيف» (2).

ودون خريف توقف اللوري (المرفعين) لأيام طويلة عُقدت خلالها صفقة تجارية قضت بتحميل العربة الأخشاب المتراكمة التي قطعها القروي، الذي لم يكن يدرك أن الخشب يباع، بيد أن صاحب اللوري أقنعه بذلك، بل ساعده على فتح الطريق وسط أشجار الغابة حتى المسكن. وجاء في الصفقة أنه سيعود كل مرة بعد إنزال حمولته في المدينة ليحمل ما تم قطعه من أخشاب.

وها قد أصبح القروي يقطع الأشجار لـ (المرفعين) اللوري، بعدما كان يقطعها خوفاً من (المرفعين) الحيوان، في مفارقة تجسد تدرُّج الإنسان في علاقته مع الطبيعة، من طور التقديس والخوف منها، والابتهال لقواها المختلفة، إلى طور السيطرة على قواها، والتعرف إلى قوانينها، وصولاً إلى إيذائها والفتك بها.

يورد الكاتب أحمد السعد أنّ «الإنسان ظلّ يعايش البيئة بخوفٍ ووجلٍ وترقب، وهي تهدّده ببراكينها وعواصفها وزلازلها، ووحوشها. ولم يكن يتأخر عن تقديم قرابين الطاعة والتقرّب حتى يأمن غضبها وتقلباتها، وفي الوقت نفسه كان يستخرج طعامه وشرابه منها، ويبني مسكنه. وبعدما كان صراعه معها صراعاً من أجل الحياة وتحقيق القدر الأدنى من متطلبات البقاء، لضمان حفظ نوعه من الانقراض والزوال، انقلب السحر على الساحر، وصارت الضحية تمارس دور الجلاد. وبات هذا الطموح الإنساني للسيطرة على الطبيعة يلهي ويشغل عن مقدار الدمار والتلوث الذي يمارسه البشر ضد الطبيعة، الذي ظهرت آثاره المدمرة على الجانبين (الإنسان والبيئة)، بل باتت تهدد مستقبل العيش عِلى كوكب الأرض، من دون أن يكون هناك مجال لأساطير جديدة، مثلما كانت في معارك الإنسان ضد الطبيعة في الماضي فرص لنسج الخرافات والأساطير».

وإلى اللقاء في حكاية أخرى من بيئتي.

الهوامش

(1) منى عبد الفتّاح – اللوري السوداني.. ذاكرة الفرح والفراق – إندبندنت عربية 1 ديسمبر 2022.

(5) الصادق عبد الله عبد الله – حكاية اللوري - سودانايل14 مايو 2015.

بمناسبة مرور مئة عام على مشروع الجزيرة

مقال للأديب الراحل الطيب صالح (مشروع الجزيرة)

مجلة أصوات - رقم العدد: 1 تاريخ الإصدار: 1 يناير 1691

ملخص

تنشر مجلة «أفق جديد»، بمناسبة مرور مئة عام على مشروع الجزيرة، مقالًا نادرًا كتبه الأديب الراحل الطيب صالح (1929–2009)، نُشر في العدد الأول من مجلة «أصوات» عام 1961، وهي مجلة فصلية ثقافية تصدر من لندن.

يقدّم الطيب صالح قراءة أدبية وإنسانية لكتاب آرثر جيتكل «الجزيرة»، وهو عمل توثيقي نابع من تجربة المؤلف المباشرة مع المشروع منذ بداياته في عشرينيات القرن الماضي وحتى تأميمه في خمسينياته.

يتناول الطيب صالح قصة مشروع الجزيرة كما وردت في كتاب آرثر جيتكل، بوصف المشروع تجربة تنموية وإنسانية فريدة من نوعها في قلب السودان، ويستعرض التطورات التقنية والزراعية التي أحدثها المشروع.

ويختم الطيب صالح المقال بالتساؤل الذي طرحه المؤلف عن الرسالة الأوسع لتجربة الجزيرة: كيف يمكن للدول الغنية أن تساعد الدول الفقيرة دون استغلال، وفي إطار من الاحترام المتبادل والتكافؤ؟

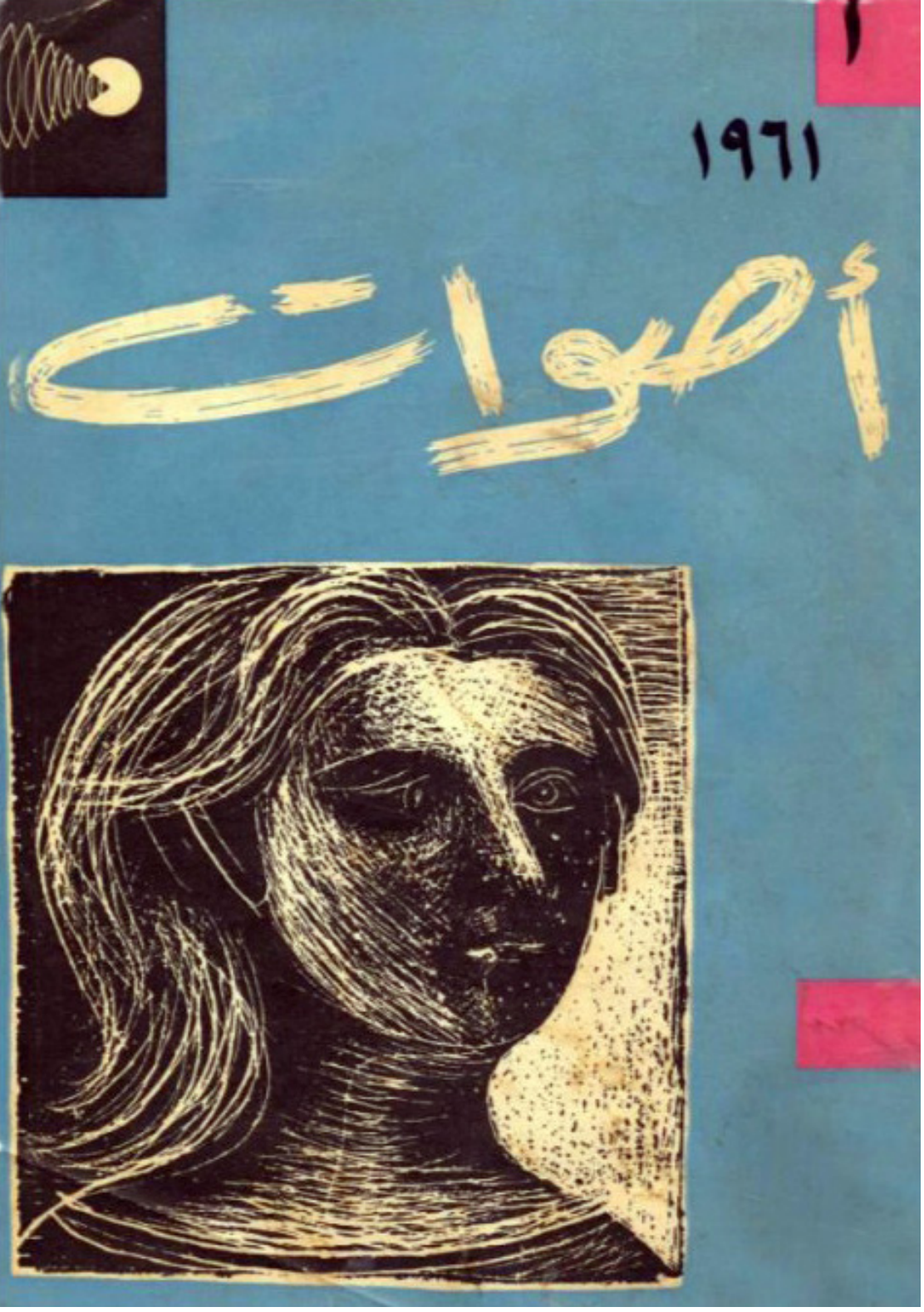

الجزيرة اسم يطلق على المثلث من الأرض الواقعة جنوب الخرطوم بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، وهي مساحة من الأرض الخصبة تبلغ نحو ثلاثة ملايين فدان. وقد كانت، حتى قيام الحكم الثنائي الإنجليزي - المصري تروى بالأمطار وتزرع غلالًا ،ويعتمد عليها القطر في سد حاجاته من الغذاء. ثم بُني خزان سنار في سنة 1925، وتدفق ماء النيل في هذه الأرض فتحولت من زراعة المحاصيل الغذائية إلى زراعة القطن الذي أصبح اليوم المصدر الرئيسي لثروة السودان.

وقصة هذه التجربة الفريدة هي القصة التي يرويها آرثر جيتكل في كتابه «الجزيرة». وهو أهل للقيام بهذه المهمة خير قيام، إذ أنه بدا العمل في الجزيرة سنة 1923 حين كانت الأرض تروى بالمضخات، ثم زامل مشروع الجزيرة منذ بداية تكوينه، فشغل عدة مناصب في شركة المزروعات السودانية التي كانت تشرف على المشروع. وحين أمم المشروع سنة 1950، كان أول رئيس لإدارة هيئة مشروع الجزيرة.

ويتحدث المؤلف في الفصول الأولى من الكتاب عن أهداف الحكم الثنائي في السودان، تلك الأهداف التي كان مشروع الجزيرة إحدى ثمارها. وهذه الأهداف، يلخصها سير رجينالد وينجت، حاكم السودان العام بين سنة 1900 وسنة 1916، في تقرير له فيقول: «المهمة التي أخذتها حكومة السودان على عاتقها هي قبل كل شيء، جلب فوائد الحضارة للسكان، وذلك بتهيئة سبل الأمن لهم بقدر ما هو ممكن حتى يضمنوا سلامة أشخاصهم وممتلكاتهم، وبتحسين المواصلات في هذه الفيافي والقفار التي تفصل بين الأماكن التي يتجمع فيها السكان ويتيسر فيها العيش، وبزيادة إخصاب الأرض الغنية أصلًا عن طريق الري الصناعي مما يناسب الظروف المختلفة التي تسود شتى أماكن هذا القطر الشاسع، وأخيرًا، وبالإضافة إلى الملاحة النيلية والسكة الحديدية التي تصل السودان بمصر، إنشاء ميناء ومرفأ على البحر الأحمر، يسهل الوصول إليه من داخل القطر، مما يتيح للسكان استيراد حاجياتهم من الخارج بأسعار معتدلة، ويمكنهم من إيجاد أسواق في الخارج لمنتجاتهم.

وسرعان ما اكتشف وينجت إمكانية استثمار أرض الجزيرة لرفع مستوى المعيشة في القطر.

وانتهت الحكومة بعد دراسة وتمحيص إلى أمر بناء خزان على النيل الأزرق، ولكن من أين تأتي الحكومة بالمال اللازم؟

ويتابع المؤلف فصول القصة حتى يتم بناء الخزان، ويقوم مشروع الجزيرة بمساهمة بين شركة إنجليزية وحكومة السودان والمزارعين، وهو يصف كيف تغلبت الحكومة على صعوبة إيجاد المال اللازم بمعونة كل من بريطانيا ومصر على الأخص، وكيف زالت الصعوبات الهندسية والإدارية. لكن المؤلف يبدع حين يصف كيف تغيرت حياة الناس العاديين بظهور هذا المشروع حتى ليخيل للقارئ أنه يقرأ رواية شائقة حين يتعرف مع الكاتب على سكان قرية معينة في الجزيرة، قرية الطلحة، التي تبعد عن ود مدني، عاصمة الجزيرة، نحو عشرة أميال، والطلحة قرية صغيرة تقوم في منخفض من الأرض تتجمع فيه مياه الأمطار، ولهذا فهي محاطة بغابة من شجر الطلح، تتوسطها قبة بيضاء هي قبة الشيخ أحمد الطريقي، وينتمي سكانها إلى قبيلة العركيين. كيف تم تسجيل الأرض؟ كيف أعيد توزيعها؟ كيف واجه السكان المشاكل الإدارية التي لم يعهدوها من قبل؟ أي نوع من الإداريين البريطانيين وفدوا على تلك الأرض الخلاء جنوبي الخرطوم، وكيف استطاعوا أن يواجهوا تلك الظروف الجديدة في مجتمع مختلف كل الاختلاف عن مجتمعهم الأوروبي؟ يقول عنهم جيتكل: وأغلبهم جاءوا (إلى السودان) بغية الحياة الحرة في الريف في شركة متطورة متوسعة، ولم تكن الوظيفة تتطلب ثقافة واسعة بقدر ما كانت تتطلب من حيوية جسمانية، وأمانة، وقدرة على التنفيذ، ومزاجًا مرحًا، وتسامحًا في الطبع، ومقدرة على حث الناس على العمل والمشاركة معهم. والكاتب يعتبر العنصر الإنساني في غاية الأهمية، ولا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من صورة حية (لإنسان)، سواء كان بريطانيًا أو سودانيًا، وعلاقته بمشاكل تطور الأرض. وهذا هدف يوضحه المؤلف منذ البداية في مقدمة الكتاب، وينفذه بأمانة في فصول الكتاب المتعاقبة، فيقول: الناس والأرض معًا خلقا تجربة فريدة في ميدان من أهم الميادين التي تشغل الناس في عصرنا هذا: ذلك هو محاولة رفع مستوى الحياة في البلاد المتخلفة.

والفصول الأخيرة من الكتاب طريفة مثيرة بوجه خاص. فبعد عام 1950 أمم مشروع الجزيرة. ومع أن التكوين الإداري للمشروع لم يتغير، إلا أن تطور الحوادث في القطر عامة وسع معناه وأهميته. لقد أصبح السودان في تلك السنوات يقترب حثيثًا من الاستقلال. لهذا فقد أصبح مشروع الجزيرة أمرًا أهم من مغامرة اقتصادية ناجحة. لقد أصبح قبلة أنظار البلد كله إذ أن رفاهية القطر المستقل ستقوم عليه. وهو فوق هذا المحك لتجربة مقدرة السودانيين على تصريف أمورهم. ومرة أخرى ينفذ الكاتب إلى العنصر الإنساني وراء التجربة، ويتحدث في فصل عن (الديموقراطية المختطة وغير المختطة)، وعن السودانيين الذين قفزوا إلى المناصب الكبرى في المشروع، وأصبح واضحًا أنهم سيخلفون الإدارة الأجنبية، رجال أمثال مكي عباس الذي استوعبته الجزيرة بعد خبرة طويلة في وزارة المعارف، ومحمد عمر أول رائد لتعليم الكبار في الجزيرة، وعمر محمد عبد الله الذي صار أول ضابط للعلاقات العامة، وسليمان بخيت محرر مجلة «الجزيرة».

ويحكي الكاتب أيضًا قصة (الخدمات الاجتماعية) في الجزيرة. وهي قصة فريدة في ذاتها، ونجاحها يوضح في جلاء نجاح تجربة مشروع الجزيرة كله. أن 2% من دخل القطن السنوي يخصص للخدمات العامة، وهي تشمل الصحة والتعليم والترفيه، وتقوم على أساس فهم الناس أنفسهم لحاجياتهم والعمل على سدها تحت إرشاد المسؤولين في المشروع.

وبعد أن يسرد المؤلف قصة الجزيرة ونجاحها في وضوح، يثير المشكلة الرئيسية التي تعتبر (الجزيرة) جزءًا منها: مشكلة مساعدة الدول الغنية الشعوب الفقيرة والأخذ بأيديها نحو مستقبل أفضل، دون قيود أو شروط، على أسس من الاحترام والمساواة والثقة المتبادلة.

لن أجد بيتي أبدًا

رحلة مصور سوداني في زمن الحرب

قصة النزوح والانتماء والماضي الذي لن يتركنا

صحيفة نيو هيومانيتاريان - عمار حسن

ملاحظة المحرر:

غادر عمار ياسر الخرطوم في أعقاب اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023. يوثق هذا المقال المصور رحلته الطويلة في البحث عن مأوى آمن، بينما يتأمل في مفهوم الوطن، ويتساءل عمّا إذا كان سيجده يومًا. وقد أسفرت هذه الحرب عن تهجير أكثر من 12 مليون شخص من منازلهم.

الخرطوم، جوبا، كمبالا

وُلدت في أم درمان، المدينة التوأم للعاصمة السودانية الخرطوم، عام 2005. وبعد عام من ولادتي، انتقل والداي إلى قطر، حيث نشأتُ مع إخوتي الستة، خمسة منهم وُلدوا خارج السودان.

في قطر، واجهتُ العنصرية منذ صغري. كان من الصعب عليّ أن أفهم لماذا يُعاملني زملائي في المدرسة بهذه القسوة فقط لأنني «لست قطريًا». وعندما سعيت لطلب المساعدة من المعلمين، لم ألقَ سوى التجاهل أو عدم التصديق. كنتُ أظن أن والديّ سيكونان سندي، لكنني تلقيت منهما جملة لن أنساها ما حييت: «إذا لم تُحسن التصرف، فسوف نعيدك إلى السودان.»

لم أرد الذهاب إلى السودان – لا بهذه الطريقة. ولهذا، كانت قطر بالنسبة لي مكانًا مزدوجًا: عشتُ فيها حياة مستقرة من ناحية، لكنني عانيت من شعور عميق بالغربة والانفصال.

في عام 2016، قرر والدي العودة إلى السودان بعد أن ترك عمله. بدأنا حياة جديدة، ومدارس جديدة، وبيئة مختلفة تمامًا. لكن حتى هنا، لم يختفِ التنمر؛ هذه المرة، كنتُ «الطفل القطري» في نظر الآخرين. افترض زملائي أنني ضعيف، ولن أقدر على حماية نفسي. لكنني أخيرًا شعرت أنني أستطيع الرد والدفاع عن نفسي، دون خوف من الترحيل أو التمييز العنصري. كنا جميعًا متساوين، وهذا منحني شيئًا من الثبات والطمأنينة.

مرّت السنوات، وتغيّر السودان، وتغيّرتُ معه. في عام 2022 التحقتُ بالجامعة، وبدأت أتنقل في شوارع الخرطوم، أتعرف عليها وأتوثق بها أكثر. أصبح التصوير أداتي لفهم هذا التغير، وللتعبير عن رحلتي الداخلية. يمكنني القول إن 2022 كان العام الذي بدأت فيه أخيرًا أرى الخرطوم كموطن حقيقي.

لكن ذلك تغيّر فجأة في 15 أبريل 2023، حين اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. توقفت الكهرباء، ندر الغذاء، وبدأنا نعيش تحت تهديد القصف والرصاص. هكذا بدأت رحلة النزوح: من الخرطوم إلى مدن متفرقة داخل السودان، ثم إلى جنوب السودان، وأخيرًا إلى أوغندا.

الخريطة المرافقة تُظهر خط النزوح من الخرطوم إلى كمبالا، مرورًا بأم روابة، ود مدني، ربك، الرنك، وجوبا، قبل الوصول إلى العاصمة الأوغندية. المسار مميز بأسهم متقطعة، وتُشير الخريطة أيضًا إلى دول الجوار مثل تشاد وإثيوبيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الصور التي ستشاهدونها توثق هذه الرحلة، وتحاول أن تُجيب عن سؤال ظل يلازمني طيلة حياتي: ما هو الوطن؟ وهل يمكنني أن أجده فعلاً؟

معظم الصور التُقطت في أماكن نزحتُ إليها، أو لي ولأفراد أسرتي. في بعضها، استخدمت تقنية التعريض المزدوج، لدمج لقطات من الماضي – بعضها من أرشيف والدي الرقمي – مع الحاضر، في محاولة لاستعادة مشاعر الانتماء وتأمل الحياة قبل اندلاع الحرب.

بعد أكثر من عامين من العمل على هذا المشروع، وصلتُ إلى قناعة: ربما لن أجد وطنًا أبدًا، وربما لم أعد أعرف ما تعنيه هذه الكلمة حقًا. ومع ذلك، لم أتوقف عن البحث عنه – في أفكاري، في عائلتي، في وجوه الأصدقاء النازحين، وفي قصص اللاجئين من حولي.

1 والدي بطلي

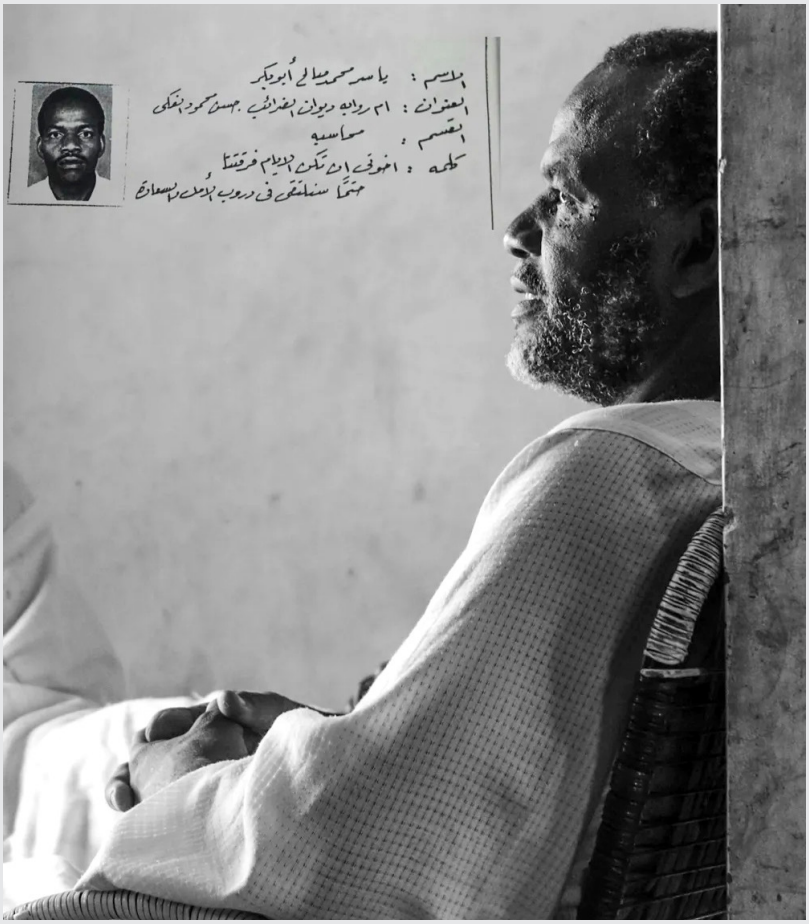

«تُظهر هذه الصورة، التي التُقطت في 31 مايو 2023، والدي ياسر محمد صالح وهو يتحاور مع أعمامي وجدي داخل منزل العائلة في أم روابة – المكان الذي لجأنا إليه بعد أن قضينا شهراً تحت وابل القصف في الخرطوم. تجمعنا هناك، كعائلة كبيرة، بحثًا عن الأمان. على الحائط خلفه، تظهر نسخة مكبرة من اقتباس خطّه في كتاب تخرجه أواخر التسعينيات: ‹أيها الإخوة والأخوات، حتى لو مزقتنا الأيام، فسوف نلتقي في النهاية على طرق السعادة والأمل.› هذا الاقتباس هزني بعمقه، إذ ربط بين زمنه وزمني، بين أحلامه وواقعي. رغم أن والدي فقد كل شيء في هذه الحرب، فإنه ظل متشبثاً بالأمل، مؤمناً بأن الفرج قادم بإذن الله. هو رجل لا تفيه الكلمات حقه – بطلي الذي لن أنساه. يظهر في الصورة في البيت الذي ترعرع فيه، في المدينة التي تشكّل له الوطن. أما بالنسبة لي، فأم روابة ليست كذلك.»

2 نفس البيت، وقت مختلف

«تُظهر هذه الصورة جدار الحديقة الأمامية لمنزلنا في أم روابة. على اليمين، يظهر كرسي جدي، وحذاؤه إلى جواره، والمقعد الذي اعتاد الجلوس عليه. على الجدار، قمت بدمج صورة أخرى – التقطها والدي عام 2014 لصالون المنزل ذاته، حين كان يعجّ بالزوار، بأحاديثهم وضحكاتهم ورائحة القهوة.

الصورتان تعكسان المكان نفسه، البيت نفسه، لكن بينهما زمنان مختلفان تمامًا. تظهران بوضوح كيف تبدّلت روح المنزل؛ كيف انطفأت الحركة وتراجعت الحياة فيه، رغم أن الوجوه لم تتغير.

العائلة رابطة من الحب، لكن في مساحات ضيقة وظروف ضاغطة، قد تطفو التوترات على السطح. حدثت مشادات، واحتدمت الخلافات، وزاد التوتر من صعوبة الشعور بالراحة. في تلك اللحظة، لم أشعر أن هذا المكان هو بيتي.»

3 «ما هي قبيلتك؟»

التقطتُ هذه الصورة لمنزل مهجور أثناء طريقي إلى سوق أم روابة. حاولتُ أن أسأل المارة عمّا حدث، لكن الجميع آثر الصمت – ربما لأن الجميع يعرف، دون أن يبوح، أن قوات الدعم السريع هي من فعلت ذلك. دخلت تلك القوات إلى أم روابة في يوليو/تموز 2023، وقلبت ملاذنا الآمن إلى بؤرة من الخوف والرعب.

رغم أنها صوّرت نفسها كقوة منقذة جاءت لسد فراغ الشرطة والجيش، سرعان ما تحوّل ذلك الادعاء إلى سرقة وقتل، ومعه تحوّلت أم روابة من مجتمع مترابط ينبض بالحياة، إلى مكان غريب، خافت، ومُثقَل بالانكسار.

بدأ السوق يخلو شيئًا فشيئًا، وهو ما أثر عليّ شخصيًا. كنت أعمل هناك مع أخي وأبناء عمومتي، نبيع الصابون لنكسب قوت يومنا ونساعد عائلتنا على الاستمرار. وبوصفي الأكبر سنًا في العائلة، كان العبء دائمًا على كاهلي.

في 23 سبتمبر 2023، اتخذت القرار الأصعب: أن أغادر أم روابة. بعت كل معدات التصوير التي أملكها لأشتري تذكرة إلى ود مدني، المدينة التي قصدها كثيرون من الخرطوم بحثًا عن عمل أو أمل في بداية جديدة.

لكن مغادرة المدينة لم تكن سهلة. كانت نقاط التفتيش تقف بيننا وبين الطريق، بأسئلتها الثقيلة: «ما هي قبيلتك؟»، «سلّم هاتفك». ثم يأتي التفتيش، وأحيانًا العنف، من مقاتلين لا يعرفون الرحمة.

رأيت بعيني كيف تعرضت النساء للتفتيش والإهانة والتحرش، ولم أكن قادرًا على فعل شيء. شعرت بالعجز، والضعف، وأحيانًا بالذنب لأنني لم أتكلم. لكنني حين أسترجع تلك اللحظات، أُدرك أنني لم أكن أملك أي خيار.

4 سنعود حتمًا»

هذه لقطة شاشة من مقطع فيديو التقطته في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بعد قرابة شهرين من وجودي في ود مدني. على مركبة التوك توك الذي مرّ أمامي كُتب: «سنعود حتمًا» – شعار تردده كثير من الأسر السودانية، تعبيرًا عن الأمل في الرجوع إلى الديار التي هجّرتهم منها الحرب.

لكن حين جلست لاحقًا لتحرير الصورة – التي التقطتها من داخل توك توك، بينما كنت أقف على جانب الطريق أبيع رصيد الهاتف – أدركت كم أن تلك العبارة كانت بعيدة عن إحساسي الحقيقي في تلك اللحظة.

في بدايات الحرب، كنت أُقنع نفسي: «سنعود قريبًا، أسبوعان بالكثير وسينتهي كل شيء». لم نحمل معنا إلا القليل من الملابس حين تركنا الخرطوم، فقد بدا الأمر مؤقتًا. لكن مع اقتراب نهاية عام 2023، بدأت أنظر إلى الخرطوم كذكرى بعيدة، كمدينة ربما لن أراها مجددًا.

كانت العبارة على التوك توك تحمل أملاً، نعم، لكنها كُتبت على مركبة تمضي إلى الأمام... ولا تعود. في تلك اللحظة، بدت لي وكأنها تعكس نقيض ما تقوله. الرسالة تقول: «سنعود»، لكن الواقع كان يقول: «لن أعود قريبًا... وربما أبدًا».

5 الخرطوم الجديدة

التُقطت هذه الصورة بعد نحو شهر من وصولي إلى ود مدني. كانت مناسبة استثنائية؛ التقيت فيها بأصدقاء لم أرهم منذ شهور. كنا جميعًا قد هربنا من ولايات مختلفة، وجمعتنا تلك الليلة حول طاولة لعب الورق، تحت ضوء مصباح معلّق في مؤخرة شاحنة.

كانت لحظة مؤثرة للغاية. شعرت خلالها بتعلّق متزايد بهذه المدينة الجديدة. فقد استقبلت ود مدني مئات الآلاف من النازحين من الخرطوم، وكانت مدينةً دافئة ومرحّبة. بدأت أتعرف على أشخاص يُشبهونني، يحملون ذات الاهتمامات، ويبحثون مثلي عن المعرفة والعمل والطمأنينة. بدا وكأن «خرطومًا» جديدة تتكوّن هناك – أكثر هدوءًا، لكنها لا تزال نابضة بالأمل.

رغم هذا، لم أشعر تمامًا بأنني في منزلي. كنت أقيم مع قريب بعيد – ابن عم لوالدي – ورغم حسن استقباله، إلا أن بعض تعليقاته تركت أثرًا مؤلمًا. سألني ما إذا كنت قد فكرت في الانتقال إلى ربك، على بُعد ثلاث ساعات جنوبًا، أو الأبيض، ثماني ساعات إلى الغرب. لم يكن يطردني، لكن طريقته في طرح الموضوع أوحت لي بأن إقامتي غير مرغوب في أن تطول. وهكذا، بينما بدت لي ود مدني كأنها وطن مؤقت، فإن البيت الذي كنت أسكنه ومن أعيش معهم جعلوني أشعر بالغربة.

في ديسمبر، تلقيتُ اتصالًا من والدي، دعاني فيه للحاق به في ربك، حتى نسافر معًا إلى مدينة الرنك في جنوب السودان لتقديم طلب لجوء. كانت لديه أسباب كثيرة للمغادرة، أبرزها توقف إخوتي عن الذهاب إلى المدرسة. رفضتُ في البداية، واحتدّ النقاش بيننا. لكن في صباح اليوم المقرر لسفري، غيّرت رأيي وقررت الذهاب.

لاحقًا، بدا ذلك القرار وكأنه أنقذني. بعد أيام فقط من مغادرتي، اقتحمت قوات الدعم السريع مدينة ود مدني، وخلفت وراءها دمارًا وفوضى.

6 رحلة إلى المجهول

أطلقتُ على هذه الصورة الذاتية عنوان «رحلة عائلية إلى المجهول». التقطتها في مدينة ربك، بينما كنا نستعد للانطلاق بسيارتنا نحو مدينة الرنك.

في ربك، شعرت بوحدة طاغية. الحياة اليومية فيها صعبة، والبيئة من حولي بدت بلا ملامح واضحة، وكأنها لا تعرف تمامًا ما هي: مدينة أم قرية متوسعة؟ كان المكان غريبًا إلى درجة أنني لم أتمكن حتى من وصفه أو الشعور بأي انتماء إليه – وربما لهذا السبب لم أحبه أبدًا.

لا أميل عادةً إلى التقاط الصور الجماعية، لذلك اخترت أن ألتقط هذه الصورة العفوية – كأنها طريقة لأشارك اللحظة دون أن أكون فيها تمامًا. كانت والدتي، الجالسة على اليسار، تتجادل مع أخي الأصغر الواقف، بينما بدا التوتر واضحًا على وجوه الجميع. كنا جميعًا مرهقين، مشوشين، لا نعلم ما الذي ينتظرنا، ومع ذلك، كان هناك شعور خفي بالأمل... وأنا، من مكاني في الخارج، كنت أراقب بصمت.

الرنك، المدينة الحدودية الواقعة شمال جنوب السودان، تُعد محطة عبور أكثر منها وجهة. مكان يتوقف فيه الناس مؤقتًا، هاربين أو عائدين، في طريقهم إلى ما يظنونه حياة أكثر استقرارًا. لم أتصور أبدًا أنني سأبقى هناك طويلًا.

طوال الرحلة، كانت الأسئلة تتزاحم في رأسي: ماذا بعد؟ هل أواصل نحو جوبا؟ هل أعود إلى السودان؟ أم أن مصر خيار أكثر أمانًا؟ لم تكن هناك إجابات واضحة، فقط طريق طويل ومفتوح على احتمالات مجهولة.

7 التفكير في كل شيء في وقت واحد

في اليوم التالي لوصولنا إلى مدينة الرنك، جلسنا ننتظر تسجيلنا كلاجئين - وهي اللحظة التي توثقها هذه الصورة.

في الخلفية، يظهر رجل لا أعرفه، لكن تعبير وجهه كان كافيًا ليقول الكثير: كأنه يفكر في كل شيء دفعةً واحدة - في الخسائر، والتعب، والمجهول القادم.

في المقدمة، يجلس أخي مجتبى، الذي يصغرني بعامين، وقد بدت عليه علامات الإنهاك بوضوح. نظراته كانت شاردة، متعبة من الوقوف تحت الشمس طوال اليوم. ظلّ الخيمة في تلك اللحظة كان بمثابة نجاة. كان من المفترض أن يكون مجتبى في تلك الأثناء يتقدّم بطلب الالتحاق بالجامعة، لكن بدلاً من ذلك، بدأ يبيع الأكياس البلاستيكية ليكسب قوت يومه. قبل أيام فقط، أنهى أخيرًا امتحانات الشهادة الثانوية - الامتحانات التي كان من المفترض أن يجتازها قبل عامين.

معظم الصور التي التقطتها في الرنك كانت باستخدام هاتفي، بهدوء وحذر. كنت أضع سماعات الأذن وأتظاهر بأنني في مكالمة، حتى لا أُلفت الانتباه. في تلك الظروف، كنت لاجئًا، لا صحفيًا. مجرد حمل دفتر ملاحظات أو طرح سؤال قد يكون كافيًا ليُبلغ عنك أحدهم إلى الأمن.

8 منزلي

عشتُ مع عائلتي في هذه الخيمة الصغيرة ثلاثة أيام في مدينة الرنك، بانتظار استكمال إجراءات طلب اللجوء. والمفارقة أنني شعرت فيها بقرب من الوطن أكثر من أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب. فقد كان من حولي فقط أحبائي - دون غرباء أو مجاملات أو توترات - وهذا وحده كان كافيًا ليوقظ في داخلي شيئًا من الدفء الذي افتقدته. ذكّرني الحديث المستمر، والمشاحنات الصغيرة، وحتى لحظات الصمت، بالحياة التي كانت لنا في الوطن.

لهذا السبب، قررت أن أدمج في هذه الصورة مشهدًا آخر - صورة من أرشيف والدي لمنزل عائلتنا القديم في أم درمان، حيث عشنا بعد عودتنا من قطر. أردت أن أجمع بين مكانين: خيمتنا المؤقتة في الرنك، ومنزل الذكريات في الخرطوم. ومع ذلك، كنتُ أعلم في أعماقي أن لا هذا المكان ولا ذاك هو الوطن الحقيقي الذي أبحث عنه.

لاحقًا، أخبرتنا السلطات أن علينا مغادرة الرنك إلى مخيم لاجئين ناءٍ في ريف جنوب السودان. لم ترغب عائلتي في العيش هناك، فاختاروا العودة إلى ربك. أما أنا، فقررت أن أواصل الرحلة وحدي نحو جوبا.

في ذلك الوقت، كانت قوات الدعم السريع قد دخلت ود مدني. كل ما تبقى لي من ممتلكات فُقد أو نُهب، ولم يعد هناك ما يمكن أن أعود إليه. كنت بحاجة إلى بداية جديدة، إلى مساحة أتنفس فيها من جديد. علّ جوبا تكون تلك المساحة - بداية مختلفة، وظيفة جديدة، وربما حياة أهدأ مما خلفته الحرب.

9 متضارب

التُقطت هذه الصورة في جوبا، وأطلقتُ عليها عنوان «متضارب» لأنها عبّرت عن حالة من التشتت العاطفي العميق. كنت أرغب في العودة إلى السودان، لأن جوبا لم تشعرني بالانتماء. لكنها، في الوقت ذاته، منحتني ما لم يعد ممكنًا في بلدي: شيئًا من الأمان، ومساحة للهدوء الشخصي.

استأجرت غرفة بسيطة مع ابن عم والدي مقابل عشرة دولارات شهريًا. وبعد فترة، بدأت أعمل كمصور فيديو ومصور فوتوغرافي في إحدى شركات الإنتاج. لكنها سرعان ما تحولت إلى أسوأ تجربة مهنية مررت بها. كانت الأجور تُدفع على أساس كل مشروع، وليس هناك راتب شهري ثابت. بعض الأسابيع كانت تمر دون أي عمل، وأحيانًا كنت أقضي شهورًا دون دخل. كانت الحياة شديدة القسوة.

لم أجد في جوبا ما يمكنني التعلق به حقًا. لم تكن المدينة نفسها ما شدني، بل الأشخاص الذين أحاطوا بي – زملائي في العمل، وأصدقائي الذين بقوا إلى جانبي. كانت المدينة صعبة، خانقة أحيانًا. كنت أقطع المسافات سيرًا على الأقدام لأصل إلى العمل، ثم أعود في وقت متأخر. وغالبًا، لم يكن لديّ ما أفعله سوى الغرق في تحرير هذا المشروع – وكأنني أتشبث به كي لا أضيع تمامًا.

10 مرآة اسمها موهي

هذه صورة لصديقي محيي، الذي عشت معه خلال فترة وجودي في جوبا. تعارفنا لأول مرة في أم روابة، وكانت صداقتنا انعكاسًا لرحلتين متشابهتين في قلب الفوضى. قصته تجسد ما مرّ به الكثيرون من معاناة في ظل الحرب والنزوح.

قبل اندلاع الصراع، كان محيي طالبًا في كلية الطب بجامعة الخرطوم. وبعد أن تعذّر عليه مواصلة دراسته هناك، سافر إلى جوبا، على أمل الانتقال إلى جامعة في تركيا. لكن طلب تأشيرته رُفض. حاول أن يبدأ من جديد، فاستثمر مبلغًا كبيرًا في افتتاح صيدلية، لكنه لم يحصل على التراخيص اللازمة. ومع تلاشي فرص النجاح، قرر استخدام ما تبقى من أمواله لدفع تكاليف الدراسة في روسيا. غير أن الحظ خانه مجددًا: فقد جواز سفره في اليوم الذي كان من المفترض أن يسافر فيه.

حينها، لم يجد خيارًا سوى الرحيل. انطلق شمالًا في رحلة محفوفة بالمخاطر، مرورًا بأعالي النيل، ثم برًا عبر تشاد والنيجر والمغرب، حتى وصل في نهاية المطاف إلى أوروبا. اليوم، يعيش كلاجئ في فرنسا، لا

يزال يبحث عن الاستقرار وعن وطن يمكنه أن يسميه وطنًا بالفعل.

رأيت نفسي في محيي. التقينا في أم روابة، لكن لم يشعر أحدنا بالانتماء هناك. ثم انتقلنا إلى جوبا، لكن الغربة لم تغادرنا. في أواخر عام 2024، قال لي محيي جملة لا أنساها: «لا أعرف حتى لماذا جئت إلى هذا المكان. أتمنى لو لم أفعل، وأعلم أنني لو كنت في وطني، لما وصلت إلى ما أنا عليه الآن.»

11 عالم مقلوب

يجمع هذا التعريض المزدوج بين آخر صورة التقطتها للمناظر الطبيعية في الخرطوم (في الأسفل)، وصورة لمدينة جوبا التقطتها في أغسطس 2024، ووضعتها مقلوبة في الأعلى. أردتُ من خلال هذه المفارقة البصرية أن أُجسّد التباعد الكامل بين العالمين، والانفصال الذي شعرتُ به داخليًا.

بحلول ذلك الوقت، كنت قد أمضيت سبعة أشهر في جوبا، ومع ذلك لم أشعر أنني أنتمي إليها. المدينة لم تعرفني، ولم أتعرف عليها. حتى الشوارع بدت غريبة عني، كأنها لا تتحدث لغتي. كنتُ أفقد علاقتي بالكاميرا – شغفي الأول – بسبب القيود الصارمة المفروضة على التصوير، وكنت أفتقد عائلتي أكثر مما أستطيع التعبير.

كنتُ أبحث عن مساحة، عن فرصة أتنفس فيها بحرية، عن طريقةٍ أعبّر بها عن أفكاري، وأتصل بذاتي من جديد. شعرتُ كأنني سجين داخل زنزانة مفتوحة، أحمل مفتاح الخروج، لكنني لا أعرف أين الباب.

هذه الصورة محاولة بصرية لقول كل ذلك – لقول إن جوبا كانت عالمًا مقلوبًا بالنسبة لي، غريبًا، بعيدًا كل البعد عن الخرطوم وأم درمان، حيث تشكّل وعيي، وحيث لا يزال قلبي معلّقًا.

12 ذكريات مشوشة

في 13 سبتمبر 2024، غادرتُ جوبا متجهًا إلى كمبالا، عاصمة أوغندا. كان شعور الغرابة يرافقني طوال الطريق – فقد أمضيت ثمانية أشهر في هذه المدينة، وهي أطول فترة أقضيها في مكان واحد منذ أن تركتُ الخرطوم. ورغم أن جوبا لم تشعرني يومًا بأنها موطني، فإن الادعاء بأنها لم تعنِ لي شيئًا سيكون إنكارًا للحقيقة. كانت تجربةً ثقيلةً ومهمة في آنٍ معًا، لكنني كنت أعلم أن وقت الرحيل قد حان.

التقطتُ هذه الصورة من نافذة الحافلة أثناء مغادرتنا المدينة. يظهر فيها نهر النيل تحت المطر المتساقط. كانت لحظة صامتة، مشبعة بالحيرة، وكأن السماء تمسح المكان من ذاكرتي تدريجيًا. لم أعد أحتفظ بالكثير من التفاصيل عن حياتي هناك، وكأن قطرات المطر التي انسابت على زجاج النافذة كانت تحجب ملامح المدينة كما تحجب الذاكرة الهشة.

أصبحت هذه الصورة، لاحقًا، بمثابة اعتراف – أن جوبا بدأت تتلاشى من ذهني، شيئًا فشيئًا. ورغم ذلك، لا يمكنني إنكار أنني شعرت بشيءٍ ما لحظة مغادرتي... شيء يصعب تسميته، لكنه كان هناك.

13 بلا مأوى/طفولة ضائعة

أطلقتُ على هذه الصورة الذاتية عنوان «بلا مأوى»، لأنها التُقطت بعد فترة وجيزة من مغادرتي المنزل الذي كنت أعيش فيه في كمبالا. استخدمتُ تعريضًا مزدوجًا، جمع بين ملامحي اليوم وصورة لي من طفولتي في قطر عام 2013 — صورتان من زمنين متباعدين، يختزلان ما بينهما من تبدلات جذرية في معنى «الوطن».

في طفولتي، لم يكن الوطن معنيًا بالإيجار، أو القلق، أو أعباء الإعالة. كان ببساطة مساحة للأمان، ملاذًا من دون شروط. أما اليوم، فلم يعد لهذا المفهوم القديم وجود في حياتي. أصبح الوطن شيئًا لا يُعرَّف، لا يُمسَك، وربما لا يُستعاد.

صحيح أن كمبالا كانت أكثر رحمة من جوبا — ربما بسبب وجود جالية سودانية أوسع، أو لأنني شعرت بحرية أكبر في ممارسة التصوير، أو لأن الفرص المهنية كانت أوضح. لكنها لم تكن «بيتًا». كانت مجرد مرحلة — محطة للتأمل، للتعلّم، وللوقوف أمام نفسي ومحاولة فهم ما أريده لاحقًا.

ورغم كل ما حاولت أن أبنيه هنا، كانت الطفولة تطاردني — تلك الأيام التي لم أعرف فيها الشك، أو المسؤولية، أو الخوف من الغد.

ثم جاء ذلك الحدث الذي غيّر كل شيء: رحيل أختي الصغيرة، ربى ياسر، في 16 ديسمبر 2024، عن عمر لم يتجاوز الخامسة عشرة. كانت خسارتها كالسقوط في فراغ. لا يزال شعور الذنب يثقلني، لأني لم أستطع فعل ما يكفي، لم أستطع شفاء ألمها. لا أعلم إن كنت سأغفر لنفسي يومًا.

ما مررتُ به ليس سوى خيط صغير من نسيج الحكاية السودانية الأكبر — ملايين الأرواح المقتلَعة، العائلات المشتتة، الجياع، والمرضى الذين لم يجدوا من يداويهم. الحرب لا تزال مشتعلة، تتسع وتستنزف، ولا أملك سوى الأمل بانتهائها.

أما «الوطن»، فقد توقفتُ عن استخدام الكلمة منذ زمن. صارت غريبة على لساني. نسيت معناها، أو ربما أتظاهَر بذلك. واليوم، أستعيض عنها بكلمات أبسط: «غرفة»، «بيت مؤقت»، «مكان أنام فيه». ومع أنني أدرك أن العثور على وطن حقيقي بات حلمًا بعيدًا، إلا أنني، رغم كل شيء، سأواصل البحث.

شنقل يحاور شنقل (2-3)

الرسم في وجه الخراب..

لن أهزم الحرب لكنني لن أسمح لها بالانتصار عليّ

أديس أبابا - صيف 2025

بين جدران ضيقة في أطراف العاصمة الإثيوبية، ينبض قلبه المكسوّ بالألوان. في مرسمه البسيط، الذي يفيض برائحة الحنين للوطن وموسيقى بعيدة تختلط بأنين الصمت، يجلس عبد الرحمن شنقل، اللاجئ والفنان، ابن الحرب والوطن المفقود، ليحكي قصة لا يتسع لها الكلام.

شنقل المعروف بأنه لا يتحدث كثيرًا ويترك لفرشاته أن تقول ما تعجز عنه الكلمات، انتزعناه من صمته أو انتزعنا الصمت منه، لم نجرِ معه حوارًا على الطريقة التقليدية، أدرنا جهاز التسجيل وجلسنا ثلاثتنا صامتين، أنا وصديقي شهاب إبراهيم ورماح، تركنا في يده ريشة وأمامه لوحة، وبالقرب منه مجموعة من الألوان يرسم ويتحدث هكذا كان الطقس.

كل لوحة على جدران مرسمه تشبه صرخة مكتومة من قلب يحترق، وكل ضربة لون تحفر في الذاكرة مجرى للدمع أو للأمل. هنا، لا تُعلّق اللوحات لتُعرض، بل لتُشفى.

حين تهمس له بسؤالك عن عمله الأخير، لا يجيبك بالكلمات. فقط يشيح بنظره نحو لوحة يكسوها الأحمر الداكن، كأنها نزفت، ثم يغمض عينيه قليلًا قبل أن يقول: «أنا لا أرسم.. أنا أتنفّس».

في هذا المرسم، لا يوجد شيءٌ عادي. حتى الضوء يتسلل من النافذة الوحيدة كأنه خائف، يتوقف على نصف لوحة، ويترك النصف الآخر غارقًا في ظلمة خفيفة. وكأنها استعارة بصرية لحياة الفنان - نصفها حاضر، والنصف الآخر ضاع في بلده المشتعل بالحرب.

على أحد الجدران، لوحة يتوسطها رأس بشري دون ملامح، تحيط به دوائر خضراء وزرقاء تنكسر عند الحواف. يقول عنها شنقل:

«هذا ليس شخصًا واحدًا، هذا نحن.. كلنا الذين افترستنا الحرب، ونحاول أن نعيد تشكيل أنفسنا دون أن نعرف كيف كنا».

الأحمر في لوحات شنقل ليس مجرد دم. إنه صرخة. إنه عنف الذاكرة حين تتسلل ليلًا وتعيد مشاهد القصف والفرار والحزن المتراكم. الأزرق ليس فقط سماءً أو بحيرة، بل هو سؤال: «أين الهدوء؟ أين الوطن؟». أما الأخضر، فهو الأمل الذي لا يُقتل، حتى لو خُنق ألف مرة.

مرسم المنفى.. وطن بديل

كل ركن في مرسم شنقل يحكي عن الغربة. الكتب، صوت الراديو الذي يأتي من بعيد حاملًا أنغامًا أظنها إثيوبية، على الرف الخشبي، كوب شاي لم يُكمل منذ البارحة، وقلم فحمي رسم به آخر ما تبقى من مشاعر قبل أن ينام من التعب أو هكذا خيل لي.

ربما لا. لكنه أقرب ما يملكه شنقل الآن من معنى «البيت». هنا يمكنه أن يبكي دون أن يُسأل، أن يحلم دون أن يُسخر منه أحد، أن يتذكر دون أن ينهار.

رغم بساطة المكان، إلا أن بعض أعمال شنقل التي أنجزها فيه وصلت إلى نيروبي وجوهانسبرغ، وحتى إلى بروكسل عبر شبكة من المتطوعين الداعمين للفن في المنفى. لكن الفنان لا يكترث كثيرًا للعرض. ما يعنيه حقًا هو أن تصل اللوحة إلى أحد ما، في بلد بعيد، وتجعله يتوقف لحظة ويفكر: «كيف يعيش اللاجئون؟ كيف يصمد الفن في حضن المأساة؟».

ما قبل الانفجار

يواصل الفنان والأكاديمي د. عبد الرحمن شنقل سرده الحي للحرب والسلام، مستعيدًا لحظات ما قبل الانفجار الكبير، قائلاً :

«كانت العلامات كلها تشير إلى أن شيئًا كارثيًا يقترب. لم تكن مؤشرات الحرب خفية، بل كانت تتكاثف أمام كل عين ترى بعقل نقدي. الصورة كانت واضحة، حدّ الوجع، لكننا كنا نُكابر بالأمل. نزيح عن وعينا ذاك الاستنتاج المُرّ، نؤجله، ندفنه، ربما لأننا كنا عاجزين عن مواجهة ما هو قادم، أو لأننا كنا نحلم بوطن لا يخذل أبناءه بهذا الشكل».

لكن الحرب جاءت، رغم كل ما فينا من رجاء. وحين اندلعت، في لحظاتها الأولى، كان في داخله، كما في داخل كثيرين، ظنّ بأنها ستمضي بسرعة، كحريق صغير يُطفأ بعد قليل. يوم أو يومان، ثم تهدأ البنادق. ولكن ما حدث كان شيئًا آخر. حدث ما لا يُحتمل.

في تلك الأيام المبكرة، جاءه ضوء خافت من بعيد - رسالة قصيرة من صديق إثيوبي تشكيلي، الرسالة حملت سؤالًا دافئًا عن سلامته، ودعوة صادقة لمغادرة الخراب، والمجيء إلى إثيوبيا، حيث ينتظره الأصدقاء والسكن والمعينات، ويقول شنقل بعد أن أخرج زفرة حرى:

«لم أدرك حينها عمق تلك الرسالة. كانت نبوءة

مبطّنة، إشارة أن الحرب هذه ليست نوبة غضب عابرة، بل لعنة طويلة النفس. لم أغادر وقتها. ظللت أراوغ واقعي لثلاثة أشهر، إلى أن صار الخروج ضرورة لا مناص منها، لا بحثًا عن ملاذ فقط، بل هربًا من جحيم يتنكر في هيئة وطن».

في الثالث من يوليو 2023، شدّ شنقل الرحيل مع صديقه الباحث والتشكيلي د. تاج الدين، عبروا إلى قندر، ثم إلى أديس أبابا. وهناك، على ضفاف الغربة، بدأت رحلته الأخرى: رحلة المنفى بحسب تداعيه.

استقبله الفنانون التشكيليون الإثيوبيون بما يشبه الحضن الكبير. لم يكن وحده، ولم يكن ضيفًا، بل كان فنانًا جريحًا جاء ليحتمي بالفن مما رآه. وجد مرسمًا وسكنًا وبعض المال، واشترى أدواته الأولى، ثم انكفأ على الرسم كما لو أنه يتنفس به.

ويردف:

«لم أكن أرسم لوحات، بل كنت أحفر جرحًا على القماش، وأحاول أن أطهره باللون. كانت داخلي حشود من الصور والمشاهد والروائح والأصوات. لم يكن لدي مشروع فني ولا خطة. كان الرسم فعل نجاة. كنت أرسم لأشفى. أرسم لأصرخ. لأعرّي ما رأيت. لأهزم وحشية العنف الذي يسكننا، نحن الذين كنا نحسب أنفسنا شعب الطيبة والتسامح».

أربعون يومًا، لم تطأ قدمه الشارع. أربعون يومًا كان فيها الرسم هو طقسه الوحيد. لوحة تتبع أخرى، بلا توقف، بلا حساب للزمن، كل ضربة فرشاة كانت صفعة ضد الحرب، كل لون كان صرخة في وجه الخراب.

«دموع سوداء».. حين يتحول الألم إلى لُغة

«خرجت من تلك الأربعين يومًا - والقول هنا لشنقل - وأنا أحمل معرضًا كاملًا. أكثر من 140 لوحة. كلها عن الحرب، كلها عن الدمار. كلها عن الدم. عن السودان الذي صار يُرسم لا يُعاش».

في 16 أغسطس 2023، أقام شنقل معرضه الأول في «فنديكا» في أديس أبابا. كان ذلك، كما يقول، أول معرض عن الحرب السودانية، وثيقة فنية صادقة، أنجزتها اليد المرتجفة للروح، المتعطشة للسلام الطامحة للاستقرار، لا يد المحترف البارد.

«ما فعلته لم يكن توثيقًا فحسب. كان مقاومة. كان وقوفًا في وجه النسيان. أن ترسم في زمن الخراب، يعني أن تقول: أنا ما زلت إنسانًا، وما زلت أرفض هذا الانهيار والدمار».

لم يكن «دموع سوداء» مجرد معرض فني، بل كان، كما يقول د. عبد الرحمن شنقل، نداءً صامتًا يصرخ في وجه العالم، ليرى، بوضوح لا التباس فيه، ما جرى ويجري في السودان. كان المعرض بمثابة مرآة مضرّجة باللون والدمع، وضعت فيها صورة المأساة أمام الناس، لا ليشفقوا، بل ليشعروا. ليشاهدوا ما تُخبّئه العناوين الإخبارية خلف جدران البيوت المنكوبة، وفي ظلال الأحياء المطموسة بالرعب. ويضيف:

«وجد المعرض تفاعلًا واسعًا، تناقلته القنوات الفضائية، وكتبت عنه الصحف الإثيوبية، وأجريت حوله حوارات ولقاءات عديدة. شعرت حينها أن الرسالة بدأت تتحرك، وأن الصمت الذي خنقنا طيلة شهور بدأ يتشقق».

لم يكن معرض « فنديكا» فعلًا فنيًا عابرًا، بل صرخة مكتومة تحوّلت إلى لون. أراد أن يوصل الصوت، وأن يقول، بالريشة لا بالهتاف:

إن ما يحدث هناك، في السودان، ليس مجرد صراع على السلطة، بل تمزق في جسد شعب، وامتحان لإنسانية الإنسانية».

حياد الفن أمام الدمار

ينقلنا شنقل إلى نقطة أخرى قائلًا:

الفن، في جوهره، ليس حياديًا أمام الدمار. هو بطبيعته ضد الحرب، ضد القبح، ضد كل ما يُفسد روح الإنسان. الفن نداء دائم نحو الخير والجمال والعدل. لذلك لم يكن ممكنًا أن أقف متفرجًا. كنت أرسم لأقاوم، لأشهد، لأقول: ما زلنا هنا، رغم كل شيء.»

بالنسبة لشنقل، الفنان الحقيقي لا يمكنه التعايش مع الخراب، الجمال يسكن فطرة الإنسان، والفن هو تجلٍّ لتلك الفطرة حين تُلهبها التجربة ويعصرها الألم.

«الإنسان السوي يكره القبح بطبعه، يكره رائحة الدم، وخراب المدن، وصرخات الأطفال في الظلام، فما بالك بالفنان؟ لا يمكن للفنان أن يعتاد على مشهد الموت، أو يتصالح مع القبح. إن فعل، فقدَ شيئًا جوهريًا من إنسانيته ومن رسالته.» بهذه العبارة كان شنقل حاسمًا تجاه الموجة التي أخذت في جوفها العديد من يسمون أنفسهم فنانين، ويرى أن مسؤولية الفنان اليوم لم تعد جمالية فحسب، بل أخلاقية وتاريخية. «مهمة الفنان لا أن يُمتع العين فقط، بل أن يُوقظ الضمير، أن يُذكّر بالقيم التي كادت تُمحى تحت سنابك الحرب. السلام، التعايش، التكافل، كلها ليست شعارات طوباوية، بل هي ضرورات إنسانية حملتها كل الرسالات السماوية، ونادى بها الأنبياء والمصلحون، وتشترك فيها ضمائر البشر السليمة في كل مكان».

ويضيف: «غض النظر عن أين تقف أنت يمينًا أو يسارًا فأنت تشترك في الإنسانية وفي القيم الأخلاقية». ويردف: «أنا لا أنتمي إلى أيديولوجيا مغلقة. قيمي التي أؤمن بها وأحملها في لوحاتي هي القيم الإنسانية الكبرى. تلك التي تدعو للخير، للسلام، للتعايش، للتسامح. نرسم لنُضيء، لنُداوي، لنعبر إلى ضفة أهدأ».

وبحسب شنقل أن ما تمر به الشعوب، مهما اشتد، سيمضي. لكن المشكلة، كما يقول، أننا نعيش الحدث الآن، وسط ألمه ومخاوفه، فلا نستطيع رؤيته بحكمة التاريخ. لكنه يؤمن أن كل جيل يجب أن يعمل من أجل ما بعده، أن يزرع ولو لم يأكل من الثمر. أن يحفر مجرى للمستقبل، ولو لم يمر فيه هو..

«علينا أن نكف عن النظر تحت أقدامنا. مشكلتنا في السودان أننا أسرى اللحظة. لا نرفع أعيننا لنرى الأفق. المستقبل ليس ترفًا، بل ضرورة. يجب أن نعمل لصناعة مجتمع متصالح مع ذاته، يدير اختلافاته بسلم، ويؤمن بالحق، ويعرف كيف ينهض من رماده».

«أؤمن أن الفن يمكن أن يكون جسرًا، لا مجرد مرآة. وأن الفنان، حين يحمل هم الناس في قلبه، يصبح أكثر من رسام: يصبح شاهدًا، ومبشرًا، وصوتًا للذين خُذلوا في الزحام».

جائزة مستحقة

وبينما كانت لوحات «دموع سوداء» تتنقل من جدران المعرض إلى أعين الزوار، كانت الرسائل تتكاثر في بريد شنقل، بعضها يشكره، وبعضها يبكي، وبعضها يهمس له: «لقد قلتَ ما عجزنا عن قوله»، إذ أنه وفي مساءٍ إيطاليٍّ مائلٍ إلى البرودة، داخل قاعة عالية السقف، تتدلى منها أضواء خافتة كأنها خيوط من الحلم، صعد اسم السودان عاليًا على منصة الفن العالمي.

ضمن فعاليات النسخة السابعة من الجائزة الدولية

التي احتضنتها مدينة ميلانو، وفي لحظة مشبعة بالرهبة والامتنان، نُودي باسم: عبد الرحمن شنقل. الفنان والنحّات السوداني، ابن الحروب والمنفى، ورافع لواء الجمال في وجه الركام، كفائز بجائزة المتحف الوطني الإيطالي للعلوم والتكنولوجيا – «ليوناردو دافنشي»، إحدى أرفع الجوائز التي تُمنح لأعمال تمزج بين الإبداع الفني والبعد الإنساني العميق.

فوز شنقل بالجائزة، لا كفنان لاجئ فقط، بل كصوت قارة، وذاكرة وطن، وامتداد لحلم ظل يتعثر تحت أقدام الحرب. حمل لوحاته كما يحمل المرء أطفاله. حمل وجع الخراب، ونبل الإبداع، وانحيازه الفطري للحق، تردد اسمه هناك، أمام جمهور لا يعرف الخرطوم لكنه أحس بها، وشعر بأنينها يتسلل من بين ضربات الفرشاة والنصوص اللونية التي قدّمها شنقل بجرأة وحب.

«هذا الفوز، ليس تتويجًا لشخصي، بل شهادة بأن الفن، حتى في أقسى الظروف، لا يموت... وأن ما نفعله في عتمة الاستوديوهات الصغيرة، قد يجد يومًا ما طريقه إلى نور العالم».

في ميلانو، حيث تتقاطع حضارات، وتلتقي الذاكرة بالحداثة، لم يكن فوز شنقل مجرد إنجاز فردي، بل إعلانٌ بأن السودان، رغم العتمة، لا يزال يُنجب ضوءًا... وأن المنفى، مهما اشتد، لا يمكنه أن يُطفئ جذوة الفن حين تكون صادقة وجذرية.

وما بين فنديكا في أديس أبابا، ومنصات ميلانو، تتسع المسافة بين الألم والانتصار. وبينهما يقف شنقل، الفنان الذي لا يرسم فقط، بل يشهد، ويوثق، ويقاوم.

ورغم كل تلك الانتصارات والاجابات يظل الداخل ظل مضطربًا، فما يزال هناك الكثير مما لم يُقله ولا تزال الأسئلة شاخصة تتراكم: ما معنى أن تكون فنانًا منفيًا؟ وهل للغربة أن تُنضج التعبير أم تقتله؟ كيف للفرشاة أن تواجه المدافع، وكيف للمراسم أن تُجبر الذاكرة على الشفاء؟ وما الذي تبقى من الوطن داخل المنفى؟ وهل يكفي اللون كي يحمل عبء الحنين؟

أسئلة، تتسرب من ضوء المرسم في أديس أبابا، ومن دفاتر الكرّاسات، ومن جدران لا تزال تُخفي دمعة، وتنتظر الجواب.

في الحلقة الثالثة والأخيرة من هذا الحوار التي سننشرها في أعدادنا المقبلة، نذهب مع د. عبد الرحمن شنقل إلى عمق المنفى... إلى المساحات التي تُرسم بلا وطن، ونكتشف كيف يحوّل الفنان حنينه إلى مشروع فني، وخرابه إلى يقين جديد... كيف يبني مرسمه فوق ركام، ويغزل من الذاكرة مستقبلًا يتسع للحياة، رغم كل شيء.

مـــرة أخـــرى..

ثلاثتهـم يتسامـرون فـي جـوف الوانهـم

ملخص

أقيم معرض جماعي للفنانين السودانيين ياسر إدريس، عمر أبنعوف، وخضر الشريف في «غاليري أتيلة» وسط القاهرة، تحت عنوان «مرة أخرى»، جاء المعرض نتيجة لقاء جديد بين الفنانين بعد أن فرقتهم الحرب وجمعتهم مجددًا في المنفى، ليعيدوا عبر لوحاتهم مشاهد الحرب والنزوح التي عاشوها في السودان.

تُرجم المعرض كمساحة للتعبير عن معاناة الإنسان السوداني، متجاوزًا حدود الزمان والمكان، إذ عبّرت اللوحات عن أبعاد نفسية ومأساوية عايشها الفنانون بعد تهجيرهم قسرًا من وطنهم وقد واصل الفنانون تقديم أعمالهم وورشهم في المنافي رغم فقدانهم لأدواتهم وأماكن عملهم، معتبرين الفن وسيلة لمواجهة الخراب والدمار الذي أحدثته الحرب.

جاءت أعمال المعرض محمّلة برموز ودلالات تعكس حالة التيه والشتات، وقد عبر الفنانون عن معاناتهم الشخصية والعامة في وطن ينزف، فجاءت اللوحات لتروي حكايات الإنسان في الحرب وتطرح الأسئلة الكبرى عن المصير والهوية والسلام.

قال التشكيلي مجدي آدم إن المعرض يُظهر كيف يمكن للفن أن يكون حلمًا للسلام ورسالة ضد العنف والغربة، مشيرًا إلى أن الألوان والريشة أصبحت وسيلتهم للتعامل مع صدمة الشتات. أما النحات منعم حمزة فأكد أن المعرض يُجسد دور الفنان في نشر السلام ومناهضة العنصرية.

التشكيلي مجدي آدم:

التشكيليون السودانيون عبروا في أعمالهم عن الشتات والغربة..

محمد إسماعيل- أفق جديد

شهد مساء السبت الماضي افتتاح المعرض الجماعي لثلاثة فنانين سودانيين بغاليري أتيلة القاهرة، في وسط البلد، وسط حضور مقدر من التشكليين والأدباء والإعلاميين والمهتمين.

تضمن المعرض مشاركات للفنانين ياسر إدريس، وعمر أبنعوف، وخضر الشريف. إذ قدموا تجارب فنية بأساليب وآليات متباينة، وتراوحت أعمالهم ما بين الواقعية والرمزية. وعكست بعض الأعمال الحرب التي تدور في السودان منذ أكثر من عامين، التي عاشها الفنان التشكيلي لحظة بلحظة، ومنهم من نزح داخل الوطن وآخرون لجأوا في دول الجوار.

التحدي الفني الصعب

أجبرت الحرب الدائرة في السودان الكثير من المثقفين والفنانين على الفرار من وطنهم، تاركين منازلهم وأستوديوهاتهم وأعمالهم وحتى شهرتهم التي حققوها هناك، ليختاروا البدء من جديد في الأراضي التي استقبلتهم، ومن أهمها مصر، حيث يشتغل الفنانون على استعادة نشاطهم رغم المصاعب الكبيرة التي يواجهونها. سقطت ألوانهم للبحث عن مأوى آمن في المنفى حيث استقر الثلاثة في القاهرة

وعلى بعد بضع خطوات من ذلك جاء المعرض تحت عنوان (مرة أخرى)، هذه التسمية جاءت بعد أن اجتمع ثلاثتهم ياسر.. وعمر.. وخضر في أيام النزوح بأقاليم السودان المختلفة، حيث أقاموا ورشا ومعارض تشكيلية في مدينة ودمدني وأماكن أخرى .وحينما التقوا (مرة أخرى) في القاهرة أعادوا تلك الأماكن في أتيلة القاهرة في وسط البلد.

جاء المعرض للتعبير تجارب بصرية خلقت رؤى إنسانية معبرة عن مجمل التجارب الإنسانية بأبعادها النفسية والمأساوية لما فعلت الحرب، فلم تكن لوحات المعرض تخص فترة زمنية بل شاهدة على مأساة الإنسان في كل العصور، متحررة من

النحات منعم حمزة :

المعرض عكس دور الفنان في السلام ووقف الكراهية والعنصرية

الزمكانية (الزمان والمكان)، وملامسة للإنسانية وملهمة فنية، فمنذ اندلاع الحرب في الوطن نزح الناس بحثا عن الأمان.

وجَد الفنانون والمبدعون أنفسهم في دوائر النزوح تلك فمنهم من نزح إلى أقاليم السودان ومنهم غادر الوطن إلى مصر وأوغندا وإثيوبيا وكينيا. وإينما وجدوا ظلوا يقامون تلك الحرب اللعينة بفنهم ويقيمون معارضهم أينما حلوا.

معرض (مرة أخرى) شاهد على ذلك يحكي قصص خراب السودان الذي دمرته الحرب..

وجاءت نتاج أعمالهم تميل إلى الرمزية والواقعية في لوحاتهم.. وعلى المتلقي أن يتأمل ثم يدير الحوار مع اللوحة نفسها.

المعرض يحكي عن الحرب والنزوح والأثر الكبير الذي تركته في نفوس الفنانين التشكيليين السودانيين وحياتهم، وفي خضم كل هذا الدمار نقول: يظل الفن أهم وسيلة تعبير وتواصل بين مختلف الشعوب والحضارات. وهذا ما جسدته ريشة الفنانين عبر العصور القديمة والحديثة في تاريخ الفن. حتى يومنا هذا. فحاولت الفنون بمختلف أنواعها إيصال رسائل ثورية ناقدة ورافضة لما يحصل في العالم. متجاوزة في ذلك حدود اللغات والجغرافيا. مثلت الفنون التشكيلية بالخصوص وثائق بصرية من صميم الواقع.

ماذا قالوا عن المعرض:

من داخل المعرض التقينا التشكيلي مجدي آدم وقال :

المعرض بتفاصيله المقامة باللون والجسد يتساءل كيف يمكن أن يصبح الفن حلمًا للسلام ونابذًا للعنف والبندقية، مشيرًا إلى ان الفنانين التشكيليين السودانيين عبروا في أعمالهم عن الشتات والغربة، ما جعل الألوان والريشة خير معين للخروج من واقع الإحباط وصدمة الشتات.

النحات منعم حمزة قال: التشكيليون السودانيون يعرضون نتاجهم الفني ليس بمثابة انعكاس لسيرتهم الخاصة، بل يعبرون عن موقفهم عما يحدث من حولهم.. هذا المعرض عكس أن للفنان دور في السلام ووقف الكراهية والعنصرية، وعكست اللوحات بقوة حياة الناس ومعاناتهم وأحلامهم وتطلعاتهم في حياة كريمة.

حول عرض مسرحية طائر الصدى المفقود

السر السيد

ملخص

في ذكرى مرور خمس سنوات على رحيل المبدع بروفيسور عثمان جمال الدين، يعيد الناقد السر السيد تسليط الضوء على مسرحيته «طائر الصدى المفقود»، التي كتبها جمال الدين وأخرجها عادل حربي، وسبق عرضها في السودان والجزائر ولبنان، وتُعد من التجارب المسرحية النوعية التي جمعت بين عمق النص وغنى الإخراج، وجاءت كتحية وعرفان لإرث جمال الدين المسرحي.

تبدأ المسرحية بأجواء صوفية وشخصيات مقنعة وحبال معلقة، لتدخل المشاهد مباشرة في عالم عرض مفتوح على أسئلة الوجود والهوية والزمن، و يستند النص على لغة شاعرية ومجازات عالية، ويستخدم تقنيات متعددة في السرد مثل الحوار، والمنولوج، والفلاش باك، إضافة إلى التلخيص وأنسنة الأشياء (كما في مشهد المرأة الدمية)، ما يمنح العرض بعدًا فكريًا وفنيًا عميقًا.

يُقدّم العرض شفرات ثقافية وتاريخية عبر إشارات إلى شخصيات وأماكن ذات دلالات (هتلر، الحجاج، الجامعة العربية)، كما يوظف التناص مع نصوص وأفكار فلسفية مثل عنقاء ابن عربي، وقصائد السيّاب.

يلجأ المخرج إلى تقنيات التغريب والمسرح داخل المسرح لتأمل دور الفن والمسرح ذاته، مما يحوّل العرض إلى تأمل في علاقة الإنسان بالتاريخ والثقافة والمكان، خصوصًا في ظل تهديد الهويات في زمن ما بعد الاستعمار.

قبل رفع الستار:

مرت قبل أيام الذكرى الخامسة لرحيل الفنان الكبير بروفسيور عثمان جمال الدين، الذي غادرنا إلى دار البقاء في 30 يوليو 2020.

عثمان جمال الدين من الأسماء الكبيرة في مجالات المسرح/الدراما، فقد كان حاضرًا تمثيلًا وتأليفًا وإخراجًا في أعمال تعد نوعية في مسيرة المسرح ودراما الراديو والتلفزيون، إضافة إلى مساهماته النقدية الكثيرة.

عبر هذا المقال الذي نشرته في العام 2013، أقول له: ما نسيناك فأنت قد علمتنا.

مسرحية طائر الصدى المفقود من تأليف بروفيسور عثمان جمال الدين وإخراج الأستاذ عادل حربي، سبق وأن عرضت فى عام 2009 على مسرح الفنون الشعبية، كما شاركت في مهرجان المسرح الحر بالجزائر عام 2010، ثم أخيرًا شاركت في مهرجان المسرح العربي في دورته الثالثة الذي أقامته الهيئة العربية في يناير 2011 بالعاصمة اللبنانية بيروت.طائر الصدى المفقود.. ملاحظات أولية:

ندخل العرض مع الموسيقى الشفيفة ذات الملمح الصوفي، فنرى على خشبة المسرح حبالًا مدلاة من السقف وشخصيات على وجوهها أقنعة ومرتفع خشبي من ثلاث درجات، لنجد أنفسنا مباشرة في فضاء العرض أو مكان العرض، وبدخول المؤثر الموسيقي الذي هو عبارة عن أصوات متداخلة تشبه (الكشكشة) يتأسس زمن العرض الذي هو زمن الحكاية، الذي يبدأ بجملة استفهامية تستخدم صيغتي الفعل المضارع والفعل الماضي (والهنا والآن) يقولها أحد الممثلين :

كيف يحدث هذا؟

كيف حدث هذا؟

وعندها يبدأ تورطنا في العرض، وأثناء سيرورة المشاهدة تحضر عنوة كلمة المخرج: (إنه في مواجهة الصور الخفية التي أتت من تناثر ذكريات الماضي وتلاطم مفاهيم الحاضر، فالاختفاء صورة من الصور الخفية الظاهرة للمستقبل.... إنه العرض). ويأتي عنوان العرض - طائر الصدى المفقود – ولا شعوريًا يبدآن في الاختفاء بسبب جاذبية العرض وأسئلته المتلاحقة ومتعته التي تقوم على السباق المحموم بين حيل العرض وحيل النص، ففي هذا العرض يتبدى حضور النص قويًا، فهو ينهض بداية على أسلوب بديع ولغة عالية المجاز، مفرداتها وجملها البسيطة المركبة محملة بالكثير من المفاهيم الفلسفية والفكرية والسياسية المفتوحة على إمكانيات أكثر من تأويل، ويقدم حكاية تنهض على تقنيات متعددة للحكي، فهو أي النص يستخدم تقنية الحوار وتقنية المنولوج وتقنية الارتداد «الفلاش باك». الحوار كالذي يدور من كلام بين شخصية وأخرى والمنولوج لحظة أن تحكي شخصية عن نفسها بالتداعي الحر وهي تقدم بعضًا من سيرتها، أو عندما يأتي في حالة الحكي الجماعي الذي يوحي وكأن كل الشخصيات شخصية واحدة، والفلاش باك عندما تتذكر الشخصية حدثًا حدث لها أو حدثًا كانت هي شاهدة عليه... هذه الرؤية السردية التي قامت على التقنيات آنفة الذكر استخدمت تقنيات أخرى ذات علاقة بتطور الحكاية من حيث التسريع والإبطاء، كاستخدام تقنيتي التلخيص وأنسنة الأشياء (الأكسسوار)، فتقنية التلخيص تبدت في ذكر بعض الأعلام والمعالم (الحجاج بن يوسف/هتلر/ النفري/ الدفتردار/ الجامعة العربية)، فكلنا يعلم ما يمكن أن تحمله هذه الأسماء وهذه المعالم من معاني وإيحاءات تشكل دلالة وعلامة أو قل شفرة تساهم في الكشف عن المقولة الكلية للعرض، أما تقنية ما يمكن أن نسميه بأنسنة الأشياء فقد تبدت في مشهد الدمية المرأة أو المرأة الدمية التي عنت في سياق العرض بين قوسين «حضور المرأة»، وإمعانًا في جعل هذا الحضور بين قوسين جاء الحوار مع المرأة/الدمية باللغة النوبية التي لا يفهمها غالبية الحضور، بل لا يفهمها حتى غالبية الممثلين لتشكل بدورها دلالة أو علامة أو شفرة تساهم بدورها في المقولة الكلية للعرض، ومن التقنيات المتعددة للحكي نجد أيضًا تقنية الوصف كما في (كان هناك جامع وكنيسة بها أجراس)، ومن التقنيات كذلك استخدام بعض ما اصطلح عليه بالظواهر السردية كالتناص كمثال (عنقاء مغرب في إشارة إلى الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي وما يمكن أن يحيل إليه من عوالم وإشكالات أقلها الحوار الحضاري، وما يثيره من أسئلة وإشكاليات/قصيدة الخليج للسياب/ خرج ولم يعد)، ومن التقنيات كذلك التغريب وتبدى هذا فيما يعرف بالتمثيل داخل التمثيل من خلال الفرقة المسرحية التي تبحث فى العرض عن المسرحية، كما تثير تساؤلات عديدة تتعلق بفن المسرح، بينما العرض ككل يثير تساؤلات تتعلق بالإنسان والمكان والتاريخ والثقافة، فالعرض في مجمله يثير أسئلة ذات طابع سسيووجودي مجاله ما يمكن أن نطلق عليه الزمن الكولونيالي، حيث تتهدد الهويات ويصبح الآن معلقًا على حبال بين السماء والأرض، لذلك كان من حيل المخرج المبدعة والبديعة وهو يعالج نصًا بهذا التعقيد وبهذا المجاز العالي العمل على صناعة فضاء للعب قادر على إدارة تحولات النص الزمانية والمكانية بالقدر الذى يمكنه من تغطية ملامح جغرافية فضاء اللعب وطمس معالمه وتدمير حدوده، فالأزياء والموسيقى والمؤثرات الصوتية والديكور والإضاءة، بل حتى حركة الممثلين وتعبيرية أجسادهم؛ كلها تآزرت لصناعة هذا الإخفاء والطمس المتعمد، فالمخرج وهو يعالج نصًا بديع الأسلوب يتحرك في أكثر من مستوى تعمّد أن يطمس معالم الزمان والمكان والتاريخ لتتبدى الهويات تائهة معلقة في كونيتها المسوخة المستعصية.

شارك بالتمثيل فى هذا العرض موسى الأمير وعبدالحكيم الطاهر وطارق علي وأبوبكر الشيخ وحسن عثمان، وساعد في الإخراج عادل فطر، وفي التنفيذ عماد قريب الله.

«صقور الجديان» في تحدٍ قاري جديد

السودان يفتتح مشاركته في «شان 2025» بمواجهة نارية أمام الكونغو

ملخص

شهدت الساحة الرياضية السودانية حدثًا استثنائيًا هذا الأسبوع، بعدما توج نادي الهلال بثنائية محلية تاريخية، عقب فوزه بلقب كأس السودان وسبق ذلك تتويجه بلقب الدوري السوداني الممتاز «دوري النخبة»، ليؤكد سيطرته الكاملة على كرة القدم السودانية في موسم 2024-2025، وسط ظروف استثنائية فرضتها الحرب وانعكاساتها على المنافسات الكروية.

في وقتٍ تمر فيه البلاد بأوضاع سياسية وإنسانية معقّدة، يتشبث السودانيون بكرة القدم كنافذة أمل، ويضعون آمالهم في منتخب «صقور الجديان»، الذي يفتتح مشاركته في كأس أمم إفريقيا للمحليين (شان 2025) بمواجهة قوية أمام منتخب الكونغو، مساء الثلاثاء 5 أغسطس، ضمن منافسات المجموعة الرابعة التي توصف بأنها «مجموعة الموت».

وتُعد هذه المشاركة الرابعة للسودان في البطولة، بعد أن سجل حضوره في نسخ 2011، 2018، و2022، ونجح مرتين في انتزاع المركز الثالث، في إنجازات لا تزال راسخة في ذاكرة عشاق الكرة السودانية. واليوم، يدخل منتخب المحليين المنافسات بطموح لا يقل عن الحلم بالوصول إلى منصة التتويج من جديد، رغم قسوة الواقع خارج المستطيل الأخضر.

يقود المنتخب المدرب الغاني المخضرم جيمس كواسي أبياه، الذي تولى المهمة في سبتمبر 2023، قادمًا بخبرة واسعة قادته سابقًا إلى نهائيات كأس العالم مع منتخب غانا، إضافة إلى تجربة مميزة مع نادي الخرطوم. أبياه، صاحب الـ64 عامًا، يسعى إلى نقل فلسفة متوازنة تجمع الانضباط البدني والمرونة التكتيكية، ويعتمد على مزيج من عناصر شابة وأسماء خبرت المنافسات الإفريقية.

لكن البداية لن تكون سهلة؛ فخصم السودان الأول، منتخب الكونغو، يمتاز بالقوة البدنية والانضباط الدفاعي، مما يجعل المواجهة بمثابة اختبار حقيقي لقدرات الجهاز الفني واللاعبين.

وسيتوجب على صقور الجديان خوض المباراة الأولى بدون النجم الأبرز محمد عبد الرحمن، والذي تعرض لإصابة خلال قمة الهلال والمريخ. ورغم محاولات الطاقم الطبي لتجهيزه للمباريات القادمة، فإن غيابه عن الجولة الافتتاحية يُعد ضربة موجعة، خصوصًا أنه هداف الدوري السوداني وقائد هجومي بارز في تأهل السودان إلى «الكان» و«الشان».

وأعلن المدرب كواسي أبياه عن قائمة نهائية تضم 25 لاعباً لخوض غمار البطولة. وتبرز في القائمة هيمنة لاعبي قطبي الكرة السودانية، الهلال والمريخ، حيث تم اختيار 13 لاعباً من نادي الهلال، بطل الدوري السوداني، و9 لاعبين من غريمه التقليدي المريخ، مما يعكس اعتماد الجهاز الفني على الخبرة والانسجام بين اللاعبين.وتُظهر القائمة تنوّعًا بين الخبرة والمهارة، ما يمنح الجهاز الفني خيارات تكتيكية متعددة لمجابهة تنوع أساليب اللعب داخل المجموعة.

طريق السودان نحو النهائيات لم يكن مفروشًا بالورود. فبعد تجاوز تنزانيا بركلات الترجيح، اصطدم المنتخب بإثيوبيا وتفوق عليها بنتيجة إجمالية 4-1، في مباراتين احتضنتهما الخرطوم وبنغازي الليبية. وجاء هذا التأهل ليعيد شيئًا من البهجة لجمهور فقد الكثير في ظل الحرب الدائرة داخل البلاد.

مجموعة نارية

يخوض منتخب السودان غمار البطولة ضمن واحدة من أصعب المجموعات، التي تضم السنغال (حامل اللقب)، نيجيريا، والكونغو. ورغم أن المجموعة تتألف من أربعة منتخبات فقط، إلا أنها تُعد من أكثر المجموعات صعوبة وتنافسًا، حيث تُعتبر كل مباراة فيها بمثابة «نهائي مبكر»، وأي تعثر قد يُقصي الفريق سريعًا. تدخل السنغال المنافسات بثقة البطل، وتتمتع نيجيريا بثقل فني وتاريخي، بينما تشتهر الكونغو بأسلوبها البدني القوي الذي يربك المنافسين. من جانبه، يدخل السودان بطولة «شان 2025» بعزيمة لا تلين، مستهدفًا عبور الدور الأول وتكرار إنجازي 2011 و2022، وربما تحقيق مفاجأة جديدة. وبفضل خبرة المدرب أبياه، وتألق العديد من المواهب المحلية، تتجه الأنظار نحو «صقور الجديان» في سعيهم للعودة إلى المجد القاري، وسط تعطّش شعبي لأي بصيص أمل في ظل الظروف الراهنة.